بسم الله الرحمن الرحيم
جمهورية السودان
جامعة القرآن الكريم والعلوم ١٠الإسلامية
كلية الدِّراسات العليا
دائرة اللغة العربية
شعبة النحو والصرف واللغة

الزِّيادةُ ودلالاتُها الصَّرفيَّة والنَّحويَّة

بحث مقدم لنيل درجة التخصص الأُولى(الماجستير) في تخصص النحو والصرف

إعداد الطالب:
ياسر محمد البدوي محمد

إشراف الدكتور:
أبو بكر أحمد عيسى محمد

يوليو ٢٠١٢

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

استهلال

قال الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴾ سورة النَّحل الآية١٠٣

صدق الله العظيم

إهـــــداء

إلى والِديَّ سبب وُجُودِي في هذه الحياة، مَدَّ اللهُ فِي أيامِهِمَا وفّقَهُمَا لطَاعَتهِ وامْتِثَال أَمْرِه.

إلى روحِ جَدِّي"البدوي" – زاده اللهُ رحمةً – قَدْ تعلمتُ منه كثيراً من سُبُلِ الحياةِ.

إلى مشايخي الذين جلست إليهم في حلقات القرآن ومُعَلِّمِيَّ في قَاعَاتِ الدَّرس.

إلى مُحِبّي اللُّغَةِ العربِيَّةِ وعَاشِقِي بِيَانِهَا وفَصَاحَتِهَا أُهْدِي إلَيهِم جَمِيعاً هَذَا الجُهْد.

الباحث

شكر وعرفان

من باب الرَّغبة في الزِّيادة من الله عَزَّوجل ، والاعتراف بفضله الكبير، وهو القائل في كتابه: ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴾[1]؛ أحمد الله وأشكره على إحسانه وعظيم عطائه وامتنانه، ومن قبيل الاهتداء بقول النبي صلى الله عليه وسلم القائل: "لا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاس"[2]، أتقدم بوافر الشكر والتقدير لصانعي الفضل وباسطي المعروف ، وفي مقدمتهم تلك المؤسسة العريقة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، التي نهلت من معينها وما زلت أرْتَشِفُ من فيضها العذب، وشكري لها مرسل إلى إدارتها وأساتذتها وجميع القائمين على أمرها.

وشكري الخالص لأستاذي الدكتور أبو بكر أحمد عيسى الذي أشرف على هذا البحث منذ أن كان فكرة ورعاه بعلمه الغزير ناصحاً ومرشداً ومُصَوِّباً إلى أنْ تمَّ بحمد الله.

وشكري موصول إلى الأستاذَينِ الكريمَينِ الجليلَينِ المُنَاقِشَينِ لهذا البحث وهما :

فضيلة الدكتور/ يوسف دفع الله أحمد : مناقشاً خارجياً

فضيلةالدكتور/دفع الله حمد الله حسين : مناقشاً داخلياً (أسأل الله أن يزيدهما علماً وينفع بهما)

وأخص بالشكر أساتذتي وأشْيَاخِي وزملائي بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية فرع كردفان.

ولا أنسى شكر أفراد أُسْرَتِي لطالما سمعت منهم عبارات الحسّ والثناء.

وشكري مرسل إلى أُسْرَتَيْ مكتبَتَيْ جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، وجامعة أم درمان الإسلامية على طيب تعاملهم معي.(جزاهم الله عني جميعاً خير الجزاء)

الباحث

---

(1) سورة إبراهيم الآية(٧).

(2) السلسلة الصحيحة: عمر ناصر الألباني: الناشر مكتبة المعارف(الرياض) ج١، ص٧٧٦، حديث رقم ٤١٦.

مـقدمــة

إنّ الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضِلَّ له ومن يضلل فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، جَعَل كتابه الخاتم بلسان عربي مُبين، وأكد حفظه بقوله:﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[1]؛ فنالت اللغة العربية المكانة العلمية والشرف العظيم؛ لأن آيات القرآن بالعربية كُتبتْ وتُليت، وبحفظ الله لكتابة حُفِظَتْ والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، سيدنا محمد بن عبد الله الصادق الأمين، أُعطي جوامع الكلم بين العالمين، وللعربية جُعِل أفصحُ الناطقين.

أمّا بعد:

فإنّ معرفة علمي النَّحو والصَّرْف من أهم علوم العربية وأجلِّها؛ وذلك لأنّ غايتهما سامية سامقة تتمثل في حفظ اللسان من الخطأ واللحن في كلام الله عزَّ وجلَّ وكلام العرب عامّة. واللغة ظاهرة إنسانية تتأثر بأحوال ناطقيها، فلَّما اختلط العرب بغيرهم من الأمم، وألْسِنَتِهِمْ بغيرها من الألسن، بدأ التدهور يَدبُّ في جسدها ومازال.

ومن واجبنا نحن المتحدثين بها المحافظة عليها والعناية بها ولعلَّ ما يُجرى من بحوث ودراسات يُسهم في ذلك، وقد اختلفت اتجاهات التأليف، فكلما تعارف أسلافنا على أنّ التأليف على سبعة أقسام لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها، وهي: إما شيءٌ لم يُسْبق إليه فيخترعه، أو شيءٌ ناقص فيتمَّه، أو شيءٌ مغلق فيشرحه، أو شيءٌ طويل يختصره من دون أن يخل بشيءٍ من معانيه، أو شيءٌ متفرّق يجمعه، أو شيءٌ مختلط يرتبه أو شيءٌ أخطأ فيه صاحبه فيصلحه[2].

فمن هناك جاءت الفكرة في لَمِّ ماشُتِّتَ وجمع ما تفرق في أبواب النحو والصرف من الزوائد وما دلَّت عليه في أبنية الكلمات أو الجمل، فكان العنوان: "الزيادة ودلالاتها الصرفية والنحوية".

فالزيادة لها النصيب الأعظم والحظ الأوفر في الوجود بين موضوعات النحو والصرف، بل لا يكاد فرع من فروع اللغة كلها يخلو من الزيادة، لذا يُمكن القول بأنها شريان يتمدد في

---

(١) سورة الحجر الآية(٩).

(٢) انظر كتاب التوجيه النحوي لوجوه القراءات القرآنية المشكلة في كتاب سيبويه ومواقف النحاة والمفسرين منه: تأليف د. سليمان يوسف خاطر، مكتبة الرشيد، ط١، ٢٠٠٩م، ص١٦، وقد نقل ذلك عن حاجي خليفة في كتابه الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١/ ٣٥.

جسم اللغة كلها، علماً بأن أي زيادة في الجملة أو بنية الكلمة يكون لها – غالباً– تأثير في المعنى والإعراب

ولا أدَّعي أنِّي لم أُسْبَق إلى ذلك السبيل، فأئمَّة اللغة والنحو خاصة – قديماً وحديثاً – تناولوا موضوعات الزيادة في أمهات كتبهم، ولكن كان الكلام مجملاً ومبعثراً بين طيات تلك الأسفار، وغايتي في ذلك الوصول إلى الحقيقة فيما اخْتُلف فيه، وسبيلي في ذلك الدقة في الأخْذ، والحياد في الحكم، والتجرد في الرأي فيما يبدو لي. وأسأل الله التوفيق والإعانة.

أسباب اختيار الموضوع:

- اهتمام الباحث بالدراسات النحوية والصرفية ورغبة الباحث في الاستزادة من هذا المجال.
- الوقوف على حقيقة المقولة المشهورة التي تقول: "إن كل زيادة في المبني تتبعها زيادة المعنى".
- الوجود الكبير لمصطلح الزيادة في النحو والصرف وما يتبع ذلك من فهم للمصطلحات الشرعية في الفقه الإسلامي وأصوله، وعلوم القرآن والحديث.

أهمية الموضوع:

١. تتمثل أهمية هذا الموضوع في الدراسات النحوية والصرفية واستخدام الزوائد كأدوات في الميزان الصرفي والاشتقاق؛ والعلامات الإعرابية الفرعية وما تدل عليه.

٢. كذلك تأتي أهمية الموضوع من جمعه بين الزيادة في بنية الكلمة صرفياً، وما ينعكس من هذه الزيادة على بقية الجملة نحوياً .

٣.عدم وجود دراسات لهذا الموضوع بهذا الشكل في التناول، والربط بين الموضوعات والتبويب لها؛ لهذا يحاول الباحث أن يُسهم بهذا الحديث بإضافة المزيد من الدراسات المتخصصة.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

١–جمع آراء علماء النحو والصرف واللغة عموماً حول الزيادة في مصطلحاتها ووجودها واستخداماتها.

٢–الوقوف على حروف المباني وعلاقاتها بأبنية الأفعال والأسماء.

٣–معرفة حروف المعاني الزائدة، ومعرفة المُستعْمل منها والمُهْمل.

٤–دراسة ما كان له وجود متصل بالعوامل أو المعمولات من الزوائد.

مشكلة البحث:

يمكن عرض مشكلة هذا البحث بطرح الأسئلة التالية:

- ما الزيادة وما حروف المباني والمعاني التي تُزاد؟
- هل استوعبت صيغة"سألتمونيها" كل حروف الزيادة؟
- هل هذه الزوائد زيدت لفائدة أم لا؟
- هل الزائد يعمل وإن كان لا يعمل فما فائدته؟
- كيف نعرف الزائد من الأصل.
- ما هو الأثر النحوي لهذه الزوائد كما كان لها وجودها الصرفي في بنية الكلمة؟

الدراسات السابقة وأهم النتائج:

لم يعثر الباحث على دراسة بحثية تناولت هذا الموضوع بالكيفية التي يخطط لها ولكن وجدت دراسات لها صلة بهذا الموضوع ومن تلك الدراسات:

أولاً: (صيغ الزيادة ومعانيها في الربع الأول من القرآن الكريم).

وهذه الدراسة أعدتها الطالبة: عواطف عبد السلام عباس محمد، وهي دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف في جامعة القرآن الكريم في العام ٢٠٠٧م.

ومن النتائج التي توصلت إليها تلك الباحثة:

١-إن حروف المضارعة وحروف التوكيد والقسم وغيرها من الحروف الداخلة على الأفعال والأسماء التي تأتي في نية الانفصال لا تعد من حروف الزيادة.

٢-إن كل زيادة في المبني تؤدي إلى زيادة في المعنى

ثانياً: (حروف الزيادة في الأفعال وأثرها في المعنى والإعراب).

دراسة تطبيقية في العشر الأخير من القرآن الكريم وهي دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف، وهي دراسة أعدها الطالب: صديق مير في العام ٢٠٠٨م، في معهد البحوث ودراسات العالم الإسلامي جامعة أم دمان الإسلامية.

وقد تناول الباحث في هذه الدراسة أبنية الأفعال بنوعيها(مجردة ومزيدة) ولكنه أكثر الحديث عن معاني صيغ الأبنية الصرفية، فوقف على الثلاثي والرباعي المزيدين بحرف وبحرفين وبثلاثة أحرف.

وكذلك تناولت الدراسة أثر الزيادة في الإعراب، فذكر أثر الهمزة والتضعيف في تعدي الأفعال، وأتبع الباحث تلك الدراسة النظرية بدراسة تطبيقية، متخذاً العشر الأخير من القرآن الكريم موضوعاً للدراسة ومن أبرز النتائج التي توصل لها.

١-توصلت الدراسة إلى أن صيغ الزيادة في الثلاثي المزيد أكثر استخداماً من الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف وأن الثلاثي المزيد بالهمزة والسين والتاء"استفعل" أكثر استخداماً من أي صيغة أخرى للثلاثي المزيد بثلاثة أحرف.

ويرى الباحث . صاحب هذه الدراسة . إن مستخدم اللغة دائماً يجنح إلى السهولة واليسر، ولا شك أنهما في قلة عدد حروف الفعل.

٢-كما بينت الدراسة أن كل صيغة من صيغ الزيادة قد تعدد معناها، حتى وصل في بعضها إلى تسعة عشر معنى، ودائماً يكون لكل صيغة معنى يغلب عليها وتشتهر به، ولا تنصرف عنه إلا إذا حتم المعنى صروفها عنه.

ثالثاً: (أحرف الزيادة ودلالاتها الصرفية) دراسة صوتية صرفية على نماذج القرآن الكريم.

هذه الدراسة أعدتها الطالبة: إنصاف عبد الله محمد صالح وهي دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية في كلية التربية – جامعة الخرطوم في العام ٢٠٠٤م.

وقد قامت الباحثة بدراسة أحرف الزيادة من ناحيتين(صوتية وصرفية) وقامت بربط الدراسة بنماذج من القرآن الكريم، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الباحثة:

١-إن كثيراً من التغيرات الصرفية الطارئة على الأبنية بعد الزيادة ترجع إلى ظاهرة المتشابه بين الحروف، وتكون نوعاً مع اختلاف في مظهره كما في اخفاء النون وإظهارها فقد يقلب إلى حرف آخر يقارب مخرج الحرف المجاور له(الميم) أو صفته نحو(انبعث).

٢-إن القرآن الكريم لم يستخدم سوى خمسة أحرف من الأحرف المجموعة في صيغة(سألتمونيها) وهي(الهمزة، والألف، والتاء، والنون، والسين).

ولم يرد في القرآن من الأبنية ما زيدت فيه الأحرف وهي(الميم، الواو، الياء، الهاء) ذلك باستبعاد المواطن التي وردت فيها للسكت والوقف(سُلْطَانِيَه).

حدود البحث:

إن حدود هذه الدراسة تنحصر بين زيادة حروف المباني وزيادة حروف المعاني وما لتلك الزيادات من دلالات صرفية ونحوية.

منهج البحث:

المنهج العلمي المُتَّبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التَّحليلي.

هيكل البحث:

قمت بتقسيم هذا البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول تحتوي في مجملها على ثمانية عشرة مبحثاً وهي على النحو التالي:

الفصل الأوَّل:

مَاهِيَّةُ الزِّيادَة

ويحتوي على خمسة مباحث وهي:

المبحث الأوَّل: تعريف الزِّيادَة في اللُّغة والاصطلاح.

المبحث الثاني: أنواع الزِّيادَة وكيفية معرفتها.

المبحث الثالث: مواضع زيادة أحرف الزِّيادة.

المبحث الرابع: أغراض الزِّيادَة.

المبحث الخامس: موقف علماء اللغة من الزِّيادَة.

الفصل الثاني:

الزيادة في أبنية الأفعال وحروف المعاني ودلالاتها الصرفية والنحوية

ويحتوى على ستة مباحث:

المبحث الأول:الفعل الثلاثي والرباعي المزيدين.

المبحث الثاني:زيادة همزتي الوصل والقطع.

المبحث الثالث :حروف الجر والعطف الزائدة.

المبحث الرابع :الأدوات الحرفية الزائدة غير العطف والجر.

المبحث الخامس:الدلالة النحوية للفعل المتعدي المزيد.

المبحث السادس :الدلالة النحوية للزيادة في الأفعال الخمسة.

الفصل الثالث:

الزيادة في أبنية الأسماء ودلالاتها الصرفية والنحوية

ويحتوى على سبعة مباحث:

المبحث الأول: الزيادة للتثنية.

المبحث الثاني: الزيادة للجمع السالم والملحق به ودلالاتها الصرفية والنحوية.

المبحث الثالث: الزيادة في المشتقات العاملة ودلالاتها الصرفية والنحوية.

المبحث الرابع: الزيادة لجمع التكسير.

المبحث الخامس: الزيادة في الأسماء الستة ودلالاتها الصرفية والنحوية.

تمهيد

كان لابُدَّ للباحث في هذه الدراسة التي لها علاقة وثيقة بمعظم أبواب النحو والصرف وجزئيّاتهما أن يقف على بعض المصطلحات النّحوية والصرفية التي انضوت تحتها الزيادة وما تعلق بها، ومن هذه الوقفات.

بين النَّحو والصَّرف:

لم يكن في بادئ الأمر فصلٌ بين النحو والصرف؛ بل كان النحو يشمل في داخله الصرف واللغة وغيرهما ، وقد عرَّف صاحب الخصائص النَّحو بقوله: ((هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرُّفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها من الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها))[1]. وتقول: نحوت نحواً، كقولك: قصدت قصداً ثُمَّ خُصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم.

وعرفه ابن عصفور: ((هو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي يتألف منها وتبيين أحكامها))[2].

وبالنظر إلى هذين التعريفين نجد أنه لا تعارض بينهما غير أن ابن جني زاد الأمر تفصيلاً.

وبعد أن استقل العِلْمَان وأصبح كلٌّ منهما قائماً بذاته صار مفهوم النحو هو الإعراب.

والإعراب هو أثرٌ ظاهرٌ أو مقدَّرٌ يجلبه العامل في آخر الكلمة، أو"هو تغيير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام الذي بني فيه لفظاً أو تقديراً عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئةٍ أخرى"[3].

---

(1) الخصائص،: تأليف أبي الفتح عثمان بن جني المتوفي سنة ٣٩٢هـ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي المدرس بكلية العلوم – جامعة القاهرة، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ٢٠٠٣م – ١٤٣٢هـ، ج١، ص٨٨ غازي بيضون، دار المعرفة، بيروت– لبنان،١٤٢٢هـ٢٠٠١م، ج١١،ص ٤٠٢. وابن جني هو :ابو الفتح عثمان بن جني(٣٢٢– ٣٩٢هـ)، من أصل رومي، كان أبوه مملوكاً لسليمان بن فهد الأزدي. وُلد في الموصل وتوفي في بغداد. تتلمذ على أبي علي الفارسي. وكان من أحذق أهل الأدب وأعرفهم بالنحو والتصريف، له من التآليف ما يقارب الخمسين

(2) المُقرَّب: تأليف علي بن مؤمن المعروف بابي عصفور المتوفي سنة ٦٦٩هـ، تحقيق أحمد عبد الستار الجيوري، ط١، ١٣٩١هـ – ط١، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م، ج١، ص٤٥.

(3) المُقرَّب، مرجع سابق، ج١، ص٤٧.

وقد اختلط المفهومان – النّحو والإعراب – اختلاطاً بَيّناً في بعض كتب اللغة والنحو حتى سُمّي النحوُ إعراباً والإعرابُ نحواً، وقد جاء في"لسان العرب" قول ابن منظور: ((والإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ))[١].

وظاهرة الإعراب هذه – التي هي تعاقب الحركات في أواخر الكلمات – تكاد تكون خاصة من خصائص اللغة العربية؛ إذ لا يوجد هذا التغيير في حركات أواخر الكلمات بهذه الصورة الدقيقة المتبعة في اللغة العربية في غيرها من اللغات[٢].

وأما على كم قسم ينقسم النحو؟ فهو ينقسم على خمسة أقسام: فهو نحوٌ بمعنى"القصد" في مثل قولهم:"نحوت البيت الحرام" أي: قصدته، ونحو بمعنى"دون" في مثل قولك:"سرت فرسخاً أو نحوه" أي: دونه، ونحو بمعنى"مثل" في العبارات في مثل قولهم:"الاسم ما دخله الألف واللام نحو: الرجل والغلام" وما شاكل ذلك.

ونحو بمعنى"عند" نحو قولك: "زيدٌ نحو عمرو" أي عنده.

و"نحوٌ" وهو هذا العلم الذي اختص بتسميته هذا الفن دون سائر الفنون[٣].

التَّصريف:

التصريف في اللغة إنما هو الذهاب والمجيُ والحركة والسّكون، ومنه قوله تعالى:

﴿ وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ﴾[٤]. انما هو تدبيرها والتصرف فيها بأن يهبها مرة من جهة ومرة من جهة أُخرى.

ومعناه في الاصطلاح: هو أن تأتي إلى مثال من الحروف الأصول فتشتق منه بزيادة أو بنقص أمثله مختلفة، يدل كلُّ مثال منهما على معنى لا يدل عليه المثال الآخر مثال ذلك أن تأتي إلى مثال"ضرب" فإن اشتققت منهما فعلاً ماضياً قلت: "ضَرَب" وإن اشتققت منها نهياً قلت:"لا تضربْ"، وإن اشتققت منه مصدراً قلت: "ضرباً" و"مضرباً"

---

(١) لسان العرب: للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر(بيروت)، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، ج٦، ص١٥٦.

(٢) انظر الظواهر اللغوية في التراث النحوي: تأليف الدكتور علي أبو المكارم، كلية دار العلوم القاهرة، دار القاهرة الحديثة للطباعة ١٣٧٨هـ – ١٩٦٨م، ج١، ص٢٧.

(٣) انظر كتاب التهذيب الوسيط في النحو: تصنيف سابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني، دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، دار بيروت، ط١، ١٤١١هـ – ١٩٩١م، ص١٨– ١٩.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٦٤.

وهكذا في بقية المشتقات[1].

والتصريف هو: التّقليب من حالة إلى حالة وهو مصدر صرَّف، أي جعله يتقلب في أنحاء كثيرة وجهات مختلفة ومنه قوله تعالى:﴿ ٱنظُرۡ كَيۡفَ نُصَرِّفُ ٱلۡأٓيَٰتِ ثُمَّ هُمۡ يَصۡدِفُونَ ﴾[2] وقوله﴿ وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَا فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لِيَذَّكَّرُواْ وَمَا يَزِيدُهُمۡ إِلَّا نُفُورٗا ﴾[3] أي: جعلناه على أنحاء وجهات متعددة، أي: ليس ضرباً واحداً.

أما في الاصطلاح: فهو علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة أو زيادة، وصحة وإعلال وشبه ذلك.

وعلم النحو يشتمل على أحكام الكلمة، والأحكام قسمين: قسم يلحقها حالة التركيب، وقسم يلحقها حالة الإفراد.

فالأوَّل: قسم إعرابي، وقسم غير إعرابي، وسُمِّي هذان القسمان علم الإعراب تقليباً لأحد القسمين والثاني أيضاً قسمان:

- قسم تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعاني، نحو: "ضرب" و"ضارب"، و"تضارب" و"اصطرب"،وكالتصغير، والتكبير، وبناء الآلات، وأسماء المصادر، وغير ذلك.

وهذا ما جرت عادت النحويين بذكره قبل علم التصريف وإن كان منه.

- وقسم تتغير فيه الكلمة لاختلاف المعاني كالنقص، والإبدال، والقلب والنقل، وغير ذلك.

والتصريف يتعلق بالاسم المعرب، والفعل المُتصرِّف فلا مدخل له في الحروف، ولا في الأسماء المبنية، ولا الأفعال الجامدة، نحو: "عسى" و"ليس"

فهذا التقسيم يُظهر أن حَدَّ التصريف هو: تغيير حروف الكلمة الاصول بزيادة أو نقصان، أو إبدال للمعاني المطلوبة منها وهذا يتعلق بالاشتقاق[4] .

---

(1) انظر شرح التصريف: تأليف عُمر بن ثابت الثمانيني المتوفي سنة ٤٤٢هـ، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي مكتبة الرشد الرياض، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م، ص٢١٠ – ٢١١.

*ويبدو أن هذا الكتاب"شرح التصريف" هو شرح لكتاب التصريف المملوكي لابن جني ذلك الكتاب المختصر المشهور وقد ذكر محقق هذا الكتاب أن"شرح التصريف" هو شرح "للتصريف الملوكي" مستدلاً بعدة أمور منها: ترتيب الكتاب ومادته الصرفية، وشواهده هي نفسها ما في التصريف الملوكي مع العلم بأنه من تلاميذ ابن جني.

(2) سورة الأنعام الآية(٤٦).

(3) سورة الإسراء الآية(٤١)

(4) انظر الصرف الكافي: تأليف أيمن عبد الغني، مراجعة أ. د. عبده الراجحي، وأ. د. رشدي طعمية، منشورات محمد على بيغون، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠م، ص١٨

موضوع علم التصريف:

يختص علم الصرف بالمفردات العربية من حيث البحث عن كيفية صياغتها لإفادة المعنى، أو من حيث البحث عن أحوالها العارضة لها من صحة وإعلال ونحوهما.

الميزان الصرفي والزيادة:

اصطلح النحويون أن يزنوا بلفظ الفعل لمَّا كان الفعل يُعبِّر به كل فعل. والكلمة العربية تتألف من سلسلة أصوات، وتُشكِّلُ هذه الأصوات المادة الأساسية التي تكوِّن نواة الكلمة وقد يُضاف إليها في تصريفها صوت دخيل أو أكثر دون أن يتغير نسق السلسلة النواة.

فإذا كانت الكلمة لا تشتمل إلا على أصولها الثابتة الأساسية قيل لها: كلمة مُجرَّدة، وإن كان فيها زوائد قيل لها: كلمة مزيدة.

وتنطلق فكرة الميزان الصرفي من قياسية الصيغ اللفظية في اللغة العربية، إذ لا يُوزن إلا ما كان له شكل محدد، وأصول ثابتة معروفة من المكونات.

ومن هُنا كانت فكرة الميزان الصرفي طبيعية لمعرفة صيغة كل كلمة، وإدراك بنيتها الذاتية، وما فيها من زائدِ الأحرف وأصولها، وقد اختار اللغويون مادة لفظية طيِّعة لهذا الغرض تتألف من ثلاثة أحرف هي: (ف، ع، ل)؛لأن أقل ما تكون عليه الكلمة التي يدخلها التصريف ثلاثة أحرف، ولأن الكلمة الثلاثية هي الغالبة في لغة العرب ثم الرُّباعية ثم الخماسية.

فجعلوا أحرف الفعل مقابلة لأصول الكلمة، والحرف الزائد منطوقاً به بلفظه، ليمتاز الأصلي من الزائد.

فإن لم تُغنِ الأصول كررت اللام عند البصريين فيُقال في وزن:"جَعْفَر" :"فَعْلَل"، و"سَفَرْجَل": "فَعَّلَّل"؛ لأن الكلمة عندهم تكون ثلاثية ورُباعية وخُماسية، وهي مجردة من الزوائد.

هذا بخلاف الحرف الذي زيد للإلحاق، أي: لإلحاق كلمة بكلمة أُخرى، فإنك تكرره بلفظه الأصلي،

وسواء فُصِل بزيادة أم لم يُفصل، أو كان المُكرَّر من حروف الزيادة أم لم يكن مثال ذلك :إذا قيل: لنا ما وزن"عَقَنْقَل"؟ قلنا:"فَعَلْعَل" لأن"عَقَنْقَل" مُلحق ب"جَحَنْفَل"، فالنون وإحدى القافين زائدتان، وأبقيت النون بلفظها لأنها زائدة، وجعلت في مقابلة القاف الزائدة العين ولم تزنها بلفظها، وقد فصل بين القافين النون الزائدة.

ومثال ما لم يفصل بينهما زائد: "جَلْبَبَ" فأحد البائين زائدة للإلحاق ،فـ"دَحْرَجَ" وزن "فَعْلَلَ" ولا تزن المثال بلفظ"الباء" وإن كانت زائدة، ومثال كون الحرف المكرر من حروف الزيادة:"علَّم" لأن اللام من حروف الزيادة، ومثال كونها من غير حروف الزيادة:"عَقَنْقَل" و"جَلْبَب" لأن القاف والباء ليسا من جنس حروف الزيادة(١).

وإذا كان الموزون تحويل أو حذف أتيت بمثله في الميزان؛ فتقول في: "ناء" "فلع" لأنه من "نأى"، وفي "الحادي" "عالِف" لأنه من الوحدة(٢).

وفائدة وزن الكلمة بالفعل هي التوصل إلى معرفة الزائد من الأصلي على سبيل الاختصار، فإن قولك: وزن استخراج: استفعال، أخصر من أن تقول: الألف، والسين، والتاء، في استخراج زوائد.

وإذا حُذف مِن الكلمة شيءٌ فلك أن تزنه باعتبار أصله أو باعتبار ما صار إليه.

ولا بُدَّ من الإشارة إلى أن الزيادة التي تكون مادة للميزان الصرفي هي زيادة حروف المباني المحصورة في قولهم: "سألتمونيها"، أما حروف المعاني كحروف الجر والعطف وغيرها، فتلك زيادة من نوعٍ آخر لا تدخل في الميزان الصرفي(٣).

ونجد أن الزيادة والنقصان في أبنية الكلمات من أهم أوجه الخلاف بين القراءات، صحيحها، وشاذها ومنكرها نحو قوله تعالى:﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ ﴾(٤).

وقدقرأها نافع وابن عامر "وأوصى"، وحجتهما أن أوصى يكون للقليل والكثير و"وصى" لا يكون إلا للكثير (٥)

---

(١) انظر النكت الحسان في شرح غاية القرناطي المتوفي سنة ٧٤٥هـ، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الحسين الفتلي، كلية الآداب جامعة بغداد، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، ص٢٣١ – ٢٣٢.

(٢) راجع ضياء السالك إلى أوضح المسالك وهو صفوة الكلام على توضيح ابن هشام، تأليف عبد العزيز النجار، الناشر مكتبة ابن تيمية القاهرة، ج٤، ص٣٢٧.

(٣) راجع المغني الجديد في علم الصرف، مرجع سابق، ص٦٨.

(٤) سورة البقرة الآية(١٣٢) راجع المُهذَّب في القراءات العشر وتوجيهها من طيبة النشر لابن الجندي، تأليف: أ. د. محمد سالم محسن، المكتبة الأزهرية للتراث(د. ط)، ج١، ص٣٦.

(٥) انظر حجة القراءات للإمام الجليل أبي زرعة عبد الرحمن بن محمدبن زنجلة، محقق الكتاب ومعلق حواشيه سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة، ص١١٥.

الزِّيادةُ واستنباطُ الأحكام التشريعية:

لمَّا كان القرآن الكريم أُنزل باللغة العربية فزادها تشريفاً، وكان النبي صلى الله عليه سلم أشرف الخلق أفصح الناطقين بها، كان لا بُدَّ لمن أراد أن يفهم أو يستنبط الأحكام ويستنتج العِبَر من هذين المصدرين المُقدَّسين للشريعة واللغة؛ كان لا بد له من معرفة أساليب العربية وقواعدها ، ومن أبرزها معرفة حروف المعاني ومتى تجيئُ زائدة أو أصلية؛ لأن ذلك يُعِين من له شأنٌ في ذلك، في كثير كلام الله عز وجل، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب الفصحاء ، وعلى سبيل المثال نذكر من ذلك اختلاف الفقهاء في المقدار الواجب مسحه من الرأس عند الوُضُوء مع اتفاقهم على أن مسح الرأس كلِّه مرة واحدة سُنة، فمنهم من ذهب إلى أنَّ الواجب مسح جميع الرأس ومن هؤلاء الإمام مالك[١].

وأحمد بن حنبل[٢] في أرجح ما روي عنه، واستدلَّ الجميع على ما ذهبوا إليه بما تحمله"البا" من معانيها في قوله: "وامسحوا برؤسكم" وقد أجاز النحاة مجيئها زائدة للتأكيد وذكروا لزيادتها ستة مواضع من بينها زيادتها في المفعول كهذه الآية وكقوله تعالى: ﴿ فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ ﴾"[٣] أي: طفق يمسح السوق، وكقوله أيضاً:﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا ﴾[٤].

---

(١) الإمام مالك:هومالك بن أنس بن مالك الأصبحي اليمني،وُلدسنة٩٣هـ، ابوه من رواة الحديث ،انتقل فقهه إلى اهل المدينة ومصر والأندلس،وهو مُحدِّث في علم الحديث وله يرجع تسمية المذهب المالكي ، تُوفي سنة ١٧٦هـ(راجع ترجمته في طبقات الفقهاء لأبي اسحق الشيرازي ،طبعة دار الرائد العربي . بيروت . الطبعة الثانية١٩٨١متحقيق داحسان عباس)

(٢) أحمد بن حنبل:هو أبو عبد الله أحمدبن محمد بن حنبل ،نسبه إلى عدنان، كان أبوه من أبناء الدعوة العباسية،وأمه شيبانية اسمها صفيةبنت ميمون الشيباني، من بني عامر كان حافظاً للحديث واعلم الناس بمذاهب التابعين ، مُلِمٌ بالفقه،له عدة مؤلفات من أهمها المسند،الزهد ،و الإيمان توفي سنة ٢٤١هـ(تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها سنة٤٦٣هـ للحافظ بن أبي بكرعلي الخطيب البغدادي المتوفى سنة٤٦٣هـ، دار الكتب العلمية،(بيروت). ج٤،ص٢١٤)

(٣) سورة ص الآية(٣٣).

(٤) سورة مريم الآية(٢٥).

ونقل أبو حيان[1]. عن سيبويه أن العرب تقول: "حَزَّ رأسه"، و"حَزَّ برأسه" و"مسحت رأسه وبرأسه، ويريدون معنىً واحداً، فلمَّا جاز كون الباء الداخلة على الرؤوس زائدة كان الأمر بالمسح متسلطاً على جميع الرأس.

ومع ذلك فيجوز أن يكون هذا الحرف الزائد لغير هذا المعنى منها الإلصاق والتبعيض[2].

(1) أبو حيان الأندلسي: هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي الفرناطي، نحوي عصره ولغوية ومفسرة ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأدبيه، ولد بمطخشارش مدينة من حضرة غرناطة سنة ٦٥٤هـ وأخذ القرا ءات والعربية، وتقدم في النحو وله من التصانيف "البحر المحيط" في التفسير و"اتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب" و"ارتشاف الضرب" انظر بقية الوعاة ١/٢٨٠ -٢٨٢.

(2) اثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية: الدكتور عبد القادر عبد الرحمن السعدي، دار عمار للنشر والتوزيع(عَمَّان)، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ص١٠٧ - ١٠٨.

الفصل الأوَّل

مَاهِيَّةُ الزِّيادَة

المبحث الأوَّل: تعريف الزِّيادَة في اللُّغة والاصطلاح.

المبحث الثاني: أنواع الزِّيادَة وكيفية معرفتها.

المبحث الثالث: مواضع زيادة أحرف الزِّيادة.

المبحث الرابع: أغراض الزِّيادَة.

المبحث الخامس: موقف علماء اللغة من الزِّيادَة.

المبحث الأوَّل

تعريف الزيادة في اللغة والاصطلاح

أولاً: الزِّيادة في اللغة:

جاء في تاج اللغة وصحاح العربية: ((الزِّيادة في اللغة: النِّمو وكذلك الزُّوادة؛ حكاها يعقوب عن الكسائي[١] عن البكري تقول :زاد الشيء يزيد زيداً وزيادة، أي: ازداد)).

والمزيد: الزِّيادة. ويقال أفعل ذلك زيادة والعامَّة تقول زائدة، وتزيَّد السِّعر: غلا، والتزيُّد في الحديث: هو الكذب.

وزائدة الكبد: هنيَّة منها صغيرة إلى جنبها متنحية عنها؛ وجمعها زوائد.والأسد ذو الزوائد: يعني أظفاره وأنيابه وزئيره وصولته.

والمزادة: الراوية ؛ قال أبو عبيدة: لا تكون إلا من جلدَين تُفأم بجلد ثالث بينهما لتتَّسع؛ والجمع المزاد والمزائد[٢].

وجاء في القاموس المحيط: الزِّيادة والمزيد والزَّيدان بمعنى واحد والأخير شاذ كالشَّنآن، وأمَّا الزُّوادة: فقد عدَّها (صاحب القاموس المحيط) تصحيف من الجوهري، وقال: إنما هي من الزوارة والزيارة بالراء بلا ذكر النموء، وقد سمَّت العرب زيداً، وزُيَيْداً، وزياداً، وزَيَّاداً، وزيادة، وزَيَّادة، وزويدَكاً، ومزيداً، وزيدلاً[٣]. وما ورد في تاج العروس يكاد يطابق ما ورد في القاموس عن لفظ الزيادة ومشتقاته، وكلٌّ ذلك بمعنى النموء والزكاء، واتفق صاحبا المعجمين على شذوذ الزَّيدان كالشَّنآن، ولذلك قالوا :اللَّيان والشَّنآن لا ثالث لهما.

واتَّفقا أيضاً على تصحيف الزُّوارة والزِّيارة بالراء بلا ذكر النموء، وهو ما نسب للجوهري[٤].

---

(١)هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي مولى بني أسد، أخذ عنأبي جعفر الرؤاسي، والمراء، وكان أحد أئمة القراء السبعة، وقد سُئِل عن سبب التسمية فقال أحرمت في كساء، لقي الخليل ي أحمد وجلس في حلقته. مات سنة ١٨٢هـ ، نزهة الألباء في طبقات الادباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم دار الفكر العربي(القاهرة)، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م (د. ط)، ص٧١.

(٢) انظر الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين(بيروت)، البعة الثالثة ١٩٨٤م، ج٢، ص٤٨١ –٤٨٢.والجوهري هو اسماعيل بن حماد ، لغوي ولد بفاراب بالتركستان وتوفي بنيسابور، وأخذ عن الفارابي ومن كتبه "العروض" و" المقدمة في النحو"و" الصحاح"(انظر نزهة الألباءص٤٦٨)

(٣) انظر القاموس المحيط: تأليف: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، دار الجيل، بيروت،(د .ت)، ج١، ص٣٠٩.

(٤) انظر شرح القاموس المسمى تاج العروس من جواهر القاموس: للإمام محب الدين أبي فيض السيد محمد مرتضى الحسين الواسطي الزبيدي الحنفي، دار الفكر للطباعة والنشر، ج٢، ص٣٦٦ –٣٦٧.

وقد ورد لفظ الزِّيادة في آي الذِّكر الحكيم في مواضع عديدة منها قوله تعالى: ﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾[1]. وقوله: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِي حَرْثِهِۦ .. ﴾[2] . وقوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِي ٱلْكُفْرِ ... ﴾[3]وقوله: ﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴿٣٠﴾ ﴾[4].

ثانياً: الزيادة في الاصطلاح:

إنَّ الزيادة ظاهرة لغوية تلحق الأسماء والأفعال، وتقابل في معناها التَّجريد، وتعني في حقيقتها زيادة أصول الكلمة ببعض الحروف. فالأفعال الماضية الثلا ثية تلحقها الزِّيادة، فتصبح بها رباعية، أو خماسية، أو سداسية.

والحرف الزائد هو ما سقط في بعض تصاريف الكلمة مثل"الواو" في"قعود" فقد فُقد في"قعد" و"الف" "ضارب" فُقد في"ضرب"، وما ثبت فهو أصلي، و"عين" "قُلت" و"بعت" ثابت تقديراً.

والأفعال الرباعية تلحقها الزيادة كذلك فتكون بها خماسية أو سداسية ولا تزيد.

أما الأسماء المجردة الثلاثية فتصبح بالزيادة رباعية، وخماسية، وسداسية، وسباعية، ويصير الخماسي سُداسياً، وندر مجيئه على سبعة[5].

وبالاستقراء في هذا الموضوع نجد أنَّ العلماء لم يتفقوا على مصطلح مُعيّنٍ للزيادة؛ ولكن يمكن الاعتماد على قول ابن يعيش في تعريف الزيادة حيث قال : "معنى الزيادة إلحاق الكلمة ما ليس منها، وذلك لإقامة معنى أو لضرب من التوسع في اللغة ... معنى الزيادة أن يُضاف إلى الحروف الأصول ما ليس منها مما قد يسقط في بعض تصاريف الكلمة، ولا يقابل بفاء، ولا بعين، ولا بلام، وذلك يكون؛ إمَّا بتكرار من الكلمة نفسها، أو زيادة حرف من غير جنسها"[6]

والزِّيادة تكون في شيئين:

---

(١) سورة طه الآية(١١٤).

(٢) سورة الشورى الآية(٢٠).

(٣) سورة التوبة الآية(٣٧).

(٤) سورة ق الآية(٣٠).

(٥) انظر معجم المصطلحات النحوية والصرفية: تأليف د. محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، ص٩٩ –١٠٠.

(٦) المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق: إبراهيم مصطفى عبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم وزارة المعارف (القاهرة)، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م. ج١، ص١١.

إمَّا زيادة حرف، أو زيادة حركة، فإذا قلت:"ضارب" فقد زدت حرفاً على الأصل وهو"الألف"، وإذا قلت"مَكرم" فقد زدت حرفاً على الأصل وهو"الميم"، وإذا قلت مضروب فقد زدت حرفين على الأصل، وهما"الميم، الواو".

أمَّا زيادة الحركة فكل ساكن حركته فقد زدت فيه حركة لم تكن في أصله تقول في"نَهْرٌ" "نهَر" و"صَخْرَ" و"صَخَر"(١).

وزيادة الحركات غير داخلة في هذه الدِّراسة(٢). إذن يمكن تلخيص ما سبق أنَّ الزِّيادة عند الصَّرفيين هي: ما يُضاف إلى أصول الكلمة من حروف الزِّيادة؛ لغرض معنويٍّ أوْ لفظيٍّ يسقط تحقيقاً أو تقديراً.

فممَّا يسقط تحقيقاً"الميم والواو" في"مستور"، و"همزة" "أكرم"، و"تاء" "قتَّل".

ومما يسقط تقديراً"واو" "كوب" ، و"نون" "غضنفر" .

وللزيادة حروف معروفة أجمع عليها معظم العلماء جمعت في أقوالهم: "سألتمونيها، هناء وتسليم، أمان وتسهيل" .

وقد جمعها ابن مالك في بيت واحد أربع مرات فقال :

هناءٌ وتسْليمٌ ، تلا يوم أنْسه نهاية مسئول ، أمانٌ وتسهيلٌ (٣)

والزيادة التي تلحق الأبنية نوعان : زيادة خارج الصيغة الصرفية ، وزيادة داخل بنية الصيغة الصرفية .

فالزيادة التي تكون خارج الصيغة الصرفية تكون للانفصال، ولاتدخل ضمن بنية الصيغة نفسها، وإنما تتصل بها سابقة لها أو لا حقة بها ، ويكون ورودها للدلالة على معنى وتسمى:"حروف المعاني" ومنها :

١-لاحقة ياء النسب المشددة مثل :"هنداويّ" .

٢-لاحقتا الجمع السالم للمذكر في في حالتي إعراب الجمع ،نحو : "الأكرمون ،والنادرين".

٣-لاحقتا الجمع من ألف وتاء للمؤنث ،نحو:"فتيات ،وعبلات "

٤-لاحقتا المثنى مذكرا ومؤنثا في حالتي الإعراب ، نحو:"ولدان، ولدين،فتاتان ، فتاتين"

---

(١) يرى العلماء أن الأسماء الثلاثة المفتوحة الفاء إذا جاء في عينها الفتح والتسكين فهما لفتان كل واحد منهما أصل برأسها.

(٢) انظر شرح االتصريف، تأليف: عمر بن ثابت الثمانيني المتوفي في سنة ٤٤٢هـ، تحقيق د. إبراهيم بن سليمان العيمي، مكتبة الرشيد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ . ١٩٩٠م، ص٢١٢.

(٣)انظر شذا العرف في فن الصرف،تأليف: أحمد بن أحمد الحملاوي،حققه وعلق عليه محمدبن فريد،المكتبة التوفيقية ،ص ١٢٥.

٥-لا حقة التنوين، نحو: "سيفٍ ، ونصلٍ "

٦-سابقة "ال" التعريف، نحو :"الحرب ، الجواب ، الحسام".

ويتضح من ذلك أنَّ الزيادة من هذا النوع لا تدخل في تر كيب الصيغة ، وهي وحدات صرفية مستقلة، ودورها يظهر على مستوى التركيب أو الجملة ، أما الزيادة الداخلية فهي التي تعنينا في بحث أصول البنية ووزنها ، وذلك أن بناء الكلمة العربية إنما يتم عن طريق التصرف في عنصرين :

عنصر ثابت وهو (مجموعة الحركات والحروف التي تشكل مادة الكلمة الأصلية)، وعنصر متغير وهو(مجموع الحركات والحروف التي تدخل على مادة الكلمةالأصلية) وكل عنصر من متغير يُعد من الزيادة .

ولا بد من الإشارة إلى أن مصطلح "الزيادة " في هذا الاستعمال يختلف عن الاستعمال المعجمي لكلمة "الزيادة" ، إذ ليس المراد من الزائد هنا ما لو حُذف لدلت الكلمة على مادلت عليه وهو فيها؛ بل ما ليس بفاءٍ ،ولا عينٍ ، ولالامٍ [١].

ويُلاحظُ الباحثُ التشابه الكبير بين مصطح الزيادة والإلغاء، والإلغاء: هو أن تأتِيَ الكلمة لا موضع لها من الإعراب إن كانت مما تُعرب ، وإنها متى أُسقطت من الكلام لم يختل الكلام ،وإنما يأتي مايُلغى من الكلام تأكيداً أو تبييناً، والجمل التى تأتي مؤكدة ملغاة أيضاً وقد عمل بعضها في بعض فلا موضع لها من الإعراب ، والتي تُلغى تنقسم إلى أربعة أقسام :

الأول: الاسم : وذلك نحو : "هو" إذا كان الكلام فصلاً فإنه لاموضع له من الإعراب ، ولو كان له موضع لوجب أن يكون له خبر إن كان مبتدأ ، أو يكون له مبتدأ إن كان هو خبراً، وقيل في قوله تعالى: ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ ﴾[٢]. قيل :إن "ذلك" زائدة.

الثاني: الفعل: ولايجوزأن يلغى فعل ينفذ منك إلى غيرك، ولكن الملغى نحو: " كان "في قولك: "ماكان أحسن زيداً" الكلام ما أحسن زيداً ، و" كان" إنما جيئ بها لتبين أن ذلك " كان " فيما مضى.

---

(١) راجع شرح شافية ابن الحاجب ،ج١،ص١٦.

*وهذا البحث في مجمله تناول نوعين من الزيادة ، وهما:زيادة ما ليس بفاء ولاعين ولا لام على بنية الكلمة ، وزيادة حروف المعاني وغيرها مما يدخل على الجملة العربية ، ويمكن الاستغناء عنه إعراباً ، بحيث يكون دخولها في الجملة كخروجه منها ، وهو ما يتضح من خلال صفحات هذا البحث

(٢) سورة الأعراف الآية(٢٦).

الثالث : الحرف : وذلك نحومافي قوله عز وجل : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾[1].

لوكان لـ"ما " موضع من الإعراب ماعملت " الباء" في" نقضهم "، وإنما جيئ بها زائدة للتأكيد.

ومن ذلك " إن " الخفيفة تدخل على " ما " للنفي في نحو قوله:

وَمَا إنْ طِبُّنا جُبنٌ ولَكِن ** مَنَايَانَا ودُولة آخَرينَا[2].

وكذلك " إن " في قولك : لما إن جاء قمت إليه ،المعنى :لما جاء قمت إليه .

وكذلك " ما " إذا كانت كافة ،فلا موضع لها من الإعراب في نحو قولك :" إنما زيد منطلق" كفت "ما" "إن" عن الإعراب كما منعت "إن" "ما" من الإعراب .

وكذلك "ربما " تقول : "ربما يقوم زيد"لولا "ما "لماجاز أن يلي "رب" فعل[3].

ومن ذلك "بعدما"،قال الشاعر: [4].

أَعَلاَقَةً أُمَّ الوليِّد بَعْد مَا أَفْنَانُ رَأْسِكِ كالثَّغَامِ المُخْلِسِ

فجميع هذه لاموضع لها من الإعراب [5].

ويُلاحظُ الباحثُ أنَّ هذه الحروف رغم مجيئها ملغاة أو زائدة كان لها أثرها النحوي الواضح في الجملة ، فهي غير عاملة في أصلها ، ولكن مجيئها زائدة في بعض المواضع انعكس على بقية الجملة ، فكفت العامل وغيرت حال الجملة ، فجاء بعدها مالم يكن يجيئ قبل دخولها .

وقد تكون عاملة كما هو الحال في حروف الجر التي ذكروا أنها زوائد رغم دخولها لمعان متعددة ، فمن ذلك : ليس زيدٌ بقائم ، أصل الكلام : ليس زيدٌ قائماً.

ودخلت "الباء" لتؤكد النفي ، وخُصَّ النفي بها دون الإيجاب ،ومن ذلك :"مامن رجلٍ في الدار" حيث دخلت " من " لتُبيّن أنَّ الجنس كله منفي ، وأنه لم يرد القائل أنْ ينفي رجلاً واحداً، ويقول أبوبكر بن السراج :وحق المُلْغَى أن لايكون عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يُلغى من الجميع ، وأن يكون دخوله كخروجه لايُحدث معنىً غير التأكيد ، وهذه الحروف التي خُص بها دخلت لمعان غير التأكيد .

---

(١) سورة النساء الآية(١٥٥).

(٢)البيت من الوافر وهو لفروة بن مسيك المرادي والبيت ورد في خزانة الادب ولب لباب لسان العرب :عبد القاهر بن عمر البغدادي (١٠٣٠.١٠٩٣هـ) تحقيق محمد نبيل طريفي / اميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية للنشر بيروت ١٩٩٨م ج١١،ص٢٩٩.

(٣)انظر الأصول في النحو ،مرجع سابق ،ج٢،ص٢٥٨.

(٤)البيت من الكامل ،وهوللمدار الأسدي في ديوانه ص٤٦١، والكتاب ١١٦/١.

(٥)انظر الأصول في النحو ،ج٢،ص٢٥٩.

ومن تلك الحروف الملغاة: "لا" شَبَّهوها بـ"ما" فمن ذلك قولك :"ماقام زيدٌ ولا عمرٌ"، و"الواو" عاطفة ،و"لا" لغو وهي إنما دخلت تأكيداً للنفي ، وليزول بها اللبس إذا كان منفياً، لأنه قد يجوز أن تقول : "ماقام زيدٌوعمرٌما قاما معاً"، وقالوا في قوله تعالى: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾[1]. قيل: إن "لا" زائدة ،وقوله تعالى : ﴿ لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾[2]. إنما هو:" لأن يعلم أهل الكتاب".

الرابع: ومما يلغى من الكلام تأكيداً أو تبييناً الجملة ، وذلك نحو قولك : "زيدٌ ظننت منطلقٌ" بنيت "منطلقاً"على "زيد" ولم تعمل " ظننت "وألغيته وصار المعنى "زيدٌ منطلقٌ في ظني" فإن قدمت" ظننت" قَبُح الإلغاء .

ومن ذلك الاعتراضات، وذلك نحو قولك : "زيدٌ . أشهد بالله . منطلقٌ"، و"إن زيداً . فافهم ماأقول . رجلُ صدقٍ "، وعلى ذلك يُتأول قوله عزوجل: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا ﴾ ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ جَنَّٰتُ ... ﴾[3]، فـ"أولئك" هو الخبر، و"إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا ﴾ اعتراض.

ولايجوز أن يعترض بين "واو" العطف وبين المعطوف بشيءٍ ، لايجوز أن تقول:قام زيدٌ . فافهم . عمرو ، ولا" قام زيدٌ . ووالله . عمرو" ، وقدأجاز قوم الاعتراض في " ثم " و" أو" و"لا" لأن "أو" و"لا" و " ثم "يقمن بأنفسهن، فيقولون :قام زيدٌ . ثم والله . محمد.

ومماليُلغيه الكوفيون ولايعرفه البصريون :"زيداً قمتُ فضربتُ" يُلغون القيام كأنهم قالوا :"زيداً ضربت "، وهذا رَدِيءٌ في الإلغاء؛ لأن مايُلغى ليس حقّه أن يكوبعد فاءٍ تعلق ما بعدها به.[4]

---

(١) سورة القيامة الآية(١).

(٢) سورة الحديد الآية(٢٩).

(٣)سورة الكهف الآية(٣٠)(٣١).

(٤) انظر الأصول في النحو،مرجع سابق ،ج٢،ص٢٦٠-٢٦١.

المبحث الثاني

أنواع الزِّيادة وكيفية معرفتها

إنّ لزيادة حروف المباني في بنية الكلمة – سواء أكانت اسما أم فعلاً – ضرب بين، ويُضاف إليها زيادة حروف المعاني سواء أكانت حروف جرٍ أم عطف أم غير ذلك.

فالضرب الأوّل من زيادة حروف المباني: هو زيادة تكون بتكرير بعض حروف الأصل، والضرب الثاني: هو زيادة تكون بحروف ليست من أصل الكلمة، وهو الغالب في الزِّيادة، مايسمى بحروف الزيادة.

والضرب الأوّل يُسمى: الزِّيادة من موضعها والزِّيادة التي تكون من غير أصل الكلمة، يقال لها زائد ليس من أصل الكلمة.

والزِّيادة التي تكون من موضعها تنقسم إلى أقسام:

القسم الأول: يكون بتكرار العين[١]فقط نحو"سَلَّم" ووزنه فَعَّل، وأكثر تَكرار العين مرتين، فأما قولهم: "كُذُّبْذُب" للكثير الكذب وزنه"فُعُّلْعُل"، فقد تكرَّرت العين فيه ثلاث مرات، لأنَّ الذال هي العين، وتكررت اللام مرتين، وهي الباء، فقد فصلت بين العين الثانية والثالثة[٢].

القسم الثَّاني: تَتكرَّر فيه اللام فقط فيكون: "فعْلَل" نحو "جَلْبَب" و"يُجَلبب" فالباء هي: اللام، وقد تكررت مرتين لما ألحقوه ببناء "دَحْرج"، وقالوا في اسم المرأة "مهدد" لمّا ألحقوه ببناء "جَعْفَر" وقد تكررت اللام ثلاث مرات قالوا: "سَفَرْجَل" وزنه "فَعلَّلٌ".

وتكرار العين لا يكون إلا من جنسها نحو: "ضربب" و"جلبب".

أمَّا تكرار اللام فقد لا يكون من جنس واحد مثل: "الفاء، والرَّاء" في "جعفر"[٣].

القسم الثالث: أن تتكرر العين واللام نحو: "صَمَحْمَح"[٤]وزنه فعلعل، وكذلك"دَمَكْمَك"[٥] ،وكذلك"جَلَعْلَع"[٦].

---

(١)لتكرير العين صور ثلاثة هي:

أ- الصورة الأولى: تتكرر فيها العين دون فاصل بين العينين.

ب- الصورة الثانية: تكرر فيها العين مع الفصل بينهما بحرف أصلي بنحو"صمحمح" و "خلعلع".

(٢)انظر شرح التصريف،للشانيني، ص٢٢٠.

(٣)انظر شرح التصريف، مرجع سابق، ص٢٢١.

(٤)الصمحح: الشديد المجتمع الألواح، وقيل الغليظ القصير، وقيل الأصلع، اللسان ٥/ ٣٩٢.

(٥)الدمكمك: القوي الشديد من الرجال والإبل ،اللِسان ٢/ ٤١٣.

(٦)جلعلع: الجِمل الشديد النفس وقيل القصب، اللسان ٨/ ٥٢.

القسم الرابع: أن تتكرر فيه الفاء والعين وهذا أقل الأقسام، ولم يأت إلاَّ في حرفين قالوا: "مرمريس"[١] ، و"مرمريتَ"[٢]،ولا يجوز أن تتكرَّر الفاء وحدها كما تكرَّرت العين وحدها واللام وحدها[٣]والذي يعرف به الحرف الزَّائد من الأصل تسعة أشياء:

الأوَّل: الاشتقاق : وهونزع لفظ من آخر بشرط تناسبهما معنى وتركيباً، وتغايرهما في الصيغة بحرف أو بحركة، وأن يزيد المُشْتَقُّ على المُشْتَقِّ منه بشيءٍ نحو:"ضارب" أو"مضروب" يوافق ضرباً في جميع ذلك، فلا يُقال: "ذِئب" مشتق من سرحان "سرحان" وذلك لفقد التركيب والمعنى الزائد بين الكلمتين، وهوأكبر وأصغر، فالأكبر: هو عقد تقاليب تركيب الكلمة كيفما قلبتها على معنىً واحد نحو: "القَوْل" ، و"القلو"[٤] ، و"الولق"[٥] ،و"الوقل"[٦]، على معنى الخفَّة والسُّرعة، و"الكلم"، و"الكمل"، و"اللكم"، و"الملك"، على معنى الشِّدَّة والقُوَّة، ولم يقل بهذا الاشتقاق الأكبر إلَّا أبو الفتح عثمان بن جني[٧].

والاشتقاق الأصغر: إنشاء مركب من مادة يدل عليها، وعلى معناه نحو:"احمرَّ " و"الحمرة"، وهذا الاشتقاق أثبته الجمهور في أن بعض الكلم قد تشتق من بعض، وذهب طائفة إلى أنه لا يشتق شيءٌ من شيءٍ، بل كل أصل، وذهبت طائفة إلى أن أي كلمة مشتقة من الأخرى [٨].

ولايدخل الاشتقاق في سبعة أشياءوهي:الأسماء الأعجمية نحو:"إسماعيل" ، والأصوات نحو :"غاق "، والحروف ومأأشبهها من الأسماء المتوغلة في البناء مثل: "من، ما"، واللغات المتداخلة نحو:"الجون" للأسود والأبيض، والأسماء النادرة مثل: "طوبالة"اسم للنعجة ، والأسماء الخماسية مثل: "سَفَرْجَل"(٩).

---

(١)المرمريس: قيل هو الأملس مأخوذ من المرمر وقيل هو الداهية مأخوذ من المراس.

(٢)المرمريت: الداهية اللسان ٢/٩٠.

(٣)انظر شرح التصريف، مر جع سابق، ص٢٢٣

(٤)القلو: الحمار الخفيف. اللسان٧/ ٤٨٥.

(٥)الولق: ولق يلق إذا أسرع. اللسان ٩/ ٤٠٣.

(٦)الوقل: وقل في الجبل يقل إذا صعَّد فيه ٩/٣٨١.

(٧)هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي وأبوه "كني" كان عبدا روميا مملوكاً لسليمان فهد الازدي الموصلي لم يعرف تاريخ ميلادهُ وكانت وفاته ببغداد سنة ٣٩٢هـ، وأهم كتبه: الخصائص، وسر صناعة الإعرب، والمنصف وغيرها من المصنفات الأدبية والنحوية.

(٨)انظر ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيَّان الأندلسي المتوفي سنة ٧٤٥هـ، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، ج١، ص٢٢– ٢٣.

(٩)انظر المقرب ،مرجع سابق ، ص١٤٥.

الثَّاني:التَّصريف: وهو تغيير صيغة إلى صيغة فيسقط من الفرع ويثبت في الأصل، وهو شبيه بالاشتقاق، والفرق بينهما أنَّ في الاشتقاق يستدل على الزِّيادة، بسقوطه في الأصل، وثبوته في الفرع، والتصريف بعكسه نحو:" قذال"، و"قذْل"، و"عجوز" و"عجز"، و"كتاب "و"كتب".

الثالث: سقوط الحرف من النظير نحو: "أيطل"، و"إطِل"، فسقوط الياء من "إطل" وهو مرادف لـ"أيطل" دليل على زيادتها.

فلو سقط من فرع كسقوط الواو من" يعد"، أو نظيره كسقوطه من "عدة" فهذا لعلَّة فلا يكون دليلاً على الزيادة.

الرابع: كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع تلزم فيه زيادته: وهو النَّون السَّاكنة غير المدغمة، تقع ثالثة وبعدها حرفان نحو: "عَبنَقس"(١)، فإن كانت مدغمة نحو: "عجنَّس"(٢)فقيل زائدة ووزنه "فَعنَّل" وقيل أصل ووزنه "فَعَلَّل" من مزيد المضعَّف،

وقيل هو من مزيد الرُّباعي وزنه"فعفلل".

الخامس: الكثرة نحو: همزة"أفكل"(٣)يحكم عليها بالزِّيادة لكثرة ما وجدت زائدة فيما عُرِف اشتقاقه نحو: همزة" أحمد"، و"أفضل"(٤).

السادس: اختصاصه ببنية لا يقع موقع الحرف فيها ما لا يصلح للزِّيادة نحو: "حِنْطأو"(٥) فلا يوجد في مثل هذا التركيب مثل: "سِرْدَأو" إذ لم يأتِ في مثل هذا البناء في مكان النون حرف أصلي.

السَّابع: لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو: "تَتفُل"(٦)ووزنه تفعل نحو: "تنتَ ُب"، فسمع فيه ضم التاء فاحتمل على الزيادة لثبوتها في المفتوحة التاء، وكذلك نون"نِرْجس" المكسورة لثبوت زيادتها في المفتوحة النون(٧).

---

(١) عبنقس: السيئُ الخلق والناعم الطويل من الرجال. انظر اللسان ٦/ ٦٢.

(٢) عجنس: الجمل الضخم الصلب الشديد. اللسان ٦/ ١١٢.

(٣) افكل: الرعدة تعلو الانسان تكون من برد أو خوف. انظرتاج العروس باب (فكل) ج٣٠ص١٨٨

(٤) انظر ارتشاق الضرب من لسان العرب، مرجع سابق، ج١، ص٢٧.

(٥) حنطأو: العطيم البطق وقيل القصير، اللسان ٢/ ١٠٢٤.

(٦) تتفل: الثعلب اللسان ٤٣٦/١.

(٧) انظر ارتشاق الضرب من لسان العرب، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٧.

الثامن: لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها وذلك نحو: "ملْوَطٌّ"[١]الميم فيه زائدة، والواو فيه زائدة، إذ لو عكسنا لكان وزنه معفَلاًّ وهو بناء مفقود، وفِعْوَلٌّ موجود، نحو: "عِسْوَدٌّ"[٢]وقد عُبّر عن هذا وعن الذي قبله بالنظير والخروج عن النظير وشرح بمسألة"تَتْفُل"، و"عزويت"[٣].

التاسع: كون الحرف لمعنى، كحروف المضارعة، وألف ضارب، وتاء افتعل ويستغنى عن هذا بمعرفة الاشتقاق والتصريف.

وزاد بعضهم عاشراً وهو الدخول في أوسع البابين نحو:"كَنَهْبُل"[٤]على تقدير أصالة النون، فوزنه"فَعَلُّل" وعلى تقدير زيادتها، فوزنه"فَنَعلُل" وكلا الوزنين مفقود، فيُحمَل على الزيادة، إذ أن باب المزيد أوسع من باب الأصلي، ألا ترى كثرة أبنية المزيد وقلة أبنية المجرد[٥].

---

(١) ملوَطٌّ: عصا يضرب بها أو سوط مادة"ملِط" في اللسان ٦/ ٤٢٦٤.

(٢) عِسْوَدٌّ: القوى الشديد اللسان ٤/ ٢٩٣٨.

(٣) عِزويت: فسره ثعلب بأنه القصير، الجمهرة ٣/١٢٤٤.

(٤) كَنَهبل: من أشجار البادية، اللسان ٥/ ٣٩٤٥.

(٥) انظر ارتشاق الضرب، مرجع سابق، ج١، ص ٢٧.

المبحث الثَّالث

مواضع زيادة حروف المباني

الزِّيادةُ من أهمِّ مباحث علم التَّصريف؛ لأن معرفة الزائد والأصل تتبعها معرفة المعنى اللغوي والصرفي، ووزن الكلمة وبنيتها، وهذا ينبني عليه معرفة عربية الكلمة من عدمها.

ولكلِّ حرف من حروف الزِّيادة مواضع يقع فيها ولا يتعداها إلى غيرها، فإن وقع فيها حكم عليه بالزِّيادة، وهذا لا يمنع وقوع حروف الزيادة التي صيغت في عبارة(سألتمونيها) أصلية في بنية الكلمة، فالحروف نفسها قد تقع زائدة أو أصلية

مواضع زيادة الهمزة:

الهمزة تُزاد في مواضع من الكلمة، فقد تكون في أوَّلها، أو في حشوها، أو في آخراها. أمَّا عن زيادة الهمزة في بداية المضارع؛ فالأصل أن تزاد حروف المد واللين، وهي: الألف، والواو، والياء، إلا أنَّ الألف لما لم يمكن زيادتها أوَّلاً؛ لأنَّ الألف لا تكون إلاّ ساكنة والابتداء بالسَّاكن مُحال، أبد لوا منها الهمزة لقرب مخرجيهما، لأنهّما هوائيان يخرجان من أقصى الحلق[١]، وعن مواضع زيادة الهمزة يقول ابن جني: "اعلم أنَّ مواضع زيادة الهمزة أن تقع في أوَّل بنات الثلاثة، فمتى رأيت ثلاثة أحرف أصولاً، وفي أوَّلها همزة ، فاقض بزياة الهمزة نحو:" احمر"، و"اصفر"، فإن حصلت معك أربعة أحرف أصول والهمزة في أوَّلها، فاقض بأنَّ الهمزة أصل واجعل اللفظة بها من بنات الخمسة وذلك نحو:"إصطبل"،و"إبريسم" ،و"إبراهيم" فإنَّ الهمزة إذا جاءت وسطاً أو آخراً فاقض بأنها أصل، حتى تقوم الدلالة على كونها زائدة، فالهمزة الأصل نحو قولك:"بلأز الرَّجل"[٢]و "اطمأنَّ" فالهمزة في بلأزأصلية والهمزة الثانية في اطمأنَّ أصلية كذلك، ومازيدت فيه الهمزة غير أوَّل حرفٍ وردفي كلمات محفوظة وهي: "شأمل"، و "شمأل" ووزنها فأعل وفعأل، لقولهم شملت الرّيح، بلاهمز، و"قدأم" أي:" قديم"[٣].

ومن ذلك قول امرئ القيس[٤]:

---

(١) انظر كتاب أسرار العربية، تصنيف الإمام أبي البركات الأنباري، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥م، ص٤٤.

(٢) بلأز الرجل: فَرَّ. تاج العروس ٣٥/١٥ باب (بلز)

(٣) سر صناعة الإعراب، تأليف أبو الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق د. حسن هنجاوي، الطبعة الأولى ١٩٨٥م دار القلم دمشق، ج١، ص١٢١ -١٢٢.

(٤) البيت من الطويل، وهولامرئ القيس في ديوانه ، راجع: شرح القصائد السبع الطوال، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الخامسة، دار المعارف القاهرة، ص٢٠.

فَتُوضِحَ فَالمِقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا لَمَّا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وشَمْأَلِ

الشَّاهد فيه قوله: "شمأل" حيث جاءت الهمزة فيه زائدة في غير أوَّل الكلمة، ومثلها:" شأمل" وهي لغات في الشِّمال.

ويرى سيبويه أنَّ الهمزة تزاد إذا كانت أوَّل حرف في الاسم الثلاثي فتكون هي رابعة فصاعداً، والفعل في نحو: "افكل" ، و"اذهب"، وفي الوصل في "ابن"، و"اضرب"(١).

وزيادة الهمزة قياسية في آخر الأسماء كما في الهمزة التي هي علامة التأنيث في نحو: "شعراء"، و"أنبياء"، و"حمراء".

مواضع زيادة التاء:

التاء حرف تكثر زيادته في اللغة العربية، فهو يظهر تارة على طريقة اللصق في آخر الكلمة مثل: "مسلمات"، و"حمزة"، و"طلحة"، وتارة يظهر على طريقة اللصق في أولها مثل:" تكتب"،و "تجبر"، و"تنادي".

وتقع حيناً في وسط الكلمة، وكلّها زيادة قياسيَّة، سواء أكان عن طريق اللصق أم كان لبناء الصيغة الصَّرفية(٢).

فقد زِيدت التاء في أوَّل الكلمة، وثانيها،وثالثها، ورابعها، فمثال زيادتها أوَّلاً: "تألب"(٣) ،و"تَجفاف"(٤)، و"تعضوض"(٥)، ومثال زيادتها ثانية في نحو: "افتقار"، و"اقتناع"، وزيدت أيضاً رابعة في مثل:" سنبتة" وهي القطعة من الزمان، وزيدت سادسة في نحو:" عنكبوت"، و"ترنموت" وهو: صوت ترنُّم القوس.

ويشمل هذا دخول التاء في أوَّل الفعل الماضي لإضفاء المطاوعة إلى المضي نحو:كسَّرته فتكسَّر(٦)وتقع التاء في آخر الكلمة في المؤنث المفرد مربوطة، والجمع المؤنث مفتوحة نحو: "منطلقات" ، و"طلحة"(٧).

---

(١) انظر الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، المعروف ب(سيبويه)، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م، دار الجيل للطباعة (مصر)، ج٤، ص٢٣٥.

(٢) انظر المغني الجديد في الصرف، تأليف محمد خير حلواني دار الشرق العربي بيروت، د. ت، د. ط، ص٦٦.

(٣) التألب: الشديد الغليظ

(٤) تجفاف: ماجلل به الفرس من آلة تقيه السلاح.

(٥) التعضوض: تمر أسود حلوومعدنه هجر،انظر تاج العروس باب (عضض)٤٣٦/١٨

(٦) انظر سر صناعة الإعراب، ج١، ص١٦٩.

(٧) انظر الكتاب لسيبويه، مرجع سابق، ج٤، ص٢٣٧.

وتدخل التَّاء في أول الاسم في أسلوب القسم وماورد في" ملكوت"، و"جبروت" ، و"رهبوت " فهي زيادة سماعية لا تخضع للقياس(١).

وأمَّا تاء التأنيث فهي حرف يلحق الفعل، دلالة على تأنيث فاعله، لزوماً في مواضع، وجوازاً في مواضع أخرى، ولا تلحق إلَّا الماضي، وتقل به متصرّفاً وغير متصرِّف، ما لم يلزم تذكير فاعله كأفعل في التعجب، وخلا، وعدا، وحاشا في الاستثناء، وحكم هذه التاء السكون(٢).

والأصل في زيادة تاء المضارعة أن تكون الزيادة بحرف(الواو)، ولكن لما لم يكن زيادتها أولاً، أبدلوا منها التاء، لأنَّها تبدل منها كثيراً ومنه قولهم:" تُراث" و" تجاه" و"تُخمة" والأصل "وُجاه" و"وراث" و"وُخمة"(٣).

ومما سبق يتضح أن التاء مختصة بالأسماء والأفعال فقط، غير أنها دخلت على أربعة أحرف وهي: "رُبَّت، ثمَّت، ولات، ولعلَّت"(٤).

مواضع زيادة السين:

أمَّا السين فتزاد زيادة قياسية مضطَّردة في نحو:" استفعل" وما تصرف منه، ومثلها: "استخرج" و"مستخرج" و"استقصى" و"مُسْتَقصِي".

وأمَّا قول العرب:"اسطاع يطيع" فذهب سيبويه إلى أن أصله أطاع يطيع وأنَّ السين زيدت عوضاً من سكون عين الفعل، وذلك أن أطاع أصله"أطْوَع" فنقلت فتحة الواو إلى الطاء، فصار التقدير"أطَوْع" فانقلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن(٥).

وتزاد السين وقفاً على لغة قبيلة بكر، فهم يزيدون سينا بعد كاف المؤنثة في الوقف، لبيان حركة الكاف، بنحو: "عَلَيكِسْ" وأمَّا في حالة الوصل فتحذف هذه السين، فبذا نجدها نظيرة لـ"هاء" السكت، وهذه لغة قليلة تسمى:" كسكسة بكر"(٦).

مواضع زيادة اللام:

زيادة اللام تكون على ضربين:

---

(١) انظر المغني الجديد في الصرف، مرجع سابق، ص٦٤.

(٢) انظر الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم، دار الكتب العلمية(بيروت)، ص٥٧.

(٣) انظر أسرار العربية، الأنباري، مرجع سابق ص٤٤.

(٤)انظر الجنى الداني، مرجع سابق، ص٥٧.

(٥)انظر سر صناعة الإعراب، ج١، ص١٩٩.

(٦) انظر الجني الداني في حرف المعاني، ص٦١.

الأوَّل: أن تزاد في الكلمة مبنية معها غير مفارقة لها، والآخر: أن تزاد فيها لمعنى ولا تكون من صيغة الكلمة.

فالأوَّل من هذين: وذلك قولهم: ذلك، وأولئك، وهنالك، وعَبْدل، وزيدل، وفشيلة.فالذي يدل على زيادة اللام في ذلك قولهم في معاني ذلك: ذاك، ومعنى أولاك؛ أولئك، وقولهم: " هناك " يدل على زيادة اللام في" هنالك"(١).

وزيادة اللام في أسماء الإشارة زيادة غير قياسية وكذلك في بعض الأسماء، فاللام تضيف إلى اسم الإشارة معنىً فرعياً، هو البعد، ولذلك لا تجتمع هذه اللام مع"هاء" التنبيه في كلمة واحدة، لأن الهاء تفيد التقريب واللام تفيد البعد مما يحدث تناقضاً واحداً، ومما ورد من اجتماعهما فنادر لا يُحمل عليه(٢).

ونجد أنَّ معنى"عَبْدَل" كمعنى " "عَبْد"، ومعنى" زَيْدَل" كمعنى" زَيْد"، ونظير هذا كثير في قولهم نحو قولهم: "هَيْق" ،و"هَيْقَل"(٣).وقالوا: "للأفحج"(٤)"فحجل"، فاللام في هذا زائدة لا محالة(٥).

مواضع زيادة الميم:

وفي مواضع زيادة الميم يقول ابن جني: "وأمَّا زيادة الميم فموضعها أوَّل الكلمة ،وحال الميم في ذلك حال الهمزة، متى اجتمع معك ثلاثة أحرف أصول وفي أوَّلها ميم، فاقض بزيادة الميم حتى تقوم الدلالة على كونها أصلاً، وذلك نحو:" مشهد"، و"مضرب"، و"مقياس"؛ لأن الألف زائده، فإنْ كانت معك أربعة أحرف أصول وقبلهنَّ ميم فاقض بكونها من الأصل، كفعلك بالهمزة، وذلك نحو:"عَضْرَفُوط"(٦)

فإنَّ ميمه فاء ووزنه" فعللول" بوزن"مَزْرَجُوش"(٧) و"قَرْطَبوس" بمعنى النَّاقة الشديدة العظيمة"(٨).

---

(١) انظر سر صناعة الإعراب، مرجع سابق، ج١، ص٢٣٢

(٢) انظر المغني الجديد في الصرف، مرجع سابق، ص٦٦.

(٣) االهيف والهيقل: الظليم. والمفرط الطول اللسان ١٨٣/٩.

(٤) الأفحج: الذي في رجلية اعوجاج.

(٥) انظر سر صناعة الإعراب،مرجع سابق، ج١، ص٢٣٣.

(٦) العضرفوط: ذكر الغطاء اللسان ٣٠٠/٥.

(٧) المزرجوش: نبت وهو أعجمي معرب ٢٥٥/٨ اللسان.

(٨) انظر سر صناعة الإعراب، ج٢، ص٣٢٦.

والمُلاحظ أنَّ ابن جني لم يذكر زيادة الميم في آخر الكلم، ولعله أغفل ذلك لقلة ورود زيادة الميم في آخر الكلم، وقد وردت زيادة الميم في آخر الكلمة في لفظ الجلالة، وهو ما ذكره العكبري في اللباب بقوله: (والميم الزائدة في قولك:" اللهم" عوض من"يا").

وقال الكوفيون أصله:"يالله أمَّنا بخير". وهو غلط لوجهين:

أحدُهما: أنَّه لو كان كذلك لكثر الجمع بينهما، ولمَّا لم يأتِ ذلك الَّا في الضَّرورة عُلم أنها عوض، فلم يجمع بينه وبين المعوض.

الثاني: أن يصح أن يقع بعد هذا الاسم(أُمَّنا بِخَير) وما أشبهه، كقولك:" اللَّهمَّ اغْفِر لي"، وأن يقع بعده ضدَّ هذا المعنى، كقولك:" اللَّهم العن فُلاناً وما أشبهه"(١).

وتُزاد الميم في الاسم"أنت" المُكوَّن من الهمزة والنُّون، اللذان للمتكلم و"التاء" التي للخطاب، وتفتح هذه التاء للمذكر، وتكسر للمؤنث، فإذا جاوزت الواحد جئت بالميم بعد التاء لتدلَّ على مجاوزة الواحد، وكانت الميم أولى بالزيادة لشبهها بالواو التي هي حرف مد، فإذا أردت الاثنين زدت عليها ألفاً؛ لأنها تشبه الألف في"قاما"، وإن أردت جمع المذكر زدت عليها"واواً" واستوت زيادة الميم في المذكر والمؤنث نحو"أنتما"؛ لأنَّ العِدَّة متحدة ،والكلمة لا تحتمل علامتين لمعنيين(٢).

وممَّا سبق يتضح أنّ الميم لا تزاد في أوائل الأسماء الرُّباعية المجرَّدة، إلا إذا كانت مشتقّة فهي زائدة في مثل:" مدحرج" ،و"معسكر"، و"مطمئن"، فهذه الأسماء مشتقة، أمَّا: "مَزْرَجُوش" فالميم فيه أصلي؛ لأنه ليس بمشتق، بل هو أعجمي معرب، ووزنه فعللول.

وكذلك لا تزاد الميم حشواً ولا آخراً إلا شذوذاً، فقد قالوا:" درع دلامص"، و"أسد هرماس"، فالميم زائدة إذ يدلُّ الاشتقاق على أنَّ الأولى من الدلص والثانية من الهرْس.

وألفاظ زيادة الميم في آخر الكلمة شذوذاً أكثر من ألفاظ الزِّيادة حشواً، من ذلك أيفهّم قالوا: "اللَّهم" وقد ذكرناها آنفاً، وقالوا:" ذرقم": للأزرق، و"حُلكم": للشديد السواد، "وفُسحم": للواسع الفسيح ،"وذُلقم": للناقة المسنّة، التي اندلق لعابها ولسانها، وقالوا: ابنم في ابن(٣).

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، ٥٣٨ –٦١٦هـ، تحقيق د.غازي مختار طليمات، دار الفكر(دمشق)، الطبعة الأولى ج١، ص٣٣٨.

(٢) انظر اللباب في علل البناء والإعراب، مرجع سابق، ج١، ص٤٧٦– ٤٧٧.

(٣) انظر المغني الجديد في علم الصرف، مرجع سابق، ص٦٢.

مواضع زيادة الهاء:

أمَّا الهاء فإنها تزاد في مواضع كثيرة تفصيلها كما يأتي:

فهي تزاد في نهاية الكلمة فيما يسمَّى بهاء السكت لأنَّها يُسكن عليها، وفيها يقول المبرِّد[١].

"والهاء تزاد لبيان الحركة، ولخفاء الألف. فأمَّا بيان الحركة فنحو قولك: ارمِهْ، وقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿ ....فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ .... ﴾[٣]وأمَّا بعد الألف فقوله: "يا صاحباه" و"يا حسرتاه"[٤].

وخالف يعقوب البصري بقية القرَّاء وشذَّ عنهم حين وقف على جمع المذكر السالم والمُلْحق به بزيادة هاء السكت ، في حين أن كل القراء يقفون بالسكون لأنه الأصل في الوقف ،فقرأ (العالمينه) و(المفلحونه) بهاء السكت ، اما لبيان حركة الحرف الموقوف عليه ،او طلبا للراحة في حالة الوقف[٥].

وعلة زيادة هذه الهاء هو الوقوف على حركة البناء – ومعروف أنَّ العربية لا يوقف فيها على متحرِّك لذا زيدت هذه الهاء لتسلم الحركة ويُسكت على الهاء، ولا يجوز أن تزاد هذه الهاء بعد حركة إعراب، لأنَّ الإعراب يكون رفعاً، ونصباً، وجراً، فلمَّا لم تتعيَّن حركة إعراب لم يلزم المحافظة عليها، ولمَّا تعيَّنت حركة البناء ولزمت طريقة واحدة، لزموا المحافظة على لفظها، فألحقوا الهاء بعد حركة البناء، فقالوا: "كيفَه، وأينَه، واسعَه".

وإذا كان الفعل الثلاثي معتلَّ اللام والفاء لزمته هاء السكت فقالوا: "قِهْ"، و"شِهْ"، و"لِهْ"، و"عِه" من"وقيتُ" و"وشيتُ" و"وعيتُ" و"وَلَيتُ".

فإذا دخل حرف المضارعة على هذا الفعل كقولهم: "إنْ تقِ أقِ" فمنهم من يُلحق الهاء فتقول:"إنْ تقِ أقِهْ"، ومنهم من يقول: قد قوى الفعل بحرف المضارعة فليس تلزمه الهاء

وإذا دخل حرف الجر على"ما" الاستفهامية فالأفصح أن تحذف منها ألفها، للفصل بين ما الاستفهامية والخبرية التي بمعنى الذي والتي فقالوا"حتى مَهْ"، و"علامَهْ"، و"إلى مَهْ"، و"بِمَهْ"،

---

(١) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليم بن سعد، لد سنة ٢١٠هـ، نشأ بالبصرة وكان بارعاً في الجدل والمناقشة، قرأ الكتاب على الجمري وختمه عند المازني.

(٢) سورة القارعة الآية(١٠).

(٣) سورة الأنعام الآية(٩٠).

(٤) المقتضب: للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، الاستاذ بجامعة الأزهر، ١٩٩٤، د ط.

(٥)انظر المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر،مرجع سابق ،ج١،ص٤١.

وجاء في التنزيل: ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾[1]وقوله تعالى: ﴿ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكۡرَىٰهَآ ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ ...بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴾[3]، وقد ألحق بعض القراء هذه الهاء لهذه الميم في حالة الوقف، كما ألحقوها لحركة ياء المتكلم في مثل قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ * إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهۡ ﴾[4]﴿ مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡ * هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ ﴾ [5] وقد ألحقوها ياء الضمير في قوله: ﴿ ....مَا هِيَهۡ .... ﴾ [6]لأن"هي" اسم مضمر ، وقالوا: إن الهاء في أمهات زائده ووزنه فعلهات ومنهم المبرد حيث قال: "فأمَّا أمهات فالهاء زائدة، لأنها من حروف الزيادة، تزاد لبيان الحركة فهي غير هذا الموضع فزيدت، ولو قلت أمُات لكان هذا على الأصل، ولكن أكثر ما تستعمل أمَّات في البهائم، فكأنها زيدت للفرق، ولو وضع كل واحدة في موضع الأخرى لجاز[7].

ومنه قول الشاعر[8].

لقد آليت أغدر في جداع وإن مُنِّيتُ أُمَّات الرُّباع

والشاهد فيه قوله: "أمَّات" لأن الشاعراستخدمها بدون الهاء الزائدة لغير العاقل وزيدت الهاء في قولهم: "إهراق يهرق" وأصله: "أروق أو"أريق" فنقلوا فتحة العين التي هي"الياء" أو"الواو" إلى"الرَّاء" وسكِّنت"العين" لأن"الراء" فاء الكلمة ثم أتبعوا عين الكلمة فتحة الفاء فانقلبت ألفاً لتحرُّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فقالوا: "أراق يريق" ثم أدخلوا الهاء قبل الفاء، عوضاً عن نقل حركة العين إلى الفاء فقالوا:" أهرق يهرق"[9].

وأنكر المبرد زيادتها، وقال :انها تلحق في الوقف بعد تمام الكلمة للبيان كما قال في" مالية" و"زيداه"،وللامكان كما في نحو: "عه" و"قه" فهي عنده كالتنوين ، والصحيح أنها من حروف الزيادة،وان كانت زيادتها قليلة ،والدليل على ذلك قولهم في: "أمات" ووزنه "فعلهات"؛لأنه جمع

---

(٣) سورة النباء الآية(١).

(٤) سورة النازعات الآية(٤٣).

(٥) سورة النمل الآية(٣٥)..

(٦) سورة الحاقة الآيتان(١٩ –٢٠).

(٧) سورة الحاقة من الآيتان(٢٨ –٢٩).

(٨) سورة القارعة: من الآية(١٠).

(٧) المقتضب، مرجع سابق، ج٣، ص١٦٩.

(٨) البيت ورد في تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ٢٧٠ –٢٨٢هـ، حققه عبد السلام محمد هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م، د ط، ج١، ص٣٤٦ والبيت لأبي حنبل الطائي.

(٩)انظر المتقضب، مرجع سابق، ج١، ص١٩٤.

"أم" وقد قالوا:"أمات" والهاء في الغالب في من يعقل ،واسقاطها فيمالايعقل ، وقالوا في "أم":"أمهة"ووزنها "فعلهة"،ويقوي قوله ماحكاه صاحب كتاب العين من قولهم: "تامهت أما " بمعنى "اتحذت" ثم حذفت الهاء فبقي "أم"ووزنه "فع" فان ثبت هذا فان "أم"و"أمهة" أصلان مختلفان(١).

مواضع زيادة الألف:

الألف من الأحرف التي وردت زيادتها كثيراً في مواضع كثيرة، وهي كما يأتي:

تزاد الألف بعد واو الجماعة نحو: "جلسوا"بخلاف "يدعو" و"يغزو"فرقابينها وبين واو العطف، وذلك إذا لم يصل بالفعل ضمير آخر، فإذا اتصل لم تزد نحو: "ادرسوه".

وتزاد كذلك في آخر الاسم المنصوب المنوَّن غير المنتهي بتاء التأنيث المربوطة، ولا بالألف، ولا همزة على الألف، ولا بهمزة قبلها ألف نحو: "اشتريت قلماً ودفتراً".

وتزاد جوازاً في كلمة"مائة"، مفردة كانت أو مركَّبة نحو: "أربعمائة وخمسمائة"(٢)،وذلك للفرق بينهما وبين"مِنَة" وكانت الزِّيادة ألفاً لأنها من حروف العلة، والألف تشبه الهمزة، والفتحة من جنسها(٣)، والألف لاتكون أصلاً في اسم ولا فعل إنَّما تكون زائدةً أو بدلاً، ولا تكون إلا ساكنة، ولا يكون ماقبلها أبداً إلا منها، أي: إلاَّ مفتوحاً؛ لأنَّ الفتحة من الألف، والضمَّة من الواو، والكسرة من الياء. وما دام الأمر كذلك فإن الألف لم ترد زيادتها أوَّلاً لأنها ساكنة لا يمكن الابتداء بها، ويمكن أن ترد في بقية مواضع الكلمة.

فهي تزاد ثانية، وثالثة، ورابعة، وخامسة، وسادسة، فزيادتها ثانية نحو: "ضارب" و"طابق" وزيادتها ثالثة نحو: "اشهابَّ واحمارَّ".

وزيادتها رابعة نحو: "حملاق"(٤) و"درياق"(٥) و"زلزال" و"بلبال".

---

(١)انظرحاشية الصبان :تأليف محمدبن علي الصبان الشافعي ،دار الكتب العلمية(بيروت) ،الطبعة الأولى ١٤١٧هـ -١٩٩٧م،ج٤،ص٤٧٦.

(٢)انظر موسوعة الحروف في اللغة العربية:اعداداميل بديع يعقوب،الطبعة الثانية،١٤١٥هـ-١٩٩٥م ،دار الجيل(بيروت) ، ص٢٨.

(٣)انظر همع الهومع في شرح جمع الجوامع، تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفي في سنة ٩١١هـ تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية(بيروت)، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، ج٣، ص٤٧٥

(٤) حُملاق العين: مايسوده الكحل من باطن أجفانها اللسان، ٢/ ٦٠٦.

(٥) درياق: فارسي معرب وهو رئيس القرية أو الاقليم وقيل منحرف من ترياق، اللسان ٣/ ٣٤٠.

وزيادتها خامسة نحو: "حبركىً"[١] و"دلنظىً"[٢]. وزيادتها سادسة نحو: "قبعثرى"[٣] و"ضبنظرى"[٤]وغير ذلك[٥].

وتزاد الألف إطلاقاً للقوافي المقيدة، ويكون ما قبلها مفتوحاً، فكأنما تطلق الحرف من عقال التقييد وهو السكون إلى حال الحركة وهي الفتحة.

واختلف أصحاب القوافي في أنها تلحق المعرب أم المبني، والأشهد أنها تلحق ما يجوز فيه السكون لولاها، سواء كان معربا أم مبنياً، اسماً أو فعلاً أو حرفاً.

ومن زيادة الألف للإطلاق في القوافي المقيدة[٦]. قول جرير[٧]:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا

وهناك ما يسمى ألف الخروج وهو: "الذي لا يكون إلا في رؤوس الآي، وإنما فعلوا ذلك؛ لبعد الصوت، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ ...وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ﴾[٨]ومثله قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ * وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴾[٩].

ويبدو أنَّهم جعلوا هذه الألف في رؤوس الآيات تشبيهاً لها بالقوافي، والعرب تجري الأسجاع – وهي الألفاظ الملتزم في آخرها حرف معين – مجري القوافي كقوله عليه الصلاة والسلام حين دميت إصبعه : "هَلْ أَنْتِ إِلّا إِصْبَعٌ دَمِيتِ وفِي سَبِيلِ اللهِ مَا لَقِيتِ"[١٠].

---

(١) حبركي: الطويل الطهر قصير الرجلين اللسان ٣/ ٢٩٤.

(٢) دلنظي: الصلب الشديد والألف للإلحاق بسفرجل اللسان ٣/ ٤٠٣.

(٣) قبعثري: الجل الضخم العظيم اللسان ٧/ ٢٢٧.

(٤) ضبنظري: الرجل الشديد والاحمقاللسان ٥/ ٤٦٠.

(٥) انظر سر صناعة الإعراب، مرجع سابق، ج٢، ص٦٩٠.

(٦) انظر رصف المعاني في شرح حروف المعاني: للإمام أحمد بن عبد النورالمالقي المتوفي سنة٧٠٢هـ، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق(د،ت)(د،ط) ص٢٨

(٧)البيت من الوافر، وهو لجرير، انظر ديوان جرير: بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د.نعمان محمد أمين طه، دار المعارف (القاهرة)، د ت، د ط، ج٢، ص٨١٣.

(٨) سورة الأحزاب الآية(١٠).

(٩) سورة الأحزاب الآيتان(٦٦ –٦٧).

(١٠) انظر رصف المباني في حروف المعاني، مرجع سابق، ص٣٠. .والحديث في الجامع الصحيح المُسمى صحيح مسلم ،تأليف مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى : ٢٦١هـ) ج٩ ، ص٢٧٩، حديث رقم ٣٣٥٣، باب ما لقي النبي صلى الله عليه وسلم من قومه.

فكما يلحقونها في آخر القافية، فكذلك يلحقونها الأسجاع كما في سورة عمَّ، والاحزاب، والمزَّمِّل، ولهذا كان القرآن معجزاً، لأنه نزل على بيَّن كلامهم ولم يستطيعوا الإتيان بمثله.

مواضع زيادة النُّون:

وأمَّا النون فتلحق في أول الأفعال إذا خبّر لمتكلم عنه وعن غيره؛ كقولك: نحن نذهب، أو تلحق ثانية مثل: "منجنيف، و"جندب". وتلحق ثالثة في "حبنطى" و"دلنطى"[١]، وتلحق رابعة في"رعشن" و"ضيفن"؛ لأن رعشن من الارتعاش، وضيفن إنما هو الجائي مع الضيف. وتزاد مع الألف في"غضبان" و"سكران" وتطرد زيادتها على طريقة اللصق، تبدو فيها لاحقة وذلك إذا وقعت مع الياءات، والواو، والألف، في التثنية والجمع[٢]وزيادة النُّون إلحاقاً للياء، والواو، والألف فيما يسمى بالإعراب بالنِّيابة، أو علامات الإعراب الفرعية.

ويتبع ذلك ما يسمَّى بالصَّرف أو التَّنوين، الذي هو عبارة عن نون ساكنة تلحق أواخر الأسماء المنصرفة، نحو: هذا عمرٌ ورأيت بكراً.

والتنوين حرف ذو مخرج، وهو نون ساكنة، وقال السُّيوطي[٣]: "وجماعة من الجهال بالعربيَّة لايَعُدُّنه حرف معنى ولا مبنى، لأنهم لا يجدون له صورة في الخط، وإنما سُمِّي تنويناً لأنه حادث بفعل المتكلم، والتفعيل من أبنية الأحداث والتنوين زيادة على الكلمة، كما أنَّ النفل زيادة على الفرض"[٤].

والتنوين أقسامه عشرة: تنوين التَّمكين، وتنوين التَّنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض، وتنوين الترنم، والتنوين الغالي، وتنوين المنادى عند الاضِّطرار، وتنوين مالا ينصرف عند الاضِّطراد، والتنوين الشَّاذ كقول بعضهم: "هؤلاءٍ قومك"، وتنوين الحكاية مثل أن تسمى رجلاً "عاقلة لبيبةٍ" فإنك تحكَي اللفظ المسمى به[٥].

---

(١)الحبنطى: العظيم البطن، الدلنظي: الغليظ الشديد اللسان ٣/ ٤٠٣.

(٢) انظر المقتضب، مرجع سابق، ج١، ص١٩٧.

(٣) هو أبو الفضل عبد الرحمن الكمال بن أبي بكر بن محمد سابق الدين ابن الفخر عثمان بن ناظر الدين، جده الشيخ همام الدين الهمام الخفيري الأسيوطي. كان أبوه عالماً وله كتب في النحو، توفي والسيوطي صغير، ولد بالقاهرة سنة ٨٤٩هـ، حفظ القرآن دون الثامنة، ترك ثروة مصرفية كبيرة، إذ لم يترك بابا من العلوم الاوطرقه، وقيل انها اربت على الستمائة من كتاب ورسالة، منها جمع الجوامع وقد شرحه بكتاب سماه همع سالهوامع والأشباه والنظائر وغيرها. توفي سنة ٩١١هـ المواف ١٥٠٥م ودفن بالقرافة بالقاهرة.

(٤) الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، دار الحديث للطباعة والنشر(بيروت)، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤م، ١٤٠٤هـ ج٢، ص١٠٧.

(٥) انظر المرجع السابق، ص١٢٧.

ولمَّا أشبهت النون حروف المد واللين زيدت بدلاً عنهنَّ، فنجدها تزاد مع حروف اللين في مثل: "الزيدان، الزيدون، الزيدين".

وتزاد النُّون خفيفة وثقيلة في المضارع والأمر للتَّوكيد، كقوله تعالى: ﴿ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ﴾[1].

مواضع زيادة الواو:

الواو من الأحرف التي كثرت زيادتها في مواضع الكلمة، فقد زيدت ثانية في نحو: "كوثر" و"جوهر" وثالثة في نحو: "جدوِل" و"قسور"[2]، وزيدت رابعة في نحو: "كَنَهْور"[3] و"بلهور"[4]، وخامسة في نحو: "قنأو"[5] و"سندَأوَ"[6] و"عضرفوط"[7] و"منجنون"[8] و"حيزبون"[9]. وغير ذلك[10].

والواو كالألف فلا تُزاد أولاً البتة، وذلك أنها لو زيدت أولاً لم تخلُ من أن تُزاد ساكنة أو متحركة، ولا يجوز أن تزاد ساكنة؛ لأن الساكن لا يُبتدأ به، وإن زيدت متحركة فلا يخلو من أن تكون مضمومة، أو مفتوحة، أومكسورة، فلو زيدت مضمومة اضطرد فيها الهمز على حد وقتت وأقتت، وكذلك لو كانت مكسورة على حد وسادة وإسادة، ووشاح وإشاح وإن كان الأول أكثر، ولو زيدت مفتوحة لتطرق إليها الهمز، لأنها تزاد في الاسم أو الفعل وكلاهما يتعرض أوله للضم في تصغير الإسم وبناء الفعل للمجهول، وإذا ضم أوله تطرق إليه الهمز حينئذٍ[11]مع أنَّهم قد همزوا الواو المفتوحة في نحو" أحد"، و"وحد"، و"أناة"، و"وناة"، وهو قليل.

---

(١) سورة التكاثر الآية(٦).

(٢) قسور: الأسد، اللسان، ٧/ ٣٥٥.

(٣) كنهور: السحاب المتراكم اللسان ٠/ ٧٤٨.

(٤) بلهور: كل عظيم من ملوك الهند.

(٥) قندأو: الجمل السريع والرجل الخفيف اللسان ٧/ ٥٠٥.

(٦) سندأو: الخفيف وقيل خرقه تحت العمامة من الهن اللسان ٤/ ٧٠٦.

(٧) عضرفوط: ذكر العظاء.

(٨) مَنجنون: الدولاب يستقي عليه اللسان ٨/ ٣٧١.

(٩) حيزبون: العجوز من النساء.

(١٠) انظر سر صناعة الإعراب، مرجع سابق، ج١، ص٥٩٤.

(١١) انظر شرح المفصل: موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي المتوفي سنة ٦٤٣هـ، حققه أحمد السيد أحمد، راجعه اسماعيل عبد الجواد، المكتبة التوفيقية، (القاهرة)، ج٢، ص٣٠٩.

فلمَّا كان زيادتها أوَّلاً تؤدي إلى قلبها همزة وقلبها ربَّما أوقع لبساً وأحدث شكاً في أنَّ الهمزة أصل أو منقلبة، مع زيادة الحرف إنما المطلوب منه نفسه فلمَّا لم يسلم لفظه لم يحصل الغرض(١).

وما يسمى واو الإقحام داخل هذا الباب لأنَّ الواو تقحم وتدخل في الكلام حشواً ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً ... ﴾ (٢)معناه آتينا موسى وهرون الفرقان ضياءً فلا موضع للواو هنا إنَّما أدخلت حشواً. ومثله قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ... ﴾ (٣).

ومثله قول أمرئ القيس(٤):

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى بِنَا بَطْنُ خَبْتٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَلِ

معناه لما أجزنا ساحة الحي انتحى، فأدخل الواو حشواً وإقحاماً، وزادوافي "عمرو"واواً فرقاً بينه وبين"عُمر"مع الكثرة ومن ثَمَّ لم يزيدوه في النصب(٥).

مواضع زيادة الياء:

تزاد الياء في أوَّل الكلمة فيصير الوزن يفعل مثل: "يحمد" و"يرفع" وفي "يربوع"، وتزاد بعد الأول فتكون ثانية في مثل: "حيدر" و"بيطر" وتزاد ثالثة في مثل: "سعيد" و"عِثْيْر". وهو الغبار وتزاد رابعة في مثل: "قِنْدِيل" و"دِهْلِيزَ" وزن فِعْليل وتزاد في النسبة فتقول: "لَبَناني" و"تميمي".

وتزاد للإضافة في مثل "معلمي" و"مدرستي" فتكون ضميراً متصلاً في محل جر.

وتزاد في الفعل مثل: "ضربني" و"ساعدني"، فتكون ضميراً متصلاً في محل نصب مفعول به ، وتكون علامة النَّصب والجر في المثنى والجمع، في مثل: "رأيت المعلِّمِين" و"رفقت بالمذنبين"(٦).

وتزاد علما للتأنيث والضَمير في الفعل المضارع نحو: أنتِ تقومِين، تْقْعُدِين، وتتطلعين.

---

(١) انظر المرجع نفسه ، ج٤، ص٣١٠.

(٢) سورة الأنبياء الآية(٤٨).

(٣) سورة الحج الآية(٢٥).

(٤) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص١٥، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، للأنباري، ص٥٤.

(٥)انظر الجمل في النحو، مرجع سابق، ص٣٠٥ – ٣٠٦.وشرح الشافية:ج٣،ص٣٢٩.

(٦)انظر المعجم المفصل في النحو العربي، إعداد الدكتورة عزيزة فوال بابتي، دار الكتب العلمية(بيروت)، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م، ج١، ص٤٨٠ – ٤٨١.

وتزاد أيضاً إشباعاً للكسرة وذلك نحو قول الشاعر: [1]

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِيْ كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

يريد "الصيَّارف" فأشبع كسرة الراء، فتولدت بعدها الياء. فأما الدراهيم فإن كانت جمع"درهم" فهو ك"الصَّيارف"، وإن كان جمع"دراهم" فلا ضرورة فيه. [2]

وتُزاد الباء في بعض حروف الجر مثل :(لي، بي، فيّ، عليّ،...)

(١)البيت من البسيط ، وهو للفرزدق في الأنصاف ٢٧/١.

(٢)انظر سر صناعة الإعراب، مرجع سابق، ج٢، ص٧٦٩

المبحث الرَّابع

أغراض الزِّيادة

إن لزيادة الحروف المباني في بنية الكلمة أغراضا متعددة، وأسبابا كثيرة، فهي – كما يبدو – لم توضع لغيرفائدة بل وضعت لأغراض يمكن الوقوف عليها كما يأتي:

أولاً: الزيادة للتعويض عن المحذوف:

من مميزات لغة العرب أنها قد يحذف حرف من الكلمة ويعوض عنه حرف آخر، وقد يُؤتي بالحرف العوض في مكان الحرف المحذوف أولا.

ومن ذلك ما ورد في مسائل الخلاف المشهورة بين البصريين والكوفيين في أصل اشتقاق الاسم. فرأيُ الكوفيين أن الاسم مشتق من الوسم؛ لأن الوسم في اللغة هو العلامة والاسم وسم على المسمَّى وعلامة له يُعْرف به، والأصل في"اسم" "وسم"، إلَّا أنَّه حذفت منه الفاء التي هي الواو في وسم، وزِيْدَتْ الهمزة في أوَّله عوضاً عن المحذوف، ووزنه إعل؛ لحذف الفاء منه.

ويرى البصريون أن الاسم مشتق من"السُّمُوّ" وهو"العُلوّ"، والأصل فيه"سِمْوٌ" على وزن فِعل بكسر الفاء وسكون العين، فحذفت اللام التي هي الواو وجعلت الهمزة عوضاً عنها، ووزنه "افعٌ" لحذف اللام منه(١).

ويرد ابن الأنباري على الكوفيين بقوله: "أنَّا أجمعنا على أنَّ الهمزة في أوَّله همزة تعويض، وهمزة التعَّويض إنَّما تقع تعويضاً عن حذف اللام، لا عن حذف الفاء". واستدلَّ ابن الأنباري بأنَّ العرب لما حذفوا اللام التي هي الواو من"بنو" عوضوا عنها الهمزة في أوَّله فقالوا: "ابن" ولما حذفوا الفاء التي هي واو من"وعد" لم يعوِّضوا عنها الهمزة في أوله فلم يقولوا"اعدٌ"، وإنَّما عوضوا عنها الهمزة في آخره فقالوا: "عِدة" لأنَّ القياس فيما حذف منه لامه أنْ يُعوّض بالهمزة في أوَّله وفيما حذف منه فاءه أن يُعوض بالهاء في آخره، والذي يؤكد صِحة ذلك أنَّه لا يوجد من كلام العرب ماحُذِف فاءُه وعُوِّض بالهمزة في أوَّله.

كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لامه وعُوِّض بالهاء في آخره، فلمَّا وجد في أوَّل اسم همزة التعوِّيض، عُلِمَ أنَّه محذوف اللام، لا محذوف الفاء؛ لأن حَمْله على ماله نظير أولى من حَمْلِه

---

(١)انظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف: الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعد الأنباري النحوي، ٥١٣ – ٥٧٧هـ المكتبة العصرية للطباعة والنشر (بيروت)، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م، د. ط، ج١، ص٧– ٨.

على ما ليس له نظير، فدلَّ على أنَّه مشتقُ من" السُّموِّ" لا من" الوسم"[١]. وبالنظر إلى هذه المسألة الخلافية المشهورة بين أهل البصرة والكوفة، نجد أنه لا خلاف في حذف الحرف، ولا خلاف أيضاً في مجيء حرف العوض الذي هو الهمزة، سواء أكانت عوضاً عن الفاء أم اللام.

وتأتي الزِّيادة للعوض عن حرف محذوف كما في تاء التأنيث في"زنادقة" فإنَّها عوض عن"ياء" "زنديق" ولذا لا يجتمعان، وكذلك تاء التأنيث في"مقة" مصدر "ومق ومقاً" إذ حُذفت "الواو" فاء الفعل وعوض منها "التاء" المربوطة في آخر الكلمة.

ثانياً: الزِّيادة لمعنى:

الزيادة لمعنى من أهمّ أغراض الزِّيادة؛ وذلك لأنَّ لها دوراً كبيراً في إثراء العربية بالمفردات التي تزيد اللغة العربية ثراءً وإفصاحاً، فعبرها تتحول المعاني وتنتقل من الفعل إلى اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبهة، وغيرها من المشتقَّات، فكلها زيادة بِنْيوية ذات أثر واضح ومعلوم.

أورد السُّيوُطي في همع الهوامع: "ومنها زيادة حروف المضارعة وهي: الهمزة، والنون، والتاء، والياء، لأنَّ معناها مغاير وتغاير المعنى يقتضي تغاير اللفظ"[٢].

وباب زيادة الحروف في بنية الكلمة لإضفاء معانٍ جديدة هو باب واسع، وبحر عميق، لكن يمكن الوقوف على بعض صيغ الأبنية الصرفية المزيدة ومدلول تلك الزيادة من حيث المعنى، وهي كما يأتي:

١- من معاني زيادة الهمزة في" أفعل": أنها تكون للتعدَّية، نحو:"أجْلَسَ "، و"أقعد"، أو للدلالة على أنَّ الفاعل قد صار صاحب ما اشتُقَّ منه الفاعل نحو:" ألبنت الشاه"، و"أثمر البستان"، أو للدِّلالة على الحينونة نحو:" أحْصدَ الزَّرع"، أو غيرها من المعاني.

٢- ومن معاني زيادة التضعيف في الكلمة الدَّلالة على التكثير، نحو:"حوَّلت"، "وطوَّعت"، أو للتعدية نحو :"خرَّجته"، و"فرَّحته"، أو للدلالة على السلب نحو:" قرَّدتُ البعيرَ" و"قشَّرتُ الفاكهةَ"، أو للدِّلاة على التَّوجه نحو ما أُخذ من الفعل" شرّق"، و"غَرّب" ،أو لاختصار المركب نحو:" كبَّر"، و"هلّل"،و "سَبّح"[٣].

---

(١)انظر الانصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق، ج١، ص٨٠٧.

(٢)انظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مرجع سابق، ج٣، ص٢٧٠.

(٣)انظر شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة التراث (القاهرة)، ج٤، ص٢١٢.

٣- وزيادة الهمزة في فاعل للدَّلالة على المُفاعلة نحو: "جاذبت علياً توبه"، أو للدَّلالة على التكثير نحو:" ضاعفت أجْرَ المجتهد"، أو للدَّلالة على الموالاة نحو:" تابعت القراءة"، أو لغير ذلك من المعاني.

٤- وتأتي زيادة الهمزة والنون في بناء انفعل للدالة على المطاوعة، وأكثرما تكون مطاوعة هذا البناء للثلاثي المتعدِّي لواحد؛ نحو:" كَسَرته فانكسر"، و"قُدْته فانقاد"، أو لغير ذلك من المعاني.

٥- ويجيء بناء "افعلَّ"- بزيادة الهمزة والتضعيف من الأفعال الدالة على لون أوعيب بقصد الدلالة على المبالغة فيها وإظهار قوتها نحو:" احمرَّ"، و"اصفرَّ".

٦- ويجيء بناء" تفعَّل" للدلالة على المطاوعة وهو يطاوع فعَّل، نحو: "هذَّبته فتهذَّب"، و"علَّمته فتَعلَّم"، أو للدَّلالة على التكلف نحو:" تكرَّم"، و"تشجَّع"، أو للدلالة على الطلب نحو:"تعظَّم"، و"تيقَّن"، أي: طلب أنْ يكون عظيماً وذا يقين أو لغير ذلك من المعاني(١).

٧- ويجيء بناء" تفاعل" بزيادة الألف والتاء للدلالة على المشاركة، نحو:" تخاصما" ،و"تعاركا" أو للدَّلالة على التكلُّف، نحو: تجاهل وتكاسل وتغابى، وهو يطاوع فاعل نحو: باعدته فتباعد، وتابعته فتتابع.

٨- ويجيء بناء "استفعل" للدلالة على الطلب نحو:" استقدت الله واستوهبته"، أو للدلالة على التحوَّل من حالٍ إلى حال نحو:"استنوق الجمل"، و"استنسر البغاث"، أو لاختصار حكاية المركب نحو: "استرجع"(٢).

وماذُكر في هذا البحث من معاني دلالات الزِّيادة في بنية الكلمة فهذا نذر يسير في هذا الخضم العميق، فالمعاني التي أورثتها الزيادة لا يمكن حصرها ولا عدها؛ بل هي مطلقة.

ثالثاً: الزِّيادة للإلحاق:

إنَّ من دواعي الزيادة إلحاق وزن بوزن آخر فوقه وأكثر منه في عدد حروفه البنيوية وقد أشار السُّيُوطي إلى ذلك بأن الزائد يكون لسبعة أشياء منها: الإلحاق ما جعل به ثلاثي أو رباعي موازناً لما فوقه مثل:"رعشن" نونه زائدة للإلحاق، لأنه من الارتعاش فأُلحق

(١)انظر المرجع نفسه، ج٤، ص٢١٣.

(٢) المرجع السابق، ص٢١٤.

بـ"جعفر". و"فردوس" وواوه زائدة للإلحاق بـ"جردحل"[١]و"انقحل"[٢]همزته ونونه زائدتان للإلحاق لأنه من"القحل"، فأُلحف بـ"جردحل". والمراد بالموازنة الموافقة في الحركات، والسكنات، وعدد الحروف، لأنه يوزن كوزنه.

وبالمساواة في حكمه: ثبوت الأحكام الثابتة من حروف الزيادة، فلو قيل: ابن من الضرب مثل"جَعْفَر" يقال: "ضَرْبَب" أو مثل"بُرْثُن" يقال: "ضُرْبُن"[٣].

والملاحظ أنَّ الكلمة قبل الإلحاق قد تكون غير دالة على معنى فتصير بعده دالة على معنى مثل: "كوكب" إذ لا معنى لككب من غير إلحاقها بزيادة"الواو". والزيادة للإلحاق لا تضيف معناً جديداً للملحق به؛ بل يبقى المعنى كما هو مثل:"كوثر" بمعنى"كثير"، والجذر اللغوي لها هو"ك، ث، ر" والواقع أن زيادة الواو لم تأت بجديد، وإنما هي لإلحاق"كَوْثَر" ب"جَعْفَر" مثلاً.

ولايُزاد الحرف للإلحاق في أوَّل الكلمة إلَّا إذا كان فيها حرف زائد في حشوها مثل: "ألندد"[٤]، فالهمزة زائدة لا كإلحاق"النند" ب :"سفرجل"، لأنَّ النون فيها زائدة في حشوها.

أمَّا"أثمد"[٥]فليست الهمزة زائدة للإلحاق لخلوها من حرف زائد في الحشو[٦].

وفائدة الإلحاق أنه ربَّما يُحتاج إليه في تلك الكلمة في شعر أو سجع، إضافة إلى مافي الإلحاق من إيجاد أوزان جديدة للاستخدام اللغوي. والإلحاق يكون مقيسا في اللام كما في"قعدد"[٧]. و"مهدد"[٨].

رابعاً: الزِّيادة لمدّ الصوت:

إنَّ العرب تحتاج إلى زيادة حروف المد الثلاثة وهي: "الواو، والياء، والألف" وذلك في المد في الكلام ليكون عوضاً عن محذوف، أو للين الصوت فيه ،ولحاجتهم إلى الاتساع في كلامهم وخاصَّةً في القوافي وتكثير الكلام،والشعراء في أمس الحاجة إلى هذه الزيادات لكي

---

(١) الجردل: الوادي، والضخم من الإبل للذكر والأنثى.

(٢) انقحل: رجل انقحل وامرأة انقحلة مخلقان من الكبر والهموم.

(٣) انظر همع الهومع في شرح جمع الجوامع، مرجع سابق، ج٣، ص ٤١٧.

(٤) ألندد: من الدد يقال عدو لدود إذا كان عنيداً.

(٥) إثمد: حجر يُتخذ من الكحل وقيل هو الكحل.

(٦) انظر المغني الجديد في علم الصرف، مرجع سابق، ص٩٤ –٩٥.

(٧) قعدد:رجل قعدد اذا كان قريب الآبىء إلى الجد الأكبر

(٨) مهدد: من اسماء النساء

يستطيعوا النظم، فالواو في "عجوز"، و"عمود"، والألف في " سراج"، و"كاتب" ،والياء في"فيل"[١]كلها حروف مد زائدة لتلك الأغراض.

ومنها مازيد عوضاً عن حرف محذوف مثل"زناديق" فالياء عوض عن التاء في"زنادقة".

خامساً: الزِّيادة لبيان الحركة:

وتكون الزِّيادة لبيان الحركة مثل زيادة"الألف" و"الهاء" في الاستغاثة، وزيادة الهاء التي تلحق الأسماء عند الوقف كما في قوله تعالى:﴿ مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ * هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ ﴾[٢]. والاستغاثة نحو: "وامعتصماه".

سادساً: الزِّيادة للنُّطق بالسَّاكن:

وتكون الزيادة للتسهيل أو التمكين من نطق السَّاكن، كزيادة همزة الوصل في أوائل أفعال الأمر، مثل: "اكتب" "اذهب" فالزيادة هنا استحداث صوت من شأنه أن يعين القارئ على نطق هذه الكلمة مع إبقاء حرفها الأول ساكنا كما كان[٣].

سابعاً: الزِّيادة للتكثير:

وتكون الزِّيادة لتكثير حروف الكلمة نحو: "قبعثرى" للجمل العظيم الكثير الوبر فإنها ليست للتأنيث لوروده منصرفاً، ولا للإحاق، إذ ليس فوق خماسي الأصول ما يلحق به، فتعين أن تكون الزيادة لتكثير الحروف لا غير، ونون"كنَهَبُل" بفتح الباء وضمها، فقد ورد محذوف النون مع اتحاد المعنى فدلَّ على أنَّ النون في"كنهبُل"[٤]للتكثير[٥]

المبحث الخامس

---

(١) انظر المغني الجديد في علم الصرف، مرجع سابق ص٩٦.

(٢) سورة الحاقة الأيتان(٢٨ -٢٩).

(٣) انظر المغني الجديد في علم الصرف، مرجع سابق، ص٥٤.

(٤) انظر تصريف الأفعال ومقدمة الصرف، تأليف الشيخ عبد الحميد عنتر المدرس في كلية اللغة العربية بالأزهر، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ ص٦٩.

(٥) كنهبل: من أشجار البادية.

موقف علماء اللغة من الزِّيادة

ممَّا لا شك فيه أنَّ أحرف الزِّيادة – التي أقرَّها العلماء واستوعبتها صيغة" سألتمونيها مُجْمَع على مجيئها زائدة كما تجيئ أصلية في بنية الكلمة، ولكن المختلف فيه هو هل يمكن أنْ تأتِ حروفٌ زائدة غير هذه الحروف العشرة ؟

والواضح أنَّ بعض علماء اللغة أنكر زيادة بعض الحروف وهو ما نقله السُّيوطي عن المبرد . الذي أنكر زيادة الهاء . بقوله: "ومع أنَّ الهاء تزاد في الوقف إلا أنَّ المبرد أنكر زيادتها، لأنها لم تأتِ في كلمة مبنية على الهاء، وإنَّما تلحق لبيان الحركة، وقال أبو حيان: والصحيح أنَّها من حروف الزيادة وإنْ كانت زيادتها قليلة ومن ذلك قولهم:" أُمَّهَة": وهي لغة في الأُم، "وهبلَّع" : وهو الأكول العظيم اللقم، و"هِرْكَولَة": المرتجة الأرداف"(١). وممن خالف المُجمع عليه وزاد أحرف الزيادة المعهودة أحمد بن فارس(٢)الذي قام بإدخال حروفٍ في هذا الباب وعدَّها من حروف الزيادة، وهو بذلك يخالف ما أجمع عليه العلماء في حروف الزيادة، فحروف الزيادة عند(ابن فارس) تتعدى تلك العشرة وتأتي حروف أخرى تفصيلها ما يأتي:

"الباء" من حروف الزِّيادة:

وفيها يقول ابن فارس: "وأمَّا قولهم للقرط "خر بصيص" فالباء زائدة، لأن الخِرُص: الحلقة، وقد قال في الخربصيص:

جَعَلَتْ في أَخْرَاتِهَا خَرْ بَصِيصاً مِنْ جُمانٍ قَدْ زَانَ وَجْهاً جَمِيلاً(٣)

ويقولون: "خلبص" الرجل إذا فرَّ والباء فيه زائدة وهو من خلص.

ومن زيادة الباء"المُخْرَنْبق": الساكت، فالنُّون والباء زائدتان، وإنمَّا هو من الخرق وهو خرق الغزال(ولذوقه) بالأرض خوفاً، فكأنَّ الساكت خرقُ خائف"(٤).

---

(١) انظر همع الهوامع بشرح جع الجوامع، مرجع سابق، ج٣، ص٤١٣.

(٢) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن محمد بن حبيب الرازي، وُلِد بقزوين ونشأ في همذان، كان شافعي المذهب ولكنه تحوَّل إلى المالكي. ومذهبه النحوي كّوفي. عرف علوماً كثيرة وأتقن العربية وأكثر من التأليف في فروعها، وكان يحسن صنعة الشعر، واشتهر بالجود والكرم. تتلمذ عليه بديع الزمان الهمذاني والصاحب بن عباد ومن أشهر مؤلفاته: الصاحبي في فقه اللغة، اختلاف النحويين، المجمل في اللغة. توفي سنة ٣٩٥هـ. (انظر بغية الوعاة: السيوطي، ج١ ص٣٥٢).

(٣) الأخرات: جمع خرت بالضم والفتح وهو الثقب في الأذن وفي الأصل: "أخراسها" محرف

(٤) معجم مقاييس اللغة: لأبن الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت٣٩٥هـ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية (إيران)، ج٢، ص٢٥١.

"الراء" من حروف الزيادة:

ذكر ابن فارس أن"الراء" في "الخرطوم" زائدة، والأصل فيه الخطم، ومن ذلك اشتقاق"الخطم" و"الخطام"، ومن الباب تسمية سادة القوم"الخراطيم"(١).

ويقال: "ادرمَّجَ" إذا دخل في الشيء واستتر، والراء فيه زائدة، وإنما هو من"دمج".

ومن زيادة الراء أيضاً: "الشرجب" وهو الطويل فالرَّاء فيه زائدة، لأن"الشجوب" أعمدة البيت فالطويل مشبه بذلك العمود الطويل(٢).

"القاف" من حروف الزيادة:

ومن ذلك قولهم: " شبرقت اللحم" إذا قطعته، فالقاف منه زائدة، كأنك قطعته شبراً شبراً

"الكاف" من حروف الزيادة:

ومما وردت فيه الكاف زائدة"الضُّبارك" و"الضِّبْراك" وهو الرجل الضخم، وهذا مما زيدت فيه"الكاف". وأصله من الضبر وأصله الجمع.

ويظهر للباحث مصطلحات تتفق مع الزيادة مثل :"الحشو" والصلة" و"الإلغاء" هي نتاج لآراء العلماء المتعددة والمختلفة حول هذا المصطلح ووجوده في القرآن الكريم بصورة خاصة.

فابن هشام الأنصاري حذَّرالمُعربين لكتاب الله عزَّ وجلَّ حيث قال:(وينبغي أن يتجنّب المُعرب أن يقول في حرف في كتاب الله تعالى :"إنه زائد" لأنه يسبق إلى الأذهان أن الزائد هو الذي لا معنى له ، وكلام الله عز وجل منزه عن ذلك...والزائد عند النحويين الذي لم يُؤْتَ به إلا لمجردالتقوية والتوكيد لا المهمل، وكثير من المتقدمين يسمون الزائد "صلة" وبعضهم يُسمِّيه" مؤكِداً"، وبعضهم يُسميه "لغواً"؛ لكن اجتناب هذه العبارة في التنزيل واجب).(٣)

والفرَّاء أجاز الزيادة في القرآن الكريم متحرراً من مذهب المتزمتين ومتجاوبا مع اللغويين المعتزلة من جهة ، ومع الاساليب اللغوية من جهة أُخرى ، فما القرآن الكريم إلا أسلوبٌ عربيٌّ مبينٌ إلى أن قال في تفسير قوله تعالى : ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ﴾(٤). وهي في قراءة

---

(١) انظرمعجم مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج٢، ص٢٥١.

(٢) انظر المرجع نفسه، ج٣، ص٢٧٢.

٣) الإعراب في قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري ت٧٦١هـ، تحقيق وتقديم الدكتور علي فودة نبيل استاذ مشارك قسم اللغة العربية جامعة الرياض، الناشر عمادة شؤو ن المكتبات جامعة الرياض ، الطبعة الاولى ١٤٠١هـ١٩٨١م،ص١٠٨.

(٤) سورة الماعون الآية(١).

أخرى "أرأيتك الذي " والكاف صلة والمعنى واحد . وفي مواطن أُخرى يرى زيادة "لا" في قوله تعالى:﴿ ...مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ ... ﴾ [١] وأورد لها نظائر كثيرة من الآيات التي فيها الزيادة .

على أن بعض اللغويين يرفضون الزيادة في القرآن رفضاً باتاً تنزيهاً لكتاب الله _عزَّ وجلّ_ في نظره ، ويتكلفون في تخريج الآيات تكلفاً لا يتفق مع روح العربية التي نزل بها القرآن الكريم .من أولئك "أبو العباس المبرد" حيث يقول في تفسير قوله تعالى:﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾[٢]:إنَّ في الكلام محذوفاً قد كفى دليل الظاهر منه ، وهومعناه مامنعك من السجود فأحوجك ألا تسجد فترك ذكر أحوجك استغناءاً بمعرفة السامعين. [٣]

والصلة مصطلح عند الفراء لما يسميه البصريون بالزيادة والحشو في إعراب قول الله عزوجل:﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[٤]،يقول الفرّاء تجعل ما صلة في النكرة والمعرفة ،ومن ذلك قوله تعالى:﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾[٥]والمعنى:فبنقضهم ميثاقهم ، فالفراء يسمي ذلك كله صلة. [٦]

وقد ذكر صاحب "البرهان في علوم القرآن"غير المبرد كثير ممن أنكر إطلاق هذه العبارة في كتاب الله، ويسمونه التأكيد ، ومنهم من يسميه بالصلة ، ومنهم من يسميه المُقحم ، وذكر "الطرطوسي " في كتابه "العمدة"قائلا: زعم المبرد وثعلب ألَّا صلة في القرآن ، والدَّهماء من العلماء والفقهاء على إثبات الصِّلة في القرآن.

والذي يظهر للباحث أنَّ كل هذه المصطلحات بمعنى واحد، وأفضل مذهب يمكن أن يُذْهب إليه هو ماذهب إليه الفرّاء ،ويُحمدُ له ذلك المذهب، حين أطلق كلمة "الصِّلة" على الزيادة في القرآن الكريم . تادُّباً منه وتورعا ً من أن ينسب الزيادة إلى كتاب الله عزوجل .

---

(١)سورة ص الآية(٧٥).

(٢)سورة الأعراف الآية(١٢)

(٣)انظر أبوزكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة :تأليف الدكتور أحمد مكي الأنصاري ،المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآدابوالعلوم الاجتماعية القاهرة ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م ،ص٤٦٥،٤٦٤.

(٤)سورة آل عمران الآية(١٥٩).

(٥)سورة المائدة الآية(١٣)

(٦)انظر معاني القرآن للفراء ،مرجع سابق ،ج١'ص١٤٤.

علماًبأن الصِّلة تُطلق على مابعد الأسماء الموصولة.[١]؛ لأن مفهوم الزيادة أن يكون دخولها كخروجها.

وقد نسب ابن يعيش الصلة والحشو إلى الكوفيين كمانسب الزيادة والإلغاء إلى البصريين، وابن هشام ينسب اصطلاحات الزائد والصلة واللغووالمؤكدإلى المتقدمين دون تحديد، ونسبة مصطلح الزيادة واللغو إلى البصريين ثابتة لاغُبار عليها ، والنصوص تؤيدها ،كما أن النصوص النحوية تنطق بنسبة مصطلح الحشو إلى سيبويه.[٢]

والكوفيون يجعلون الزائد عازلاً ففي قول الشاعر :

بني غدانة ماإن أنتم ذهباً ولا صريفاً ولكن أنتم الخذف [٣]

قال ابن الحاجب: ((فـ"إن" في هذا البيت نافية عازلة عند الكوفيين وزائدة عند البصريين ، وعلى هذا فإن اصطلاح الزيادة يُطلق على حرف الجر وعلى غيره من الحروف)) [٤]

(١)راجع ابو زكريا الفراء ومذهبه ،ص٤٤٢.

(٢)انظر شرح المفصل ،مرجع سابق، ج٨، ص١٢٨.

(٣) سبق تحقيقه

(٤)انظر شرح الكافية ج١،ص٢٦٧.

الفصل الثاني

الزيادة في أبنية الأفعال وحروف المعاني ودلالاتها الصرفية والنحوية

المبحث الأول:الفعل الثلاثي والرباعي المزيدان

المبحث الثاني:زيادة همزتي الوصل والقطع

المبحث الثالث :حروف الجر والعطف الزائدة

المبحث الرابع :الأدوات الحرفية الزائدة غير العطف والجر

المبحث الخامس:الدلالة النحوية للفعل المتعدي المزيد

المبحث السادس : الدلالة النحوية للزيادة في الأفعال الخمسة

المبحث الأول

الفعل الثلاثي والرُّباعي المزيدان

ذكر ابن الحاجب أنَّ الأفعال تَخْتَلِف عن الأسماء في أصولها، فالأسماء من حيث الأصول ثلاثية، أو رباعية، أو خماسية. وأما أصول الأفعال؛ فأصلان: ثُلاثيّ ورُباعيّ ولم يأت منها خماسي – كما أتى في الأسماء – وذلك لوجهين:

أحدهما : كثرة تصرفها والزيادة عليها، فلو كانت خمسة يصير الفعل ثقيلاً بما يلحقه مطرداً من حروف المضارعة، وعلامة اسم الفاعل، واسم المفعول، والضمائر المرفوعة التي هي كجزء الكلمة ويُزاد على ثلاثي الفعل واحدٌ مثل:"أخرج"، واثنان مثل:"انقطع" وثلاثة مثل: "استخرج"، وعلى رُباعيه واحدٌ مثل :"تدحرج"، واثنان مثل: "احرنجم"(١).

والثاني: أن الفعل فرعٌ على الاسم فنقص عنه لمكان الفرعية وأكثر ما يصير الفعل بالزيادة ستة أحرف، وذلك أنهم زادوا على أكثر أصول الأسماء حرفين، ففعلوا مثل ذلك في الفعل فلو زادوا ثلاثة لكان الفعل أوسع من الاسم، وهم قد منعوا الفعل من أن يساوي الاسم في الأصول فكذا في الزيادة(٢).

إذن المزيد من الأفعال هو مازيد على أحرفه الأصلية حرف أو أكثر لغرض من الأغراض وهو نوعان: مزيد ثلاثي ، ومزيد رباعي، وتفصيلها كما يأتي:

أولاً: أبنية الفعل الثلاثي المزيد فيه:

هو ما كانت أحرفه الأصلية ثلاثة، وزيدت عليها أحرف أخرى إمَّا لإفادة معنى من المعاني، أو للإلحاق بالرباعي المجرد، أو المزيد.

فما كانت زيادته لمعنى من المعاني يكون إما مزيداً بحرف أو بحرفين أو بثلاثة أحرف.

و(الجرجاني)(٣) عقد لها باباً سمَّاه الأفعال المنشعبة، وهي ما زادت على ثلاثة أحرف أصول ويُسَمَّى المزيد فيها.

---

(١) انظر شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق، ج١، ص٩.

(٢) انظر اللباب في علل البناء والإعراب، مرجع سابق، ج٢، ص٢١١.

(٣) الجرجانى، على بن محمد الحسيني، متكّلم بارز ومتصوف مشهور ولد في جرجان سنة ٧٤٠ هـ، وتوفي في شيراز سنة ٨١٦هـ .درس العلوم العقلية على قطب الدين الرازي. وكان إلى جانب إلمامه الواسع بالعلوم النقلية من لغة وحديث وفقه، ضالعاً في المنطق. وقد بدأ حياته متكلماً وانتهى به الأمر إلى التصوف، وقد بلغت مصنفاته الخمسين (انظر المعجم المفصّل في اللغويين العرب: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م، ص ٤٨٨.

وأبنية الثلاثي المزيد ثمانية عَشر بناءً كما أوردها الجرجاني وغيره وهي على الأتي:

الثلاثي المزيد بحرف واحد وهو على ثلاثة أنواع:

الأول: ما زيدت الهمزة في أوّله وبناءُه"أفعل" "يُفعل" والقياس فيه أن تثبت الهمزة في"يُفعل" وأخواتها كما ثبتت التاء في"يتفعَّل" و"يتفاعل" في كل حال.

فيقال فيها:"يُؤَفْعِل" لكن الهمزة ثُقُلت عليهم عند اجتماعها بهمزة المتكلم، فحُزفت وأُجريت أخواتها عليها، ويأتي هذا البناء للدَّلالة على معاني كثيرة منها: التعدية، أو الصيروة إلى الشيء نحو: "أخرج" "يُخرج" و"أدخل" يُدخل" ومطاوعة"فعَّل" نحو: "فطَّرته" "فأفطر"(١)

ويكون هذا البناء للتعريض للأمر نحو: "أباع الجارية" أي: عرضها للبيع، وقد ينتقل الشيءُ إلى"أفعل" فيصير لازماً، وذلك نحو"أكبَّ" و"أعرض" يقال: "كبَّه"، أي: ألقاه على وجهه فأكبَّ، وعرَّضه أي: أظهره فأعرض، وتأتي هذه الصيغة لوجود الشيئ على صفته: مثل"أحمدت فلاناً" و"أبخلته" و"أجبنته" أي وجدته متصفاً بالحمد والبخل والجبن(٢).

ويرى الرَّضي أن زيادة"الهمزة" ليست قياساً مطرداً، إذ ليس لنا أن نقول في"ظرُف": "أظرف" وفي"نصر" "أنصر" خلافاً للأخفش الذي يقيس الهمزة في"أظنَّ" و"أحسب" و"أخال" على "أعلم" و"أرى"، وإنما يجب السماع في استعمالاتها ومعانيها(٣).

وهذا البناء والأبنية التي تليه في هذا الباب يعتبر من الثلاثي غير موازن للرُّباعي(٤).

الثاني: ما ضُعِّفت فيه العين وبناؤه"فَعَّل" "يُفعِّل" ويدل على معاني كثيرة منها التعدية نحو"أدَّبت الصَّبي"، والتكثير نحو"فتَّحت الأبواب" و"ذبحت الغنم"، والسلب نحو:"قرَّدت البعير"،أي: أزلت قراده، والتوجه نحو:"شرَّق" و"غرَّب" و"كوَّف"، و"بَصَّر" واختصار الحكاية نحو:"أمَّن" و"هلَّل" و"سوَّف"، وبمعنى فعل مخفَّف العين ك"قَدَّر" بمعنى"قَدَر" و"بشَّر" بمعنى "بَشَر"(٥).

الثالث: مازيدت الألف بعد فائه، وبناؤه"فَاعَل" "يُفَاعل"، ويأتي هذا البناء للدلالة على عدة معاني منها المشاركة في الفعل، أو الاشتراك في الفاعلية والمفعولية نحو: "ضارب زيدٌ عمراً"

---

(١) انظر كتاب المفتاح في الصَّرف: صَّفه عبد القاهر. الجرجاني المتوفي سنة ٤٧١هـ، رحمهُ الله، حقَّقه وقدَّم له الدكتور على توفيق الحمد كلية الآداب جامعة اليرموك عمَّان، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، ص٤٤.

(٢) انظر شرح مختصر التصريف العزّي في الصرف: لمسعود بن عمر سعد الدين التفتازاي، شرح وتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار السلاسل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى،(الكويت) ١٩٨٣م، ص٣٦.

(٣) انظر شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص٨٣.

(٤) راجع المفصَّل في صنعة الإعراب ص٣٧٠.

(٥) انظر همع الهوامع في شرح الجوامع، مرجع سابق ج٣، ص٢٦٦.

فإن كلاً من زيد وعمر من جهة المعنى فاعل ومفعول، إذ فعل كل منهما بصاحبه مافعل بالآخر، ويأتي بمعنى"فَعَل" كجاوزت الشيءَ وجُزتهُ، وواعدت زيداً ووعدته.

ويأتي للمبالغة وتكثير الفعل نحو: "ضاعفت" "أضاعف" و"ناعمت" "أناعم"[١] وبمعنى أفعل كباعدت الشيءَ وأبعدته والتجهيل: ك "تغافل" و"تجاهل" و"تمارض" و"تطارش"[٢].

الثلاثي المزيد بحرفين:

ويكون هذا النوع على خمسة أبنية:

الأول: ما زيدت الهمزة والنون في أوَّله، وبناؤه"انْفَعَل" "يَنفَعِل" وقيل إنه لا يُبنى من غير ما يدل على علاج من"فعل"، فلا يُقال: "عرفته" "فانعرف" ولا"جهلته" "فانجهل" ولا"سمعته" "فانسمع"، وكذا لودلَّ على معالجته ولم يكن ثلاثياً لا يُقال"أحكمته" "فانحكم" ولا"أكملته" "فانكمل"، وشَذ"أفحمته" "فانفحم" و"أدخلته" "فاندخل" ولا يُبنى من لازم خلافاً (لأبي على الفارسي)[٣] الذي استدل ب"منفَوٍ" ويأتي للدلالة على مطاوعة"فعل" نحو"كسرته" "فانكسر" "ينكسر"[٤].

وقد رأى مجمع اللغة العربية قياسية هذا البناء في المطاوعة، فقرر أن كل فعل ثلاثي متعد دالٍ على معالجة حسية، فمطاوعة القياسي"انفعل" ما لم تكن"فاء" الفعل "واواً" أو"لاماً" أو "نوناً" أو"ميماً أو"راء" ويجمعهما قولك: "ولمبر"[٥]. ويظهر للباحث أن الأمر كذلك وما زعمه الفارسي في مجيئه من اللازم نحو: "منهو" و"منفو" فإنه قدخُرِّج على أنه مطاوع أهويته وأغويته[٦].

الثاني: مازيدت "الهمزة" في أوَّله و"التاء" بعد "فائه"، وبناؤه "افتعل" "يفتعل" نحو: "احتقر" "يحتقر" ويأتي هذا البناء للمطاوعة نحو: "أنصفته" "فانتصف" "وأشعلت النار فاشتعلت" والتخيير نحو: "انتخب" "و"اصطفى" وبمعنى"تفاعل" "كاشتروا وتشاورا" والمشاركة في الفعل نحو: "اقتتلوا" "يقتتلون" و"اضطربوا" "يضطربون".

---

(١) انظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص٣٩٢، وهمع الهوامع في شرح الجوامع ج٣، ص٢٦٧.

(٢) فإن تعدَّى"تفاعل" دون التاء إلى اثنين فمعها أي التاء يتعدَّى لواحد كنازعته الحديث، وإن تعدَّى دونها لواحد لزم معها كضارب زيدُ عمراً، وتضارب زيدُ وعمرٌ.

(٣) هو أبوعلي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان(ت ٣٧٧هـ)، أستاذ ابن جنَّي. أخذ عن الزجّاح وعن ابن السَّراج. وله تصانيف قيمة منها: (الإيضاح في النحو)، (التكملة في التصريف)، (الحُجّة)، (المسائل الجلية)، (المقصور والممدود). انظر بغية الوعاة ، للسيوطي، ج١، ص٤٩٦.

(٤)انظر ابنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص٣٩٤.

(٥) مجلة مجمع اللغة العربية، ج١،ص٣٦ و٢٢٢ و٢٢٣ نقلا عن المرجع السبق ص٣٩٥.

(٦) راجع همع الهوامع، مرجع سابق، ج٣، ص٢٦٩.

واتخاذ فاعله ما تدل عليه أصول الفعل نحو: "اختبز يختبز" أي: اتخذ خبزاً وغير ذلك من المعاني. وهذا البناء يشبه سابقه وقد رأى مجمع اللغة العربية قياسية هذا البناء في مطاوعة الثلاثي المتعدِّي الدال على معاني حسية إذا كانت"فاؤه" "واو" أو"لاماً" أو"نوناً" أو"ميماً" أو"راء".

الثالث: ما زيدت"التاء" في أوله، و"الألف" بعد"فائه" وبناؤه "تفاعل" "يتفاعل" ويأتي للدلالة على مطاوعة"فاعل" نحو: "ناولته فتناول" يتناول، و"ناقشته" "فتناقش" يتناقش، والمشاركة نحو: "تعاطى يتعاطى" وتضارب يتضارب".

وقد أصدر مجمع اللغة العربية بصدد هذا البناء القرار الآتي: "فَاعَل" الذي أريد به وصف مفعوله بأصل مصدره مثل"باعدته" يكون قياس مطاوعته"تفاعل" نحو"تباعد"(١).

الرابع: ما زيدت"التاء" في أوله مع تضعيف"العين"، وبناؤه"تفعَّل" "يتفعَّل" ويدل على مطاوعة"فَعَّل" نحو: "كسرَّته" فتكسَّر" يتكسر، وتكسير الفعل نحو: تعطَّينا نتعطىَ" أي: أكثرنا من التعاطي، والتكلف نحو: "تشجَّع يتشجَّع" و"تحلم يتحلمَّ".

الخامس: مازِيدت الهمزة في أوَّله مع تضعيف "اللام" وبناؤه "افْعَلَّ" "يَفْعِلُّ" ويأتي للدلالة على المبالغة في الفعل، والاستعاضة به عن"فَعَل" وهو مرتجل نحو: "اقطرَّ النبت يقطرُّ"، ويأتي في الألوان والعيوب نحو: "اخضرَّ" "يخضرُّ" و"اعورَّ" "يعورُّ".

ولا ينبني من مضاعف"العين" فلا يُقال في"رجل أَلْمَى" وهو الأسمر الشفتين"أَلَمَّى"(٢).

الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف:

ويكون هذا النوع على أربعة ابنية وهي:

الأول: ما زيدت"الهمزة" و"السين" و"التاء" في أوَّله وبناؤه"استفعل" يستفعل" ويأتي للدلالة على المصادفة مثل"استجدته" "أستجيده" إذا صادقته جيِّداً، و"استكرمته" "أستكرمه" إذا وجدته كريماً، والطلب نحو:"استعطيت" "استعطي" أي: طلبت العطاء، و"استفهمت استفهم" طلبت الفهم وبمعنى"فَعَل" نحو:"استقرَّ" "يستقرُّ" أي: أقر، والتحول أو الانتقال من حالٍ إلى حال نحو:"استنوف الجمل " و"استتيست الشاة" والتكلف نحو: "استعظم يستعظم" و"استكبر يستكبر"

---

(١) انظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه مرجع سابق ص٣٩٦ – ٣٩٧ – ومجلة مجمع اللغة العربية ج١، ص٣٦، ٢٢٤ – ٢٢٥ نقلاً عن المرجع السابق.

(٢) انظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص٣٩٦ – ٣٩٧، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج٣، ص٢٦٩.

والاستثبات نحو: "استيقن يستيقن" والاتخاذ نحو: "استعيد عيداً" و"استأجر أجيراً" والوجود نحو"استعظمته" أي وجدته عظيماً، وبمعنى"افتعل" نحو:"استحصد الزرع واحتصد".

الثاني: ما زيدت"الهمزة" في أوله مع تضعيف"العين" وزيادة"واو" بين العينين، وبناؤه"افعوعل" يفعوعل" ويأتي للبمالغة وتوكيد الفعل نحو: "اعشوشب يعشوشب" فمعناه كثُرت خُشونته.

والصيرورة نحو"احلولى الشيءُ" صار حلواً و"احقوقف الجسم والهلال" صار كل منهما أحقف منحني(١).

الثالث: وهو ما زيدت الهمزة في أوله والواو المضعفة بعد عينه وبناؤه"افعوَّل" و"يفعوَّل" وهو مرتجل ابنية نوادر نحو"احلِوَّذ" إذا أسرع في السَّير و"اعلوَّط البعير" إذا تعلق بعنقه، و"اعثوَّج" البعير، و"اهيبخ الرجل" تكبر.

الرابع: ما زيدت الهمزة في أوله مع"الألف" بعد عينه مع تضعيف"لامه" وباءه"افعَالَّ يفعالُّ" ويأتي مرتجلاً نحو: "اقطار يقطارُّ" و"ابهارُّ يبهارُّ" ،أو يستغنى به عن"فعل" وذلك إذا دلَّ على لون نحو: ازراقَّ" و"احمارَّ" وقد يأتي للدلالة على العيب نحو:"اعوارُّ يعوَارُّ" وهذه هي أبنية المزيد من الثلاثي كما ذكرها سيبويه وغيره من النحاة(٢).

وما عدا هذه الأبنية سالفة الذكر فهو ملحق بالرُّباعي المجرد أو المزيد من الثلاثي الأصول والثلاثي الملحق بالرَّباعي المجرد بزيادة حرف في الثلاثي يجيئُ على ثمانية أبنية، ذكر الجرجاني منها ستة وهي:

فَعْلَلَ، نحو:"شملَلَ "، وفَوْعل نحو:"حوقل"، وفيعل نحو:"بيطر"، وفعول نحو:"جهور"، وفعنل نحو:"قلنس"، وفعلى نحو:"قلسي" بمعنى فاضي الإناء أوأكثر من شرب النبيذ وفَعْيل نحو:"شَرْيف" و"فنعْلً نحو:"سَنْبلَ"(٣).

وهذه الأبنية سماها الجرجاني: أبنية المنشعبة من الثلاثي الملحق بفعللَ.

وقد زيدت على هذه الأبنية أبنية أُخرى وهي: يَفْعل نحو"يرنأ"، وتَفْعل نحو:"ترمس"، ونفعل نحو:"نرجس الدواء"، وهعفل نحو"هلقم" إذا كبر اللقم، وسفعل نحو:"سَنْبس" بمعنى "نبس" ومفعل نحو:"مَرْحب"، وفهمل نحو:"دهبل" وهبل اللقمة أي عظمها، وفهمل نحو:"غلمص" أي: غلص،

---

(١) انظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ص٣٩٩، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ج٣، ص٢٦٩- ٢٧٠.

(٢)انظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص٣٩٩- ٤٠٠.

(٣)انظرالمفتاح في الصرف للجرجاني، مرجع سابق، ص٤٠٣.

وفعلم نحوك"غلصم" وفعلن نحو:"قطرن"، وفعلس نحو:"خلبس" أي خلب وفعفل نحو:"زهزق" بمعنى"زهق[١].

فهذه الأبنية الثلاثة الملحقة بالرباعية المجردة، أي: الملحقة ب"دحرج" تسمى أبنية موازنة للرُّباعي على سبيل الإلحاق[٢].

الفعل الثلاثي الملحق بالرُّباعي المزيد:

وهو كل فعل ثلاثي زيد فيه حرفان أو أكثر بغرض الإلحاق بأبنية المزيد الرُّباعي وهو نوعان:

الأول: الملحق بالرباعي المزيد فيه حرف واحد وأبنيته كما يلي:

١-تفعلل نحو:"تَجَلْبَبَ يَتَجْبَبُ" و"تشملَلَ يتشملَلَ".

٢-تمفعل نحو:"تمسكن يتمسكن" و"تمدرع يتمدرع".

٣-تفعلي نحو:"تجعبي يتعجبي" و"تقلسي يتقلسي".

٤-تفوعل نحو:"تخوقل يتخوقل" و"تجورب يتجورب".

٥-تفعول نحو:"تسهوك يتسهوك" و"ترهوك يترهوك".

٦-تفعيل نحو:"تشيطن يتشيطن".

والملحق بالرُّباعي المزيد بحرفين وهو على نوعين:

الأول: ملحق ب"افعنلل" وأبنيته هي:"افعنلل" "يفعنلل" نحو:"اقعنسس يقعنسس" و"اعفنجج يعفنجج".

والثاني:"افعنلى يفعنلى" نحو:"اسلنقى يسلنقى" و"احرنبى يحرنبي"[٣]. وقد زاد بعضهم بناء افتعلي نحو:"استلقى" للإلحاق ب"افعنلل" ونرى أن وزن"استلقى" "استفعل" من الفعل"لقِي" وليس للإلحاق ب"افعنلل" وهذا رأي محمد الدين عبد الحميد لأن من شروط الإلحاق بالمزيد أن يُزاد على المُلحق الأحرف التي زيدت على الملحق به نفسها[٤]

ثانياً: أبنية الفعل الرُّباعي المزيد فيه:

---

(١) انظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص٤٠٣- ٤٠٤ والمزهر ج٢، ص٤١ والمضعف ¼.

(٢) شرح المفصل ص٣٧٠.

(٣)انظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص٤٠٤.

(٤)انظر دروس في التصريف، مرجع سابق، ص٨٦.

الفعل الرُّباعي المجرد له بناءٌ واحد وهو"فعلَلَ" نحو:"دحرَج"،والفعل الرُّباعي المزيد فيه هو: ما كانت حروفه الأصلية أربعة وزيدت عليها زيادات أُخرى وهو نوعان: مزيد بحرف، ومزيد بحرفين وتفصيلهما كما يأتي:

الأول: بناء الفعل الرُّباعي المزيد بحرف:

وهو ما زيدت التاء في أوَّله، وبناؤه"تفعلل" "يتفعلل" ويأتي للدلالة على مطاوعة"فعلل" سواءٌ أكان من المضعَّف نحو:"قلقلته فتقلقل" و"زلزلته فتزلزل" أم من غير المضعَّف نحو:"دحرجته فتدحرج" و"بعثرته فتبعثر"(١).

وهذا البناء مطاوع ل"فعلل" المجرد المتعدِّي، وهو ما جعله مجمع اللغة العربية قياساً لمطاوعة"فعلَلَ" فنصَّ على أنَّ"فَعْلَلَ" وما ألحق به قياس المطاوعة فيه تفعلل" نحو" "دحرجته فتدحرج" و"جلببته فتجلبب"(٢).

والثاني: أبنية الفعل الرُّباعي المزيد بحرفين:

ويكون هذا النوع على بناءين:

الأول: ما زيدت الهمزة في أوَّله والنون بعد عينه وبناؤه"افعنلل يفعنلل" نحو"احرنجم يحرنجم" و"افرنقع يفرنقع".

والثاني: ما زيدت الهمزة في أوَّله مع تضعيف اللام الثانية، وبناؤه"افعلَّ يفعلُّ" ويأتي لبناء الفعل عليه نحو:"اشمازَّ يشمئزُّ" أو للمبالغة نحو:"اقشعرَّ يقشعرُّ" و"اطمأنَّ يطمئنُّ".

وقد أنكره قومٌ وقالوا: هو ملحق ب"احرنجم" وزيد على الرُّباعي المزيد بناءان هما:

١-افعلَّل: نحو:"اخرمَّش" و"اجرمش".

٢-فعلفل: نحو قولهم:"جلنجع" وهو فعل شاذ(٣).

وكلا بنائي المزيد فيه غير متعدٍّ، وهما في الرُّباعي نظير"انفعل" "افعالَّ" في الثلاثي قال سيبويه: وليس في الكلام"احرنجمته" لأنه نظير"انفعلت" في بناء الثلاثة، زادوا نوناً وألف وصل كما زادوهما في "هذا"، وقال: ليس في الكلام"افعللته"، ولا"افعاللته"، وذلك نحو:"احمررت" و"اشهابيت" ونظير ذلك من بنات الأربعة"اطمأننت" و"اشمأززت"(٤)

---

(١)المزهر ج٢، ص٤٢.

(٢)الهمع ج٢، ص١٦١.

(٣)انظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص ٤٠٥.

(٤)انظر المفصل في صنعة الإعراب، مرجع سابق، ص ٢٨٢.

المبحث الثاني

زيادة همزتي الوصل والقطع

أولاً" زيادة همزة الوصل:

هي همزة ابتدائية تُكتب ويُنطق بها إذا وقعت في أوَّل الكلام، وتُكتبُ ولا تُقرأُ إنْ وقعت في وسطه، أي: إذا كانت مسبوقة بحرف أو بكلمة، نحو همزة"استولى" وهمزة"ال" في"القائد"(١).

إذن هي: ((همزة سابقة في أوَّل الكلمة، موجودة في الابتداء مفقودة في الدَّرَج، ولاتكون في مضارع مطلقاً، سواء كان ثلاثياً أم رباعياً، مجرداً، أو مزيداً فيه؛ لأنَّ المضارع مبدوء بأحرف المضارعة، وهي متحركة أبداً فلم يُحتج لهمزة الوصل))(٢).

واختُلف في سبب تسميتها، فقال الكوفيون:"سُمَيت بذلك لأنها تسقط، فيصل المتكلم ما قبلها بما بعدها".

وقال البصريون: سُمِّيتْ وصلاً لأنَّ المتكلم يصل بها إلى النطق بالسَّاكن.

وقال الشلوبين وتِلميذه ابن الضائع: سُمِّيَتْ بذلك لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها. وسمَّاها الخليل سُلَّم اللسان(٣). .

وأمَّا عن زيادتها أوَّلاً: فقيل: زِيدَتْ أولاً لأنها لائقة للتعبير بالقلب والحذف، ومَوضع الابتداء مُعَرَّض لذلك، فكانت هنا مبتدأة، وقيل: أصلها الألف؛ لأنها من حروف الزيادة، وهذا موضع زيادة؛ لكن قلبت همزة لضرورة التحرك، إذ لايُبتدأ بساكن، ويلزم التسلسل(٤).

وما كان على فُعَل ممَّا في أوَّله هذه الألف الزائدة فاستئنافه أيضاً مفهوم نحو قوله تعالى:﴿ ... ٱجۡتُثَّتۡ مِن فَوۡقِ ٱلۡأَرۡضِ ... ﴾(٥)؛ لأن أول الفعل أبداً مضموم والثالث أيضاً مضموم(٦).

---

(١) انظر المقتضب، مرجع سابق، ج١، ص٢١٨.

(٢) موسوعة الحروف في اللغة العربية مرجع سابق ص٤٦.

(٣) انظر المقتضب، مرجع سابق، ج١، ص٢١٨.

(٤) انظر الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ج٢، ص١٦٠.

(٥) سورة إبراهيم الآية(٢٦)

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش، مرجع سابق، ج١، ص١٥٠.

ضابط حركة همزة الوصل:

اختلف النحويون في حركة همزة الوصل، فقيل: أصلها الكسر؛ لأنَّها في مقابلة ألف القطع، وهي مفتوحة، وقيل: حركتها في الأصل الكسر، على أصل التقاء الساكنين وهذا الأصل يستصحبها إلا إذا كان الساكن بعدها ضمَّة(١).

وما ذكره ابن جني في (اللمع) يعضد ذلك بأن همزة الوصل مكسورة أبداً نحو: "اضرب" ،"اِذهب"، "اِبن" ؛ إلا أن ينضم ثالثها ضمَّاً لازماً فتُضم هي فتقول:

"اُدخل"، "اُخرُج"، "انُطلق بزيد"، وقالوا:" اُغزي يا امراة "فضموا لأن الأصل "اُغزوي"(٢).

ونُلاحظ أن الضابط في ذلك كله الحرف الثالث من"يفعل" فإن كان مضموماً ابتدأتَ بها مضمومة؛ وذلك لكراهيتهم الضم بعد الكسر، حتى أنه لا يوجد في الكلام؛ إلا أنه يلحق الضم إعراباً نحو قولك: "فَنحِذٌ"، فكراهة أن يلتقي حرف مكسور وحرف مضموم لا حاجز بينهما إلا الحرف الساكن، وذلك نحو قولك: "ركض، يركضُ" و"عدا، يَعْدُو"، وعند الاستئناف تقول:"اُركض برجلك"، "اُعد يا فتى"، "اُقتل"، وكذلك للمرأة تقول: "اُقتلي"؛ لأن العلة واحدة(٣).

فلثقل الانتقال من كسر إلى ضم ضُمت هذه الألف إذا كان الثالث مضموماً؛ إذا كان ذلك لا يُغير المعنى.

وقالوا في بعض الكلام في"المُنتِن": "مِنْتِنِ" وإنَّما هي من"أَنَتَنَ" فهم"مُنْتِن" فكسروا الميم لكسرة التاء، وقد ضَمُّ بعضهم التاء، فقال"مُنتُن" لضمة الميم(٤).

وعلامة دخول همزة الوصل في الفعل هو أن تجد الياء في"يَفْعل" مفتوحة، فما كان كذلك فلحقته الألف، فهي ألف وصل، وذلك قولك:"يضرب، يذهب، ينطلق، يستخرج".

فتقول:"يازيدٌاضرب"، و"يازيد انطلق"، و"يازيد استخرج" فهي بذلك لا تكون في حرف غير"ال" عند سيبويه(٥)، وقد زيدت هذه الهمزة على"اللام" لأن"اللام" منفصلة عمَّا بعدها؛ فجُعلت معها اسماً واحداً بمنزلة"قد"(٦).

---

(١) انظر الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ج٢، ص١٦٠.

(٢)انظر اللمع في العربية: تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق حامد المؤمن (عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية) "د. ت" "د، ط" ص٩٣.

(٣)انظر المقتضب، مرجع سابق، ج١، ص٢٢٠.

(٤)انظر معاني القرآن للأخفش، مرجع سابق، ج١، ص١٤٩.

(٥)انظر شرح التصريح على التوضيح، مرجع سابق، ج٢، ص٦٨٣.

(٦)انظر كتاب اللمع في العربية، مرجع سابق، ص٢٨٨.

ولكنَّ الخليل بن أحمد يرى أنها همزة قطع عوملت في الدَّرَج معاملة الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال كما حُذفَت الهمزة من"خير،وشر" في الحالتين للتخفيف وبقية الحروف همزاتها همزات قطع، نحو: "أمّ، وأو، وأن"(١).

ولا تكون همزة الوصل في فعلٍ ثلاثي مجرد نحو:"أمَر، أخذَ" ولا رباعي في العد نحو!"أكرمَ وأعطي" والهمزة في ذلك كله همزة قطع.

بل تكون في الفعل الخماسي، وهو ما فيه زيادتان نجو:"انطلق، واقتدر"، والسداسي وهو نوعان السداسي الذي فيه ثلاث زوائد نحو:"استخرج" والرُّباعي الذي فيه زيادتان نحو:"احرنجم"(٢).

فمن ذلك يمكن القول بأن همزة الوصل تدخل على الماضي إذا تجاوزت عدته أربعة أحرف، وفي أوَّله همزة، فهي همزة وصل كما في الأمثلة السابقة(٣).

وتدخل همزة الوصل على أمثلة الأمر من الفعل الذي يسكن فيه ما بعد حرف المضارعة، نحو:"اذْخل"، و"اضرب"، و"اسمع"، لئِلا يُبتدأ بساكن، وخلاصة ذلك أن كل فعل كان حرف المضارعة منه مفتوحاً، فالألف التي تدخل عليه من أوله ألف وصل(٤). نحو:"اضرب" و"انطلق" و"اقتطع" لأنك تقول:"يَضْرب" و"يَنْطلق" و"يقتطع" فتفتح حرف المضارعة وتُسَكِّن ما بعده.

وأمَّا الأسماء فألفات الوصل تلحق من الأسماء أسماءً بعينها، فهي أسماء محصورة ومحفوظة تسمى ب"الأسماء العشرة" وهي أسماء من غير المصادر وهي:"ابن، ابنة، امرؤُ، امرأة، اثنان، اثنتان، اسم، است، ابنم، ايمن الله".

ولم يكن من حق الألف أن تدخل على الأسماء كما لم يكن حق الأفعال أن تعرب ولكن أعرب منها ما ضارع الأسماء، وأُدخلت هذه الهمزة على الأسماء فمن ذلك"ابن، وابنة"، لأنه اسم منقوص قد سقط منه حرف، وذلك الحرف" يا" أو" واو"، تقول:"بُني، وبُنيّة".

وكذلك تقول في"اسم" بدأ باسم الله وإذا صغرت قلت: "سُمَيٌّ"(٥).

و"اثنان" كذلك لو كان يفرد لكان يجب أن يكون في الواحد"اثن" ولكنه لا يفرد في العدد فبطل معناه...، ومن ذلك"است" إنما هي على ثلاثه أحرف فالسين موضع الفاء، والتاء موضع

---

(١)انظر قطر الندى وبل الصدى، مرجع سابق، ص٣٣٢.

(٢)انظر شرح التصريح على التوضيح، مرجع سابق، ج٢، ص٦٨٣.

(٣)انظر اللمع في العربية: مرجغ سابق، ص٩١.

(٤)انظر أسرار العربية، مرجع سابق، ص٣٤٣.

(٥)انظر المقتصب، مرجع سابق، ج١، ص٩١.

العين، والهاء في موضع اللام؛ وهي الساقطة، يدلك على ذلك قولك في التصغير:"سُتيهة" وفي الجمع"استاه".ومنها"امرؤ" واعتلاله اتباع عينه للامه وهذا لايوجد في غير ما يعتل من الأسماء.ومن ذلك"ابنَم" وإنما هي"ابن" والميم زائدة(١).

ويُستدل على ألف الوصل في الأسماء بسقوطها في التصغير، وذلك نحو قولك:"سُمَيٌّ" و"بُنَيٌّ". ويُستدل على ألف الوصل بثبوتها في التصغير كقولك"أُخي" و"أُميمة" فتعلم أنَّها ألف قطع(٢). والمصادر تتبع لأفعالها في نوع همزاتها فإن كان الفعل همزته موصولة، كانت في المصدر موصولة، تقول:" يازيد استخرج استخراجاً وانطلق انطلاقاً"(٣).

والهمزة في الأسماء العشرة تظل همزة وصل ما دامت على إفرادها،أو تثنيتها، فإذا جُمعت فإن الهمزة تصير همزة قطع، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنۡ هِيَ إِلَّآ أَسۡمَآءٌ سَمَّيۡتُمُوهَآ ... ﴾(٤).

وقوله تعالى: ﴿ ...فَقُلۡ تَعَالَوۡاْ نَدۡعُ أَبۡنَآءَنَا ... ﴾(٥). حيث جاءت الأسماء على صيغة الجمع واستُبدلت همزاتها من همزات وصل إلى همزات قطع(٦).

إذن يمكن القول بأن همزة الوصل تدخل على الكلم الثلاث: اسم، وفعل، وحرف.

ففي الأسماء وجدناها في الأسماء العشرة التي ذُكرت، وهي من غير المصادر،

أما الأسماء المصادر فهي في كل مصدر ماضيه متجاوز لأربعة أحرف، وفي أوَّله همزة، وذلك نحو:"استخراج"؛ لأنَّ ماضيه متجاوزلأربعة وفي أولَّه همزة"استخرج"(٧).

وهمزة الوصل تُحذَف عند الاستغناء عنها بغيرها، تقول في الاستفهام: أبنُ زيد عندك؟ فحذفت همزة الوصل استغناءً عنها بهمزة الاستفهام.

قال عبد الله بن قيس الرُّقيات(٨):

فَقَالَتْ: أَبْنُ قَيْسٍ ذَا وَبَعْضُ الشَّيْبَ يُعْجِبُهَا

---

(١)انظر المقتصب، مرجع سابق، ج١، ص٩٢.

(٢)انظر شرح جمل الزجَّاجي: تأليف الامام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، المولود في القاهرة سنة ٧٠٨هـ والمتوفي ٧٦١هـ، دراسة وتحقيق علي محمد عيسى، عالم الكتب(بيروت)، الطبعة الثانية ١٩٨٦، ص٣٣٥.

(٣)انظر المقتصب، مرجع سابق، ج١، ص٢١٩.

(٤) سورة النجم الآية (٢٣).

(٥) سورة آل عمران الآية(٦١).

(٦) راجع قطر الندى وبل الصدى، مرجع سابق، ص٤٦٨.

(٧)انظر اللمع في العربية: مرجغ سابق، ص٩١.

(٨)البيت من مجزوء الوافر ،وهوللرقيات في ديوانه ص١٢١.

والشاهد في هذا البيت أن همزة الوصل حُذفت للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام.

وتقول في الاستفهام: اشتريتَ لزيدٍ ثوباً فإن كانت الهمزة التي مع"لام" التعريف لم تحذفها مع همزة الاستفهام، لئَلا يلتبس الخبر بالاستفهام، تقول:" الرجل قال ذاك؟" "الغلام ذهب بك؟".

قال تعالى: ﴿ ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ ﴾ [1]. وقوله تعالى:"آلله أذن لكم" فلم يحذفوها لأنها صارت عوضاً من واو القسم، وقالوا في النداء: يالله اغفر لي، فأثبتوها لأن الالف واللام – هناك – بدل من همزة"إلاه"[2].

والتي تلزم العين مثل:"رأس"،و"فأس"و" زأر"، و"سأل"، والتي تلزم اللام مثل: "حِنَّاءٍ" و"قثاءٍ"، و"قرأ يقرأ".

فإذا عرفتها فحكمها حكم ألف القطع في ثبوتها لفظاً، وخطاً، ووصلاً، وابتداءً، والفرق بينهما، أن ألف الأصل تثبت في الماضي والحال، والمستقبل، والمصدر، والفاعل، والمفعول، والظرف، والآلة، والنهي، وتسقط في الأمر مثل: "أكل يأكل سيأكل أكلاً، فهو آكل،والمفعول مأكول، والظرف مأكل، والآله مئُكلة، والنهي لا تأكل،فإذا صرت إلى الأمر أسقطتها فقلت: "كُل، خُذْ" ومثله قوله تعالى: ﴿ سَلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ [3].

فأسقطتَ الهمزة[4]. وألف القطع تثبت في الماضي، والأمر، والمصدر، وتسقط في سائر ما ذكرناه لأنها زائدة في الوزن فنقول: "أكرم زيد"ٌ" وأكرم يا زيدُ إكراماً" بوزن أفعَل وأفعِل فهي تقع قبل الفاء زائدة، ثم تقول: يُكرم، وسيكرم، وهو مُكرمٌ، والمفعول مُكْرمٌ، وظرف الزمانَ *والمكان* مكرم أيضاً، والآلة مكرمة القوم، والنهي: لا تُكرِم[5]

ثانيا: زيادة همزة القطع

هي همزةٌ في أوَّل الكلمة زائدةٌ، كهمزة "أكرمَ وأكرمُ وأُكرِمْ وإكرام"،وحكمُها أن تُكتبَ وتُلفظَ حيثما وقعتْ، سواءٌ قُرئت ابتداءً، مثلُ "أكرمْ ضيوفك"، أم بعد كلمة قبلها، مثلُ "يا عليٌّ أكرِمْ ضُيوفك"، وهمزةُ الفصل همزةٌ قياسيَّةٌ، وهي تكونْ في أوائلِ بعض الجموع كأحمالٍ وأولادٍ وأنفُسٍ

(١) سورة الأنعام الآية(١٤٣).

(٢)انظر اللمع في العربية: مرجع سابق، ص٥٩.

(٣) سورة البقرة الآية(٢١١).

(٤)انظر كشف المشكل في النحو: لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ت ٥٩٩هـ، دراسة وتحقيق د. هادي عطية مطر الهلالي الاستاذ بجامعة بغداد، دار عمار للنشر والتوزيع(عمان)،الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م، ص٥٢١.

(٥)انظر المرجع سابق، ص٥٢٢.

وأربُعٍ واتقياءٍ وأفاضلٍ، وتكون أيضاً في الماضي الرُّباعيّ وأمرهِ ومصدره، مثلُ أَحسنَ وأَحسنْ وإحسانٍ"، وفي المضارع المُسند إلى الواحد المتكلم مثلُ "أَكتبُ وأُكرمُ وأَنطلقُ وأَستغفِرُ"، وفي وزن "أفعلَ"، الذي هو للتّفضيل، مثلث "أفضلَ وأسمى"، أو صفةٌ مشبَّهةٌ، مثلُ "أحمرَ وأعورَ"، وهي مفتوحةٌ دائماً، إلا في المضارع من الفعل الرباعي ومصدره، فإنها في الأول مضمومةٌ، مثل احسِنُ وأُعطي"، وفي الآخر مكسورة، مثل "إحسانٍ وإعطاءٍ".(١)

فمن ذلك يتضح أنّ همزة القطع الزائدة هي كل همزة ليست من أصول الكلمة "فاءً" أو "عيناً " أو "لاماً "، وذلك مثل :"ألف المضارعة "، نحو :"أقوم "،وألف التأنيث الممدودة نحو :"صحراء"،ونحو الهمزتين في " أفعلاء " نحو:" أصدقاء "، والهمزة في "فُعَلاء"نحو: "عُلَماء"، و"عُظَماء"، والهمزة في " أفعال " نحو:"أكواب"، و" أنساب " ، والهمزة في :" إسلام "، و"إعلام".(٢)

وما يميز همزة القطع أنها تثبت وصلاً وابتداءً.

ونلاحظ التشابه الكبير بين ألف الأصل وألف القطع – همزة القطع – فنجد ألف الأصل تكون في الأسماء والأفعال، ولا تكون في الحروف؛ لأنها لا تعرف إلا بالوزن، والحروف لا تُوزن، وإنما تقع فاءً في الكلمة أو عيناً أو لاماً، فالتي تلزم الفاء مثل:" أرْض"، و"أمْد"، و"أخذ"، و"أكل"، و"أحَد"، و"أخَذ"، و"أكل"،والتي تلزم العين مثل:"رأس"،و"فأس"و" زأر"، و"سأل"، والتي تلزم اللام مثل: "حِنَّاءٍ" و"قثاءٍ"، و"قرأ يقرأ"

(١) جامع الدروس العربية ، مرجع سابق ،ج٢،ص٣١.

(٢)انظر علم كتابة اللغة العربية والإملاء الأصول والقواعدوالطرق،تأليف أ.د.حسني عبد الجليل يوسف أستاذ اللغة العربية وآدابها،دار السلام للطباعة والنشروالتوزيع والترجمة(القاهرة) ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ٢٠٠٦م ،ص١١٨

المبحث الثالث

حروف الجر والعطف الزائدة

الحروف في اللغة العربية قسمان: حروف مبانٍ وحروف معانٍ؛ أما حروف المباني فهي التي تتكون منها الكلمات العربية ولا تستقلّ بنفسها في الكتابة، وقد ذُكرت زيادتها تفصيلاً في بداية هذا البحث.

وأمَّا حروف المعاني فهي ما كان لها معنىً لا يظهر إلا إذا انتظم الحرف في الجملة، وقد يستقلّ بنفسه في الكتابة، أو يتّصل بالكلمة، ومن حروف المعاني حروف الجر، والنّصب، والجزم، والاستفهام وغيرها.

وحروف المعاني قد تكون أُحادية مثل:"الباء"، و قد تكون ثنائية مثل:"في" أو ثلاثية مثل:"على"، ومع أنها لا تؤدي معنىً مستقلاً في ذاتها، ولا يظهر معناها إلا في نظم الجملة إلا أنها تُعدُّ في كثير من الأحيان ركن المعنى حيث لا يتم ولا يُؤَدى إلا بها، فأنت تقول:"أكلت من الطعام"، وأنت تريد جُزْأَه، ولا تَظْهَرُ الجزئيةُ إلَّا ب"من"، فلو قلت:"أكلت الطعام" لكان محتملاً أنك أكلته كلّه، وحروف المعاني تُؤَدي وظائفَ رئيسية في الكلام، فمن تمكن من استخدامها في مكانها المناسب فقد أُوتي حظَّاً وافراً من بلاغة التعبير وفصاحته(١).

وهي في مجملها تأتي أصلية وبعضها قد يأتي زائداً، ومجيئُ بعضها زائداً لا يعني أنه خالٍ من الفائدة؛ وإنَّما المقصود أنَّها زائدة على الأصل في تأدية المعنى الذي أُريد لها أن تُؤَدِّيَه،

وذكر الرَّضي في (شرح الكافية) أنَّ فائدة الحرف الزائد في كلام العرب إمَّا لفظية و إمَّا معنوية فالمعنوية تأكيد المعنى، كما في الباء في خبر"ليس" و"ما" فإن قيل: فيجب أن لا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية، قيل: إنما سُمِّيت زائدة لأنه لا يتغير بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلا توكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنها لم تفد شيئاً لَمَّا لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها(٢).

ويلزمهم أن يعدوا على هذا"إنْ" و"لام الابتداء" وألفاظ التوكيد – أسماء كانت أوّلا –زوائد ولم يقولوا به، وبعض الزوائد يعمل وبعضها لا يعمل نحو قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ... ﴾(٣).

---

(١)انظر معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية: تأليف محمد حس شُرَّاب، دار المعارف للتراث ،الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ –١٩٩٠م، ص٣٣٥.

(٢)انظر شرح الكافية للرضي، مرجع سابق، ج٤، ص٤٦١.

(٣) سورة آل عمران الآية(١٥٩).

والفائدة اللفظية هي: تزيين اللفظ وكون زيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها تهيأ لا ستقامة وزن الشعر أو لحسن السجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظية.

ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً، وإلا، لَعُدَّتْ عَبَثاً، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيَّما في كلام الباري عزَّ وجلَّ وأنبيائه، وأئمته عليهم الصلاة والسلام.

ولا يمنع من اجتماع الفائدتين شيء، وقد تنفرد إحداهما على الأخرى، وإنما سميت هذه الحروف زوائِد، لأنها قد تقع زائدة، بل وقوعها غير زائدة أكثر، وسميت أيضاً حروف الصلة، لأنها يُتوصل بها إلى زيادة الفصاحة، أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك.[1] وتفصيل تلك الحروف ما يأتي:

أولاً: حروف الجر الزائدة:

حروف الجر الزائدة هي: التي يُستغنى عنها إعراباً، ولا يُستغنى عنها معنىً، لأنها إنما جيئ بها لتزيد في توكيد المعنى، ولا تحتاج إلى تعليق، نحو:"ما جاءنا من أحد" و"ليس علي بمسافر". و حروف الجر التي تُزاد هي:"من، واللام، والكاف، والياء، وعلى" وزيادة هذه الحروف إنما هي في الإعراب، فلا تعمل الجر كبقية حروف الجر العاملة؛ ولكنها إنَّما يُؤْتى بها لتوكيد المعنى وتقويته.

ويجب التنبيه إلى أنَّ حروف الجر الزائدة لا تكون زائدة دائماً بل يمكن أن تأتي أصلية، فيكون لها معناها، وأثرها الإعرابي في معمولها.

ومن الأحكام الثابتة في حروف الجر أنها لا بُدَّ لها من متعلق، وهو الارتباط المعنوي؛ لأن الأفعال قصرت عن الوصول إلى الأسماء وهي اللازمة – فأُعينت على ذلك بحروف الجر، وهذا الحكم تخرج منه حروف الجر الزائدة، التي لم تدخل في الكلام إلَّا لتقويته وتوكيده، ولم تدخل للربط[2]، وذكرها فيما يأتي:

- **زيادة "الباء":**

تُعتبر"الباء" من أكثر حروف الجر زيادة؛ فهي تُزاد في النفي والإثبات؛لمجرد التوكيد وتقوية المعني، فهي تُزاد في ستة مواضع:

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي، مرجع سابق، ج٤، ص٤٦٢ -٤٦٣.

(٢) انظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؛ تأليف الامام ابن هاشم الأنصاري ٧٦١هـ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية (بيروت)، ١٤١١هـ – ١٩٩١م، ج٢، ص٢٠٧.

١- زيادتها في الفاعل:

زيادة الباء في الفاعل واجبة، وغالبة، وضرورة.

فالواجبة: التي في التعجب مثل: "أحسن بزيدٍ" والأصل:"أحسن زيدُ"، أي صار ذا حُسْن ثُمَّ غُيِّرت إلى الطلب وزيدت"الباء" اصطلاحاً للفظ، وذلك أنه لَمَّا غُيِّر للطلب صار:"أحسن زيد"، فيلزم – بحسب الصورة – أنَّ فعل الأمر رفع للظاهر فأُتيَ ب"البا" ليكون زيد صورته صورة فضلة.

والزيادة الغالبة: فهي فاعل كفى، نحو:"وكفى بالله شهيداً"﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ (١) . قال الزَّجَّاج: كفى بمعنى اكتفى والذي يدلك على أنها مزيدة في الآية السابقة قول سُحيم عبد بني الحساس(٢):

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غَادِياً كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِياً

ووجه ذلك أنه لم يستعمل"كفى" هنا بمعنى"اكتفِ".

ولا تُزَاد"الباء" في فاعل كفى التي بمعنى"اجتزأ" و"أغنى" ولا التي بمعنى"وقي".

والأولى متعدية لواحد كقول الشاعر(٣):

قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي وَلَكِن قَلِيلُكَ لَا يُقَالُ لَهُ قَلِيلُ

والثانية متعدية لاثنين كما في الآية: ﴿ ...وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ... ﴾(٤)

٢-زيادتها في المفعول به:

وزيادة الباء في المفعول به زيادة سماعية نحو قوله تعالى:﴿ ...وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ... ﴾(٥) وقوله تعالى:﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ ... ﴾(٦) وقوله: ﴿ ...فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ... ﴾ (٧) ومثله قول النابغة الجعدي(٨):

---

(١) سورة النساءالآية"٧٩".

(٢) البيت من الطويل وهو في الانصاف ١٦٨/١ والخزانة ٢٦٧/١.

(٣) البيت من الوافر ، وهو لأبي النصر أحمد بن علي الميكالي وبلا نسبة في المغني ١٠٧/١.

(٤) سورة الاحزاب الآية(٢٥).

(٥) سورة البقرة الآية(١٩٥).

(٦) سورة مريم الآية(٢٥).

(٧) سورة الحج الآية(١٥).

(٨) ديوانه ص ٢١٥.

نَحْنُ – بَنِي ضَبَّةَ – أَصْحَابَ الْفَلَج نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُوا بالْفَرَج

المراد: نرجو الفرج والباء زائدة، ومثله الباء في الابيات السالفة الذكر(١).

وأمَّا الباء الثانية التي وردت في البيت فللاستعانة. وكثُرت زيادة الباء في مفعول"عرفت" ونحوه وقلَّت في مفعول ما بتعدَّى إلى اثنين كقوله(٢):

تَبَلَتْ فُؤَادَكَ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةٌ تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَّامِ

وقد زيدَتْ في مفعول"كفى" المتقدمة لواحد، ومنه الحيث الشريف:"كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْماً أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِع"(٣)(٤).

٣-زيادتها في المبتدأ:

أمَّا زيادة الباء في المبتدأ فيقول المالقي:"إن الباء تكون زائدة في المبتدأ إذا كان"حسب"، كقولك:"بحسبك أن تقوم"،أي: حسبك وقال الشاعر(٥):

بِحَسْبَكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِم غَنِيٌّ مُضِرٌّ

أي: حسبك علمهم(٦).

وقد وردت زيادة الباء في المبتدأ في غير لفظ"حسب" مثل قولك:"خرجت فإذا بزيد" و"كيف بك إذا كان كذا" ومثله قوله تعالى:﴿ بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾(٧). فالباءات في كل ما سبق زائدة في غير لفظ حسب خلافاً لما ذكره المالقي.

ولكن هذا الرأي مردود عليه بقول ابن يعيش:"ولا نعلم مبتدأ دخل عليه حرف الجر غير هذا الحرف" وقال المرادي:"جعل بعض المتأخرين الباء في قولهم: كيف بك، وكيف بنا زائدة مع المبتدأ، والأصل كيف أنت وكيف نحن (٨)؟

---

(١)اللباب في النحو، ص٨٤- ٨٥.

(٢) البيت من الكامل ، وهو لحسان بن ثابت افي الديوان ٢١٤ والشاهد فيه دخول الياء على المفعول الثاني.

(٣) سنن أبي داؤد : أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى : ٢٧٥هـ) حيث رقم ٤٣٤٠، باب في التشديد في الكذب.

(٤)انظر مغني اللبيب ص١١٨.

(٥)البيت من المتقارب، وهو للأشعر الرقيان، وهو في سر الصناعة ١٥٤/١ والخصائص ٢٨٢/٢.

(٦)انظر رصف المباني في حروف المعاني، مرجع سابق، ص٥٣.

(٧) سورة القلم الآية(٦).

(٨) راجع الجنى الداني في حروف المعاني، مرجع سابق، ص٥٣.

٤-زيادتها في الخبر:

أمَّا الخبر فتُزاد الباء في خبر ليس مؤكداً، فتقول:" ليس زيدٌ بقائم"، أي:" ليس زيدٌ قائما"ً، "وليس محمدٌ بمنطلق"، أي: "ليس محمدٌ منطلقا"ً، وتُشبه"ما" ب"ليس" في لغة أهل الحجاز فيقولون: "ما زيدٌ قائماً" و"ماعمرٌ جالساً"، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى "هل"، و"بل".

ولا يعملونها(١). و"ليس" المعنية هنا هي"ليس" غير الاستثنائية فتزاد الباء فيها وفي خبر"ما" لرفع توهم الإثبات، فإن السامع قد لا يسمع أوَّل الكلام، هذا على مذهب البصريين.

وأمَّا الكوفيون فتأتي"الباء" عندهم لتأكيد النفي وذلك مثل قوله تعالى: "﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ... ﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾(٣). ولا خلاف على ذلك بين البصريين والكوفيين(٤). وهذا هو الخبر غير الموجب الذي ينقاس عليه.

والواضح أن زيادة"الباء" لا تختص ب"ما" الحجازية فقط – كما في الآية– بل تُزَاد بعدها وبعد التميمية أيضاً، ومن ذلك قول المتنخل الهُذلي يرثي أباه(٥):

لَعَمْرُكَ مَا إنْ أبُومَالِكٍ بِوَاهٍ وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاهْ

ومن هنا جاز العطف على توهم وجودالباء، كقول زهير بن أبي سلمى(٦):

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَاسَابِقٍ شَيْئاً إذَا كَانَ جَائِياً

فتوهم وجود الباء، كأنه قال:"لست بمدركٍ" ثم عطف "سابق" عليها(٧).

والمشهور في هذا الأمر أن الجر سماعي إذا كان بالتوهم ولا يُقاس عليه، والضرب الثاني للخبر الذي تُزَاد فيه الباء هو الخبر الموجب، فيتوقف على السماع، ومنه قول عبيدة بن ربيعة(٨): فَلَا تَطْمَعْ – أَبَيْتَ اللَّعْنَ – فِيهَا وَمَنْعُكَهَا بِشَيءٍ يُسْتَطَاعُ

---

(١) انظر توجيه اللمع: للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز، شرح كتاب اللمع لأبي الفتح بن جني، دراسة وتحقيق أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ – ٢٠٠٢م، ص٤٤.

(٢) سورة الزمر الآية(٣٦).

(٣) سورة البقرة الآية(١٤٠).

(٤) راجع موقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري؛ تأليف د. شعبان صلاح، دار عربي للطباعة والنشر (القاهرة) ٢٠٠٢م، ص٣٢٤.

(٥)البيت من المتقارب ، وهو للمتنخل الهذلي في ديوانه ضمن شرح أشعار الهذلين ٣/ ١٢٧٦.

(٦) البيت من الطويل وو لنهير في ديوانه ص٢٨٧ ،والانصاف ١١/١، و الاشباه والنظائر ٢٩١/١.

(٧) انظر اللباب في النحو ومرجع سابق، ص٨٧.

(٨) البيت من الوافر وهو لعبيدة بن ربيعة في المغني ١١٠/١.

٥- زيادتها للتوكيد بالنفس والعين:

تُزاد الباء في لفظي النفس والعين المؤكدَين، وجعل منه بعضهم قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ... ﴾(١).

وفيه نظر إذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكَّد بالنفس أو بالعين أن يؤكد أولاً بالمنفصل: نحو"قمتم أنتم أنفسكم"؛ ولأن التوكيد هنا ضائع، إذا المأمورات بالتربص لا يذهب الوهم إلى أنَّ المأمور غيرهن، بخلاف قولك:"زارني الخليفة نفسه" وإنما ذكر الأنفس هنا لزيادة البعث على التربص؛ لإشعاره بما يستنكفن منه من طموح أنفسن إلى الرجال(٢).

٦- زيادتها في الحال المنفي عاملها:

تُزاد الباء في الحال المنفي عاملها في نحو قول"القُحيف العُقيلي":(٣).

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

وذلك أن الحال منصوبة دائماً، وقد جرت – هنا – بالباء الزائدة بعد النفي، والأصل"خائبة"(٤)

- **زيادة "الكاف":**

قلّ مجيءُ"الكاف" زائدة، وزيادتها زيادةٌ سماعيةٌ، وقد سُمعت زيادتها في خبر"ليس" كقوله تعالى:﴿ ...لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ... ﴾(٥) أي: ليس مثله شيئاً، وزيادتها سماعية.

ويعلق المرادي على ذلك بقوله:"لأن جعلها غير زائدة يُفضي إلى المحال، إذ يصير معنى الكلام: ليس مثل مثله شيء، وذلك يستلزم إثبات المثل".

ومن زيادتها أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَحُورٌ عِينٌ *كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُوِ ٱلْمَكْنُونِ ﴾ (٦)، أي: أمثال اللؤلؤ المكنون(٧) فالكاف فيما سبق زائدة للتوكيد، ومثله قول الراجز:(٨).

* لواحق الأقراب فيها كالمقق *

---

(١) سورة البقرة الآية(٢٢٨).

(٢) انظر مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج١، ص ١١٩ – ١٢٠.

(٣) االبيت من الوافر وهو للقحيف في خزانة الأدب ١٠ /١٣٧و مغني اللبيب ١/١١٠.

(٤) انظر اللباب في النحو، ص٨٨.

(٥) سورة الشورى الآية(١١).

(٦) سورة الواقعة الآيتان(٢٢- ٢٣).

(٧) راجع الجني الداني في حروف المعاني، مرجع سابق، ص٨٧.

(٨) الرحز لرؤية في ديوانه، ص١٠٦. والمقق: الطول عامة ، اللسان ١٠ /٣٤٦.

الشاهد فيه قوله:"كالمقق" حيث وردت الكاف زائدة، تقديره:"فيها المقق".

- **زيادة "مِنْ":**

تُزاد"من" عند سيبويه في النفي خاصة لتأكيده وعمومه وذلك نحو قوله تعالى:﴿ ...مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ... ﴾(١).

والاستفهام كالنفي، قال تعالى: ﴿ يَوۡمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمۡتَلَأۡتِ وَتَقُولُ هَلۡ مِن مَّزِيدٍ ﴾ (٢). فتأتي"من" زائدة للتنصيص على العموم، أو تأكيد التنصيص عليه، وهي بذلك لها شرطان عند سيبويه وجمهور البصريين، وذلك بأن يسبقها نفي أو شبهه وهو النهي والاستفهام، وأن يكون مجرورها نكرة، ولا تكون هذه النكرة إلا مبتدأ نحو:"ما لباغ من مفر" أو فاعلاً نحو:"لايقم من أحد" أو مفعولاً نحو قوله تعالى:﴿ ...هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴾(٣).(٤)

والتي لتنصيص العموم هي التي مع نكرة لا تختص بالنفي، والتي لتأكيده هي التي تختص بالنفي، كأحدٍ، وديارٍ،وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النفي وشبهه، وجعلوها زائدة في نحو قولهم:"قد كان من مطر".

وذهب الأخفش إلى عدم اشتراط الشرطين معاً فأجاز زيادتها في الإيجاب جارة لمعرفة، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ ... ﴾(٥). فهي بذلك لها حالتان(٦).

الأولى: أن يكون دخولهما في الكلام كخروجهما وتسمى الزائدة لتوكيد الاستغراق، وهي الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم، وهي كل نكرة مختصة بالنفي، نحو:"ما قام من أحدٍ" و"ما قام أحد" فهما سِيَّان في إفهام العموم دون احتمال(٧).

والثانية: أن تكون زائدةً لتفيد التنصيص على العموم وتسمى الزائدة لاستغراق الجنس، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو:"ما في الدار من رجل" فهذه تفيد التنصيص على

---

(١) سورة المائدة الآية(١٩).

(٢) سورة ق الآية(٣٠).

(٣) سورة الملك الآية(٣).

(٤) انظر اللباب في النحو ص٨٩.

(٥) سورة نوح الآية(٤).

(٦) انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك؛ قَدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن محمد، اشراف الدكتور اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية (بيروت)، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، ج٢، ص٧١.

(٧) انظر الجنى الدني في حروف المعاني مرجع سابق، ص٣١٦.

العموم؛ لأنَّ "ما في الدار من رجل" محتمل لنفي الجنس على سبيل العموم، ولنفي واحد من هذا الجنس، دون ما فوق الواحد، ولذلك يجوز أنْ يُقال:"ما قامَ رجل بل رجلان".

فلما زيدت"من" صار نصاً في العموم ولم يبق فيه احتمال.

وقيل: إنها في نحو:"ما جاءني من أحد" لأنك إذا قلت:"ما جاءني من رجل" فإنما أدخلت"من" على النكرة، عند إرادة الاستغراق، فصار"رجل" لمَّا أردت به الاستغراق مثل:"أحد" (١).

ومن معاني"من" التوكيد وهي التي أثبت الفرَّاء زيادتها مُستدلاً بقراءة بعضهم قوله تعالى:﴿ ...فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ ... ﴾ (٢) بفتح الواو، خُرِّجت على تضمين تهوى معنى تميل، أو أن الأصل تهوى بالكسر، فقلبت الكسرة فتحة، والياء ألفاً كما يُقال في:"رضِيَ" :"رَضا"(٣)، ومن أمثلة زيادة"من" في الفاعل قوله تعالى:﴿ ...وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا ... ﴾(٤)، والمراد هنا: ما تسقط ورقة.

وزيادتها في نائب الفاعل كقولك:"ما قيل من شيءٍ" أي: ما قيل شيءٌ وزيادتها في المفعول به قوله تعالى:﴿ ...هَلۡ تُحِسُّ مِنۡهُم مِّنۡ أَحَدٍ... ﴾ (٥) وقوله تعالى:﴿ فَٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٖ ﴾ (٦) والمراد: أحداً، وفطوراً.

وزيادتها في المبتدأ مثل قال تعالى:﴿ ... هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم ... ﴾(٧)أي: هل خالق، ومثله قول زُهير بن أبي سُلمى(٨):

ومَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

وزيادتُها في المفعول المطلق كقولك:"ما سعى خالدٌ من سعيٍ يُحمد عليه" والأصل "ما سعى سعياً يُحمد عليه" ومنه قوله تعالى:﴿ ...مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖ... ﴾(٩).

---

(١)انظر الجنى الدني في حروف المعاني مرجع سابق، ص٣١٧

(٢) سورة إبراهيم الآية(٣٧).

(٣)انظر مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج٢، ص٨٧.

(٤) سورة الأنعام الآية(٥٩).

(٥)سورة مريم الآية(٩٨).

(٦) سورة الملك الآية(٣).

(٧) سورة فاطرالآية(٣).

(٨) البيت من الطويل وهو لنهير بن أبي سُلمى في ديوانه ص٣٢ والجنى الداني ص٦١٢.

(٩) سورة الأنعام الآية(٣٨). أي: تفريطاً وذلك مثل:"لا يضركم كيدهم شيئاً" أي: ضراً، ولا يمكن أن يكون الجار والمجرور مفعولاً به لأنه فرَّط إنما يتعدى إليه يقي وهي هنا"في الكتاب".

وقد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع في آية وهي قوله تعالى:﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ... ﴾[1]

فإذا قدَّرت"كان" تامة، فمرفوعها فاعل، وإن قدَّرتها ناقصة فمرفوعها أصله مبتدأ[2].

وقد منع أبو البقاء العُكبَري زيادة حرف الجر"من" قائلاً بأن الاصل في الحروف أنها وُضعت للمعاني اختصاراً من التصريح بالاسم أو الفعل الدال على ذلك المعنى، كالهمزة، فإنها تدل على استفهام فإذا قلت: أزيدٌ عندك؟ أغنت الهمزة عن"استفهم" وأخذت من المال، أي: بعضه، وما قُصد به الاختصار لا يمكن أن يجيئَ زائداً؛ لأن ذَلك عكس الغرض، وإنما جاز في مواضع لمعنىً من تأكيد ونحوه، ولا يصح ذلك المعنى هنا، ألا ترى أنك لو قلت:"ضربت من رجل"، لم تكن مفيداً ب"من" شيئاً بخلاف قولك:"ما ضربت من رجل"[3].

ويَرُدُّ العُكبَري على من استدلَّ واحتج بقوله تعالى:﴿ ...وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ... ﴾[4]، وقوله تعالى:﴿ ...يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ... ﴾[5]يَرُدُّ عليهم بأن"من" هنا للتبعيض، أي: بعض سيئاتكم؛ لأن إخفاء الصدقة لا يُمحص كل السَّيئات.

وأما قوله"من ذنوبكم" فللتبعيض أيضاً لأن الكافر إذا أسلم قد يبقى عليه ذنب، وهو مظالم العباد الدنيوية، أو تكون"من" هنا لبيان الجنس[6].

- **زيادة "على":**

تُزاد"على" مع الفعل المتعدَّي، وقد يكون الفعل ممايتعدَّى بنفسه ولا يحتاج إلى واصل، ثم تُزاد"على" فتخلع على النظم من معانيها ما يُحقق أغراضه ويُبْرز مقاصده، ومن ذلك قوله تعالى على لسان رسوله محمد صلى الله عليه وسلم، في خطاب زيد بن حارثة، وقد أذاه استعلاءُ امرأته زينبُ بنت جحش وهمَّ بطلاقها:"﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ ... ﴾[7].

---

(١) سورة المؤمنون الآية(٩١).

(٢) راجع اللباب في النحو، مرجع سابق، ص٧٩ – ٨٠.

(٣) انظر اللباب في علل البناء والإعراب، مرجع سابق، ج١، ص٣٥٥.

(٤) سورة البقرة الآية(٢٧١).

(٥) سورة الأحقاف الآية(٣١).

(٦)انظر اللباب في علل البناء والاعراب، مرجع سابق، ج١، ص٣٥٦.

(٧) سورة الأحزاب الآية(٣٧).

فلم يكتفِ الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله:"أمسك زوجك" لتجيء"على" مطالبة"زيد" بمزيدٍ من التحمل والصبر على أذى زوجته، مفصحة عما يُعانيه من وطأة التعالي عليه، وما أصعب ذلك على نفس زيد، ولو حُذف هذا الحرف لما كان للنظم هذا المذاق، ولما شعرت معه بما يعانيه زيد ويحس به(١).

ومما عُدّ فيه الفعل ب"على" وأصله أن يتعدَّى بنفسه قوله تعالى:﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ ﴾(٢). وكثيراً ما تجد هذا الفعل يتعدى بنفسه وذلك في قوله تعالى:﴿ وَكُلٌّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ ﴾(٣). وقوله:﴿ ...حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهۡلَ قَرۡيَةٍ ٱسۡتَطۡعَمَآ أَهۡلَهَا ... ﴾(٤).

ونجد أنَّ الفعل"أتى" حين يتعدَّى بنفسه يدل على معنى الوصول إلى المأتي، أما حين يُعدَّى بالحرف"على" فإنه يكتسب منه الدلالة عى شدة وطأة الآتي، وما يصحبه من إيقاع بما أتى عليه وإضرار به يصل إلى حد إفنائه وإبادته، ومنه"أتى عليهم الدهر" أي: أفناهم.

وقد عَكس حرف الجر"على" في آية النمل آثار الذعر الذي أصاب عالم النمل، والأضرار التي لحقت بواديه، وشدة وطأة جند سليمان عليه وهم يضربون الأرض بأقدامهم، مما جعل رائدة النمل تصدر أمرها بالانسحاب من طريقهم والإيواء إلى مساكنهم، ولعلك تلمس آثار الحرف"على" فتقول النملة:"لا يحطمنكم سليمان وجنوده"(٥).

وتأتي"على" زائدة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله من الرجز(٦):

إنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلْ إنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمَاً عَلَى مَنْ يَتَّكِل

الشاهد فيه قوله: " إن لم يجد يوماً على من يتكل" حيث وردت"على" زائدة على رأي بعض النحاة معتبرين"من"اسم موصول، وتقديره :"إن لم يجد يوماً الذي يتكل عليه"، ومنهم من جعل"على" حرف جر، "ومن" اسم استفهام، والتقدير: إن لم يجد يوماً شيئاً، ثم استأنف وقال: على من يتكل(٧).

---

(١) راجع من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم: تأليف الدكتور محمد الأمين الحضري، كلية اللغة العربية الأزهر، مكتبة وهبة (القاهرة)، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م، ص١١٠.

(٢) سورة النمل الآية(١٨).

(٣) سورة النمل الآية(٨٧).

(٤) سورة الكهف الآية(٧٧).

(٥) انظر من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، مرجع سابق، ص١١١.

(٦) ورد بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٩٢/١ والجنى الداني ص٤٧٨.

(٧) انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ج٢، ص٩٢.

ومن زيادة"على" قول حميد بن ثور[١]:

أَبَى اللهُ إلَّا أَنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ الْعِضَاةِ تَرُوقُ

أراد تروق كل أفنان؛ لأن الفعل"راق" لا يحتاج في تعديه إلى حرف جر. يقال: راقني الشيءُ ويروقني. وتكون "على" زائدة للتعويض كقول الراجز:

إنَّ الكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِل إنْ لَمْ يَجِدْ يَوْماً عَلَى مَنْ يَتَّكِل

قال ابن جِنّي: أراد من يتكل عليه، فحذف عليه وزاد"على" قبل"من" عوضاً، ويحتمل أن يكون الكلام تم عند قوله"إن لم يجد يوماً" ثم قال: على من يتكل وتكون"من" استفهامية[٢].

- **زيادة "اللام":**

قد تدخل"اللام" على المفعول به وتكون جارة زائدة لا تتعلق بشيء وذلك لمجرد التوكيد فتقول:"لزيدٍ ضربت"؛ وتسمى لام التقوية، أي: تقوية معنى المفعولية؛ لأنها تقوي عاملاً ضعف إما بتأخيره على المعمول نحو قوله تعالى:﴿ ...إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾[٣]، والأصل: إن كنتم تعبرون الرؤيا؛ فلما أُخر الفعلُ وقُدم معموله، ضعُف عمله فقوي باللام، والضعف على هذا يجعل المتعدي في حكم اللازم، وليس لازماً حقيقة، ونحوقوله تعالى:﴿ ...هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾[٤] أو لكونه فرعاً في العمل، كالمصدر، واسمي الفاعل والمفعول، وأمثلة المبالغة، نحو: قوله تعالى:﴿ ...إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[٥] وقوله: ﴿ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴾[٦] وقوله: "﴿ ...مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾[٧]، ومثله قول المتنبئ[٨]:

وَلَسْتَ مَلِيكاً هَازِماً لِمَلِيكِه وَلَكِنَّك التَّوحِيدُ لِلشِّركِ هَازِمُ

---

(١) البيت من الطويل وهولحميد في ديوانه ص٤١، ادب الكاتب ص٥٢٨، سرحة مالك: امرأته، وأصل السرحة شجرة من العضاة.

(٢) انظر الجنى الداني في حروف المعاني، مرجع سابق، ص٤٧٨ -٤٩.

(٣) سورة يوسف الآية(٤٣).

(٤) سورة الاعراف الآية(١٥٤).

(٥) سورة هودالآية(١٠٧).

(٦) سورة المعارج الآية(١٦).

(٧) سورة البقرة الآية(٩١).

(٨) ديوان المتنبئ ٩٣/٣..

فالشرك مجرورة لفظاً منصوبة محلاً على أنها مفعول به لاسم الفاعل"هازم" لذا جاز فيما عطف عليها الوجهان: الجر على الوضع، والنصب على الأصل ومثله قول المتنبئ أيضاً[١] :

فَوَا أَسَفاً أَلَّا أُلَبِّ مُقَبِّلاً لِرَأْسِكَ والصَّدر الَّذي مُلئَا حَزْماً

هذا وقد اجتمع الأمران – أي التَّأخير والفرعية – السالفان في قوله تعالى:﴿ ...وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴾ [٢] ففيها التأخير لأن الأصل: شاهدين حكمهم، وفيها من الفرعية اسم الفاعل"شاهد"[٣] وزيادة اللام ضربان: أحدهما مطرد والآخر غير مطرد.

فالزيادة المطردة هي التي تُزاد مع المفعول به وهي التي ذُكرت آنفاً، ولابد فيها من شرطين:

الأول: أن يكون العامل متعدياً إلى واحد.

الثاني: أن يكون قد ضعُف بتأخيره نحو:﴿ ...إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾أو بفرعيته نحو:﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ فزيادتها في ذلك زيادةٌ مقيسةٌ لأنها مقوية للعامل.

والزيادة غير المطردة في غير ما تقدم كقول الشاعر[٤]:

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبٍ مُلْكَاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ

وجعل قومٌ من ذلك قوله تعالى:﴿ ...رَدِفَ لَكُم ... ﴾ [٥] أي: ردفكم، لأن ردف بمعنى تبع، وأولَّه بعضُهم على التضمي، فاللام أتت هنا زائدة لمجرد التوكيد، حيث جاءت بين الفعل المتعدي ومفعوله. وقد زيدت اللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه في قوله[٦]:

يَا بُؤسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

فاللام في ذلك مقحمة لتوكيد التخصيص، ومن ذلك قولهم:"لا أبا لزيد" على مذهب سيبويه، فإن قلت: بأي شيء انجرَّ ما بعد هذا اللام، أبهما أم بالإضافة؟

وفيه قولان: والمختار أنه باللام، لمباشرتها، ولأن حرف الجر لا يُعلق عن العمل[٧].

---

(١)ديوان المتنبئ ٤/ ١٠٦. وتروى الصدرَ ِ بالجر على الموضع وبالنصب على الأصل لأنه مفعول به "والذي" على الموضع وأصلها"الذين" وإن قلت:"اللذا فعلى الأصل أيضاً.

(٢) سورة الأنبياء الآية(٧٨).

(٣) انظر اللباب في النحو، مرجع سابق، ص٨١ – ٨٢.

(٤) البيت من الكامل وهو لابن ميادةوقد ورد في شرح التصريح على التوضيح ١١/٢

(٥) سورة النمل الآية(٧٢).

(٦) سعد بن مالك،الكتاب ٢٠٧/٢ والمقتضب ٤/ ٢٥٣.

(٧) انظر شرح الأشموني على ألفية بن مالك، مرجع سابق، ج٢، ص٧٧– ٧٨، والجنى الداني، ص١٠٦ – ١٠٧.

ثانياً: حروف العطف الزائدة:

حُروف العطف من حروف المعاني وهي في ذلك مثل حروف الجرِّ تأتي أصلية وزائدة، ومجيئها زائدة ذلك يعني أن أصل المعنى لا يتغير بها بل يزداد توكيداً، فكأنها لم تفد شيئاً، لأن فائدتها العارضة لم تُغاير الفائدة الحاصلة قبلها، ومنه أكثر حروف العطف زيادة الواو:

- **زيادة "الواو":**

تُعتبر الواو أصل حروف العطف؛ لأنها لا تدُلُّ على أكثر من الاشتراك فلا تتعداه إلى معاني أُخرى كما هو الحال في بقية حروف العطف التي تدل على الاشتراك وعلى معان زائدة، فلمَّا كانت هذه الحروف تدُل على زيادة معنى ليس في الواو صارت الواو بمنزلة الشيءِ المفرد وباقي الحروف بمنزلة المركب، والمفرد أصل المركب(١).

والواو تجيئُ عند الأخفش زائدة، والبصريون يؤلون فيما يقبل التأويل، صيانة للحروف من الزيادة، ومن ذلك قول الله تعالى:﴿ فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ * وَنَٰدَيۡنَٰهُ ... ﴾(٢)، قال البصريون: جواب لمَّا محذوف.وأما قوله:(٣)

وَلَمَّا رَأَى الرَّحْمَنُ أنْ لَيْسَ فِيهِم رَشِيدٌ وَلَا نَاهٍ أَخَاهُ عَنِ الْغَدْرِ

وَصَبَّ عَلَيْهِمْ تَغْلِبَ ابْنَةَ وَائِلٍ فَكَانُوا عَلَيْهِمِ مِثْلَ رَاغِيَة البِكْرِ

فالمعنى غضب عليهم وصَبَّ بحذف المعطوف عليه(٤).

والخليل يسميها"واو الاقتحام" وهي عنده في مثل قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ... ﴾(٥)، معناه: يصدون والواو فيه واو إقحام ومثله قوله تعالى:﴿ وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلۡفُرۡقَانَ وَضِيَآءٗ ... ﴾(٦). فلا موضع للواو هاهنا إلا أنها دخلت حشواً، ومنه قول امرئ القيس(٧):

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى بِنَا بَطْنُ خَبْتٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَلِ

---

(١) انظر أسرار العربية، مرجع سابق، ص٢٦٧.

(٢) سورة الصافات الآيتان(١٠٣- ١٠٤).

(٣) البيتان للأخفش في ديوانه ص٤٣ والرشيد: خلاف الضال الراغية: بمعنى الرغاء وهو صوت الإبل، البكر الصبي من الغبل.

(٤) اظر شرح كافية ابن الحاجب، مرجع سابق، ج٤، ص٤١٧.

(٥) سورة الحج الآية(٢٥).

(٦) سورة الأنبياء الآية٤٨.

(٧) انظر شرح القصائد العشرة، مرجع سابق، ص١٥.

معناه: لمَّا أجزنا ساحة الحيّ انتحى ، فأدخل الواو حشواً واقتحاماً، ومثله قوله عزَّ وجَلَّ: ﴿ فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ * وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ *قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآ ... ﴾[1] معناه: ناديناه، والواو حشو على ماذكره سيبويه[2].

ويُلاحظ الباحث استخدام الخليل لعبارتي"حشو، واقتحام" وهذه من عبارات البصريين وهما بمعنى الزيادة.

والكوفيون يرون جواز زيادة الواو العاطفة لغير معنى، واحتجوا بقوله تعالى:﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ ﴾[3]وجعلوا منه قوله تعالى:﴿ ... حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ... ﴾[4]، وذهب البصريون إلى أنها ليست زائدة في شيءٍ من ذلك، ولا تجوز زيادتها، لأن الحروف وضعت للمعاني، فذكرها بدون معناها اقتضى مخالفة الوضع ويُورث اللبس، وأيضاً فإن الحروف وضعت للاختصار نائبه عن "أستفهمُ"، وبزيادتها ينتقص هذا المعنى فخرَّج البصريون الآية الأولى على محذوف مقدَّر يتم به الكلام، تقديره لنبصره أو لنرشده ونحو ذلك، ثم عطف عليه"وليكون من الموقنين" وتقديره: عرفنا صبره وانقياده"وناديناه أن يا إبراهيم"، وكذلك قيل في قوله تعالى:﴿ ... وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ... ﴾ تقديره عرفوا صحة ما وُعدوا به " ﴿ ... وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ... ﴾ والاقوى أن تكون الواو حالية[5].

ويبدو أن البغداديين على ذلك– وهو أن تجيئ الواو زائدة – وقد ذكر صاحب المفصل ذلك بقوله:"واعلم أن البغداديين قد أجازوا في الواو أن تكون زائدة، واحتجوا بأنها قد جاءت في مواضع كذلك، منها قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ * وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ *قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآ ... ﴾قالوا: معناه: ناديناه أن يا إبراهيم، والواو زائدة.

---

(١) سورة الصافات الآيتان(١٠٣، ١٠٤،١٠٥).

(٢) راجع كتاب الجمل في النحو للخليل، مرجع سابق، ص٣٥.

(٣) سورة الأنعام الآية(٧٥).

(٤) سورة الزمر الآية(٧٣).

(٥) انظر الفصول المفيدة في الواو المزيدة: تأليف صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي، دار البشير (عمَّان)،الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، تحقيق د. حسن موسى الشاعر، ص١٤٨.

واحتجوا أيضاً بقول الشاعر[١]:

حَتَّى إذَا امْتَلأَتْ بُطُونُكُمْ ورَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبُّوا

وَقَلَبْتُمُو ظَهْرَ الْمِجِنِّ لَنَا إنَّ الْغَدُورَ الفَاجِشُ الخَبُّ

قالوا: معناه قلبتم ظهر المجنِّ لنا، وأمَّا أصحابنا فلا يرون زيادة هذه الواو، ويتأولون جميع ما ذُكر وما كان مثله بأن أجوبتها محذوفة لمكان العلم بها، والمراد في قوله تعالى:﴿ فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ * وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ *قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ... ﴾ المراد أدرك ثوابنا ونال المنزلة الرفيعة لدينا وكذلك قوله تعالى:﴿ ...حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾[٢]تقديره: صادفوا الذي وعدوه ونحوه وكذلك قول الشاعر حتى إذا امتلأت بطونكم وكان كذا وكذا تحقق منكم القدر واستحققتم اللوم، ونحو ذلك مما يصلح أن يكون جواباً[٣].

ومن خلال ما سبق يذهب الباحث إلى ما ذهب إليه جمع البغداديين والكوفيين والأخفش من البصريين، وما رُوي عن الخليل من تسميته لهذه الواو"صلة، وحشواً"، ولعلَّ البغداديين في تجويزهم لذلك وازنوا بين المدرستين في هذه القضية رغم انحيازهم للمدرسة البصرية، فبذلك يمكننا القول بأنه يجوز أن تكون الواو زائدة، مع مراعاة رأي البصريين فهو رأيٌ معتبر بما فيه من اجتهاد وتأويل.

- **زيادة "ثُمَّ":**

وأمَّا"ثُم" فزعم الأخفش والكوفيون أنها تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة، وحملوا على ذلك قوله تعالى:﴿ ...حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ لِيَتُوبُوٓاْ ... ﴾[٤]. فجعلوا تاب عليهم هو الجواب، و"ثُمَّ" زائدة، ولا مانع

---

(١) البيتان من الطويل وهما للاخطل في ديوانه ص٤٣٠، انشدهما ابن يعيش على أن الكوفيين زعموا أن الواو في قوله"وقلبتم ظهر المجن لنا" زائدة والفعل بعدها جواب"إذا" التي في البيت الأول وذلك عد البصريين غيرصحيح والواو عندهم عاطفة كأصلها والمعطوف عليه محذوف وهو الجواب وقد قدره الشارح.

(٢) سورة الزمر الآية(٧٣).

(٣)انظر شرح المفصل لابن يعيش، مرجع سابق، ج٤، ص٩٤.

(٤)سورة التوبة الآية(١١٨).

من ارتكاب حذف المعطوف عليه، أي: ألهمهم الإنابة ثُمَّ تاب عليهم، ولك ما جاء من مثله، فإن أمكن الاعتذار عنه فهو أولى؛ وإلا فليحكم بزيادة الحرف[١].

ومنه قول زهير:"من الطويل"[٢]:

أَرَانِي إذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَا هَوىً فثُمَّ إذَا أَمْسَيتُ أَمْسَيتُ غَادِياً

وخُرِّجت الآية على تقدير الجواب، والبيت على زيادة"الفاء"والشاهد فيه قوله:"فثم" حيث جاءت"ثُمَّ" زائدة بعد"فاء" العطف، وقيل: إن"الفاء" هي الزائدة و"ثُمَّ" عاطفة تفيد التشريك في[٣].

- **زيادة "الفاء"**

وأمَّا حرف العطف"الفاء" فتأتي زائدة ومنه زيادتها في قوله[٤]. من الطويل:

أَرَانِي إذَا مَا بِتُّ بِتُّ عَلَى هَوىً فثُمَّ إذَا أَصْبَحتُ أَصْبَحْتُ غَادِياً

قيل:"الفاء" زائدة، وقيل: بل"ثُمَّ" لحرمة التقدير، وأجاز الأخفش:"زيدٌ فوجد" و"زيدٌ فقائم" قياساً على زيادة الفاء مستدلاً بقول الشاعر[٥]:

وَقَائِلَةٍ خَوْلَانِ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ وَأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خِلْوٌكَمَا هِيَا

والفاء في قوله:"من البسيط[٦]:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

فالفاء زائدة عند البصريين دون الكوفيين وقال الأخفش: قد زِيدت"الفاء" في مواضع منها قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ... ﴾[٧] لأن الفاء تكون في خبر الذي غير زائدة، والخبر هنا للموت وليس فيه معنى الشرط.ومنه قول الشاعر[٨]:

---

(١)انظر كافية ابن الحاجب، مرجع سابق، ج٤، ص٤١٨.

(٢)البيت لزهير بن أبي سلمى في الأشباه والنظائر ١١١/١ وخزانة الأدب ٤٩٠/٨.

(٣)انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ج٢، ص٣٦٦ -٣٦٧.

(٤)البيت لزهير بن أبي سلمى في الأشباه والنظائر ١١١/١.

(٥)البيت من الطويل ،وورد بلا نسبة في الجنى الداني واوضح المسالك١٦٣/٢، خولان:اسم قبيلة والاكرومة فعل الكرم.

(٦) البيت البيت من البسيط وهو لعباس بن مرادس في ديوانه ص١٢٨، والاشباه والنظائر ١١٣/٢، وأبو خراشة كنية الشاعر خفاش بن ندبة، النفر: جماعة من الناس وهنا تعني الكثرة، الضبع: حيوان معروف وهنا السنوات المجدبة.

(٧) سورة الجمعة الآية(٨).

(٨)البيت من الكامل ، وهوللنمر بن تولب في ديوانه ص٧٢،.

لَا تَجْزَعِي إنْ مُنْفَساً أَهْلَكْتُه فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

فالفاء الأولى زائدة وقيل الثانية.[1]

(١)انظر اللباب في علل البناء والاعراب للعكبري، ج١، ص٤٢٢.

المبحث الرابع

الأدوات الحرفية الزائدة غير العطف والجر

سبق أن تحدَّثتُ عن حروف الجر التي تُزَاد في الكلام، وحروف العطف كذلك، وهنالك أدوات حرفية متعددة الأغراض والمهام، ومع ذلك تأتي زائدة، فيكون دخولها في الكلام كخروجها منه من حيث الإعراب لا من حيث المعنى، فهي في المعنى لتاكيده وتقويته ،ويمكننا الوقوف عليها تفصيلاً كما يأتي:

زيادة"إنْ" المكسورة المُخففة:

تطَّرد زيادة"إنْ" الخفيفة مع"ما" النافية كقول امرئ القيس: (١).

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي.

أي: فما حديث، فجمعوا بينها وبين"ما" النافية تأكيداً للنَّفي، فهو بمنزلة تكرارها، فهو عند الفرَّاء من التأكيد اللفظي، وعند سيبويه من التأكيد المعنوي.

وقيل في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّكُمْ فِيهِ ... ﴾(٢). إنها زائدة، وقيل نافية، والأصل"في الذي مكناهم فيه" بدليل قوله تعالى: ﴿ مَّكَّنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ ﴾ (٣).

وكأنه عدل عن"ما" لئلا تتكرر فيثقل اللفظ(٤). وأكثر ما زِيدت"إنْ" بعد"ما" النافية إذا دخلت على جملة فعلية.

فمن زيادتها في الجملة الفعلية قول الشاعر(٥):

مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِذَنْ فَلَا رَفَعَتْ سَوْطِي إِلَيَّ يَدِيْ

وتُزاد أيضاً في الجملة الاسمية ومنه قوله(٦)

وَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ منايانا وَدُولَةُ آخَرِينَا

وهي في هذه الحالة تكف عمل"ما" الحجازية.

---

(١) البيت من الطويل وهو لا مرئ القيس في ديوانه ص٣٢،والجنى الداني ص ١٣٥.

(٢) سورة الأحقاف الآية(٢٦).

(٣) سورة الأنعام الآية(٦).

(٤) انظر البرهان في علوم القرآن، مرجع سابق، ج٢، ص٧٥.

(٥) البيت من البسيط ،وهو للنابغة الذبياني"زياد بن معاوية" في الاعتذار للنعملن وهو في ديوانه ص٢٥، ومغني اللبيب ٢٥/١

(٦) البيت من الوافر وهولفروة بن مسيك ،والطب: العادة، في الجنى الداني ص٣٢٧.

وأمَّا قوله[١]:

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَباً وَلَا صَرِيفاً وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ

في رواية من نصب ذهباً وصريفاً فخُرِّج على أنها نافية موكدة ل"ما".

وقد تُزاد بعد"ما" الموصولة الاسمية كقوله[٢]:

يُرَجَّى المَرْءُ مَا إِنْ لَا يَرَاه وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الخُطُوبُ

وبعد"ما" المصدرية كقولك[٣]:

وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيرِ مَا إِنْ رَأَيْتَه عَلَى السِّنِّ خَيْراً لَا يَزَالُ يَزِيدُ

وتزاد بعد"ألا" الاستفهامية كقوله[٤]:

أَلَا إِنْ سَرَى لَيْلِي فَبِتُّ كَئِيبَا أُحَاذِرُ أَنْ تَنْأَى النَّوَى بِغَضُوبَا

حيث جاءت"إنْ" زائدة للتأكيد بعد"ألا" الاستفتاحية[٥].

فبهذا العرض يتَّضح أنَّ"ل"إنْ" ضربان: كافة وغير كافة فالكافة: التي جاءت بعد ما الحجازية، نحو:"ما إنْ زيدٌ قائمٌ" ف"إنْ" في ذلك كافة ل"ما" عن العمل، وذهب الكوفيون إلى أنها نافية، وهو فاسد.

وغير الكافة: وهي التي تأتي في بقية المواضع[٦].

زيادة"أَنْ " المفتوحة المخففة:

وأمَّا"أَنْ" المفتوحة فتُزاد بعد ما الظرفية كقوله تعالى:﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ... ﴾[٧] وإنما حكموا بزيادتها؛ لأنَّ"لمَّا" ظرف زمان؛ ومعناها وجود الشيء لوجود غيره وظروف الزَّمان غير المتمكنة لا تُضَاف إلى المفرد، و"أنْ" المفتوحة تجعل الفعل بعدها في تأويل المفرد؛ فلم

---

(١)البيت من البسيط وهومجهول القائل الصُريف: الفضة، وهو في الخزانة ١٢٤/٢ والاشباه والنظائر ٣٤٠/٣، ورواية الجمهور بالرفع على الاهمال.

(٢) البيت من الوافر وهولجابر بن رألان الطائي، أو لإياس بن الارث وهو في الخزانة ٥٦٧/٣.

(٣) البيت من الطويل وهو للمعلوط القريعي على السن: أي مع تقدم السن ، وهو في سيبوية ٣٠٦/٢.

(٤) البيت من الطويل . وهو مجهول القائل ورد في الجنى الداني ص٢١٠، وغضوب: اسم امراة لذا لم يصرف.

(٥) انظر مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، مرجع سابق، ج١، ص٣٦– ٣٧.

(٦) انظر الجنى الداني في حروف المعاني، ص٢١٠.

(٧) سورة العنكبوت الآية(٣٣).

تبق"لما" مضافة إلى الجمل؛ فلذلك حكموا بزيادتها وجعل الأخفش من زيادتها قوله تعالى:﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ ... ﴾[1].

وقوله تعالى:﴿ ...وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ... ﴾[2]. وقيل: بل هي مصدرية؛ والأصل وما لنا ألا نفعل، كذا فليست زائدة لأنها عملت النصب في المضارع[3].

إذاً وقوع"أنْ" بعد لمَّا التوقيتية هو المطرد والأكثر، ولها ثلاثة مواضع أخرى:

الأوَّل: أن تقع بعد لو وفعل القسم مذكوراً كقوله[4]:

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ الْتَقَيْنَا وَأَنْتُم لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

أو تقع بعد لو وفعل القسم متروكاً كقوله[5]:

أَمَا وَاللهِ لَوْ كُنْتَ حُرّاً وَمَا بِالحُرِّ أَنْتَ وَلَا العَتِيقِ

والثاني: وهو نادرٌ وشاذٌ وهو أنْ تقع"أنْ" بين الكاف ومخفوضها كقوله[6]:

فَيَومٌ تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقسَّم كَأنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلَى وَارِقِ السَّلَم

في رواية من جَرَّ الظبية، ولا تعمل"أنْ" شيئاً وفائدة زيادتها التوكيد كبقية الأدوات الزائدة.

والثالث: وقوعها بعد"إذا" كقوله[7]:

فَأَمْهِلْهُ حَتَّى إِذَا أنْ كَأَنَّهُ مُعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرُ

ولا معنى ل"أنْ" الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد، وزعم الزمخشري أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر فقال في قوله تعالى:﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ ... ﴾[8].

---

(١) سورة إبراهيم الآية(١٢).

(٢) سورة البقرة لآية(٢٤٦).

(٣) انظر البرهان في علوم القرآن، مرجع سابق، ج٣، ص٧٦.

(٤) البت من الطويل وهو للمسيب واسمه"زهير بن علس" ويُروى وأُسم لو أنا التقينا، ولا شاهد فيه حينئذٍ وهو في سيبويه ١/ ٤٥٥. والخزانة ١٤٥/٤.

(٥) البيت من الوافر ،ولم يُعرف قائله والعتيق: هو الكريم، وجواب لو محذوف، اي"لقاومتك" وفي البيت شاهد على تقديم خبر"لما" وقد ورد في الانصاف ٢٠٠/١ والجنى الداني ص٢٢٢.

(٦) المقسَّم: الجميل، تعطو: تتناول اطراف الشجر والبيت لياغث أوعلياً أو وأرقم البشكرى، وهو في سيبويه ٢٨١/١ والخزانة ٤/ ٣٦٤.

(٧)البت من الطويل لأوس بن حجر في ديوانه ص٧١. وصواب القافية غارف، والضمير في أمهله يعود إلى الصّيد في البيت الذي قبل هذا .

(٨) سورة العنكبوت الآية(٣٣).

أُدخلت"أنْ" في هذه القصة، ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ... ﴾[١]تنبيهاً وتأكيداً على أن الإساءة كانت تعقب المجيئ، فهي مؤكدة في قصة لوط للاتصال واللزوم، ولا كذلك في قصة إبراهيم إذا ليس الجواب فيها كالأوَّل.

وقال الشلوبين[٢]: لمَّا كانت أنْ للسبب في"جئت أن أعطي" أي: للإعطاء، أفادت هنا أنَّ الإساءة كانت لأجل المجيئ، وتعقبه، وكذلك في قولهم:"أما والله لو فعلتَ لفعلتُ" أكدت أنَّ ما بعد لو هو السبب في الجواب[٣].

زيادة"لا":

وأمَّا"لا" الزائدة فلها ثلاثة اقسام:

الأول: أن تكون زائدة من جهة اللفظ فقط، كقولهم:"جئت بلا زادٍ" و"غضبت من لا شيءٍ"، و"لا" في ذلك زائدة من جهة اللفظ؛ لوصول عمل قبلها إلى ما بعدها، وليست زائدة من جهة المعنى، لأنها تفيد النفي.

وشذَّ إعمالها عن بعض العرب كقولهم:"جئت بلا شيءَ"، بالفتح على تركيب الاسم مع"لا"، وجعلها عاملة، وهو نادر لما فيه من تعليق حرف الجر عن العمل[٤].

الثاني: أن تكون زائدة لتوكيد النفي، فتُزاد مع الواو بعد النفي كقوله تعالى:﴿ وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ... ﴾[٥]؛ لأن استوى من الأفعال التي تطلب اسمين؛ أي: لا تليق بفاعل واحد نحو: "اختصم" فعُلم أنَّ"لا" زائدة، وقيل: دخلت في السَّيئة لتُحقق أنه لا تساوي الحسنة السَّيئة، ولا السَّيئة الحسنة[٦].

ومثله قوله تعالى:﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [٧]. ف"لا" زائدة لتوكيد النفي، قالوا: وتعيَّن دخولها في هذه الآية لئلاَ يُتوهم عطف"الضالين" على" الذين"[٨].

---

(١) سورة هودالآية(٦٩).

(٢)هو عمربن محمدبن عمربن عبد الله الأزدي، أبو علي الشلوبين (٥٦٢.٦٤٥هـ)مولده ووفاته بإشبيلية كان من كبارالعلماء بالنحو واللغة، من مؤلفاته(القوانين)و(شرح المقدمة الجزولية)و(حواشٍ على كتاب المفصل للزمخشري)انظر ترجمته في (انباه الرواة على أنباه النحاة٢/٢٣٢)

(٣)انظر مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، مرجع سابق، ج١، ص٤٦ –٤٧ .

(٤)انظر الجنى الداني في حروف المعاني، مرجع سابق، ص٣٠٣.

(٥)سورة فصلت الآية(٣٤).

(٦) انظر البرهان في علوم القرآن، مرجع سابق، ج٣، ص٧٨.

(٧) سورة الفاتحة الآية(٧).

(٨) انظر الجنى الداني في حروف المعاني، مرجع سابق، ص٣٠٣.

الثالث: أنْ تكون زائدة، دخولها كخروجها وهذا مِمَّا لا يُقاس عليه، ومنه قول الشاعر[١]:

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى فَاعْتَرَتْنِي صَبَابَةٌ وَكَادَ ضَمِيرُ الْقَلْبِ لَا يَتَقَطَّعُ

ومن زيادة"لا" قوله تعالى:﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ... ﴾[٢] أي: ليعلم نص على ذلك الأئمة، وجعل كثير منهم"لا" زائدة في قوله تعالى:﴿ وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾[٣].

ففي الآية الأولى زيدت"لا" بعد"أنْ" المصدرية في قوله تعالى:"﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ ... ﴾ولولا تقدير الزيادة لا عكس المعنى، فزيدت"لا" لتوكيد النفي.

قال الشلوبين: وأما زيادة"لا" في قوله تعالى:"لئلا يعلم أهل الكتاب" فشيء متفق عليه؛ وقد نصَّ عليه سيبويه، ولا يمكن أن تُحمل الآية إلا على زيادة"لا" فيها لأن ما قبله من كلام وما بعده يقتضيه.

ويدلُّ على ذلك قراءة ابن عبَّاس وعاصم لقوله تعالى "ليعلم أهل الكتاب"، وقرأة ابن مسعود وابن جُبير:"لكي يعلم" وهاتان القراءتان تفسير لزيادتها؛ وسبب النزول يدل على ذلك أيضاً؛ وهو أن المشركين كانوا يقولون: إن الأنبياء منا، وكفروا مع ذلك بهم، فأنزل الله تعالى:"لئَلا يعلم أهل الكتاب" ومنه:﴿ ...مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ ... ﴾[٤]، وليس المعنى ما منعك من ترك السجود؟ فانه ترك، فلا يستقيم التوبيخ عليه[٥]. وليست زيادتها بعد حرف العطف مسبوقة بالنفي فقط؛ بل وردت زيادتها بعد حرف العطف وهي مسبوقة بالإثبات فمن الأُولى قول الشاعر[٦]:

وَمَا هَجَرْتُكِ بَلْ زَادَنِي شَغَفاً هَجْرٌ وَبُعْدٌ تَرَاخَى إِلَى أَجَلِ

والثانية كقول الآخر[٧]:

وَجْهُكَ الْبَدْرُ، لَا، بَلِ الشَّمْسُ لَوْلَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسَ كَسْفَةٌ أَوْ أُفُول

---

(١) البيت من الطويل وهوبلا نسبة في الجنى الداني ص٣٠٢،الصبابة: حرارة الشوق

(٢) سورة الحديد الآية(٢٩).

(٣) سورة الأنبياءالآية(٩٥).

(٤) سورة ص الآية(٧٥).

(٥)انظر البرهان في علوم القرآن، مرجع سابق، ج ٣، ص٧٨ –٧٩.

(٦)البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٤٢٩/٢، والمغني ١٣/١.

(٧)البيت من الخفيف وهوبلا نسبة في شرح الأشموني ٤٢٨/٢، وهمع الهوامع١٣٦/٢.

حيث جاءت"لا" زائدة في البيتين وهي مسبوقة بالنفي في البيت الأول، والإثبات في الثاني[١].

زيادة"ما" الحرفية":

وأمَّا"ما" الزائدة فلها أربعة أقسام:

الأوَّل: أن تكون زائدة لمجرد التوكيد، وهي التي دخولها في الكلام كخروجها، نحو قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ... ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿ ... عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾[٣].

الثاني: أن تكون كافة وهي التي تقع بعد"إنَّ" وأخواتها، وهي حينئذٍ تزيل اختصاصها بالأسماء، وذلك نحو قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[٤]، وبعد رُبَّ وكاف التشبيه في الأكثر.

ويُضاف إلى ذلك من حروف الجر"من" و"عن" و"الباء" كافة تارة، وغير كافية تارة أُخرى، فالكافة تكف عن عمل الرفع والنصب، فمن مجيئها كافة في أخوات:"إنَّ" قوله تعالى:﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ ... ﴾ [٥].

ومثلها في قوله تعالى:﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ... ﴾[٦] يقول الزجَّاج في هذه الآية:"ما لغوٌ في اللفظ، إذ المعنى: فبنقضهم ميثاقهم"، فكما أن"حقاً" لتوكيد الأمر، فكذلك"ما" دخَلت للتوكيد[٧]. وجعلوا منها: ﴿ ...إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ... ﴾[٨] ويُحتمل أن تكون موصولة بمعنى"الذي" و"العلماء" خبر، والعائد مستتر في"يخشى" وأُطلقت"ما" على جماعة العقلاء، كما في قوله تعالى:﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ﴾[٩] .

وإمَّا أن تكون عن عمل الجر كقوله تعالى: ﴿ ...ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ... ﴾[١٠]، وقيل: بل موصولة؛ أي:"كانت لهم آلهة".

---

(١) انظر جامع الدروس العربية، مرجع سابق، ص١٨٩.

(٢) سورة آل عمران الآية(١٠٩).

(٣) سورة المؤمنون الآية(٤٠).

(٤) سورة النساء الآية(١٧١).

(٥) سورة الأنفاال الآية(٦).

(٦)سورة النساء الآية (١٥٥)

(٧) معاني القرآن وإعرابه: الزجاج أبي اسحق إبراهيم بن السري المتوفي سنة ٣١١هـ، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م"عالم الكتب بيروت" ج٢، ص١٢٧.

(٨) سورة فاطر الآية(٢٨).

(٩) سورة النساء الآية(٣).

(١٠) سورة الأعراف الآية(١٣٨).

وذكر ابن مالك أنها قد تكون الباء، وتُحدث فيها معنى التقليل. وقد جاءت"ما" الكافية أيضاً بعد"قلَّ" إذارأريد به النفي، نحو:"فلَّما يقول ذلك أحد".

الثالث: أن تكون زيادتها عوضاً وهي ضربان: عوضاً من فعل، وعوضاً من إضافة، فالأول: كقولهم:"أما أنت منطلقاً انطلقت" والأصل: لأن كنت منطلقاً انطلقت، فحذفت لام التعليل وحذفت كان، فانفصل الضمير المتصل بها لحذف عامله، وجِيئَ ب"ما" عوضاً من"كان".

والثاني كقولهم:"حيثما" و"إنما"، و"إذما" و"ما" فيها عوض من الإضافة، لأنها قُصد الجزم بهما قطعاً عن الإضافة، وجيئَ ب"ما" عوضاً منها، وجعل بعضهم"ما" في قول امرئ القيس(١):

أَلَا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ وَلَا سِيَّمَا يَوْماً بِدَارَةِ جُلْجُلِ

حيث جيئ ب"ما" عوضاً من الإضافة ونصب"يوماً" على التمييز(٢):

الرابع: أن تُزاد منبهة على وصف لائق وهي ثلاثة أقسام: قسم للتعظيم والتهويل: كقول الشاعر(٣):

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

وقسم يُراد به التحقير كقولك لمن سمعته يفْخَر بما أعطاه: وهل أُعطيت إلاعطية ما؟ وقسم لا يُراد به تعظيم ولا تحقير، ولكن يُراد به التنويع، كقولك: ضربته ضرباً ما، أي: نوعاً من الضرب.

وزيد في أقسام الزائدة قسمين آخرين:

أحدَهما: أن تكون مهيئة، وهي الكافة لإنَّ وأخواتها، ول"رُبَّ" إذا وليها الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿ ...إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ... ﴾(٤)،﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ... ﴾ (٥).

ف"ما" هنا مهيئة لأنَّها هيأت هذه الألفاظ لدخولها على الفعل، ولم تكن قبل ذلك صالحة للدخول عليه، لأنها من خواص الأسماء(٦).

وبالرجوع إلى المهيئة نجدها نوع من أنواع الكافة، فكل مهيئة كافة لا العكس.

---

(١) البيت من الطويل وهولامرئ القيس في ديوانه ص١٠،والجنى الداني ٣٣٤.

(٢) راجع البرهان في علوم القرآن، مرجع سابق، ج ٣، ص٧٦، والجنى الداني في حروف المعاني، مرجع سابق، ص٣٣٢.

(٣) البيت من الوافر ، وهو لأنس بن مدركة ، وهوفي الحيوان ٨١/٣.

(٤) سورة فاطر الآية(٢٨).

(٥) سورة الحجر الآية(٢).

(٦)الجنى الداني، ص٣٣٥.

والقسم الآخر: أن تكون مسلِّطة، وهي ضد الكافة، وهي التي تلحق"حيث" و"إذا" فيجب لها بهما العمل. و"ما" في"حيث" و"إذا" عوضاً من الإضافة وشرطاً في الجزم بهما لذا سُمِّيت مسلِّطة.

وقد تُزاد"ما" بعد"رُبَّ" كافة وغير كافة، فمثالها غير كافية قول الشاعر[١]

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ، بِسَيْفٍ، صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ

ومن الكافة قول الشاعر[٢]:

رُبَّمَا الْجَامِلُ المُؤَبَّل فِيهِم وَالعَنَانِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ

فجاءت"ما" كافة ل"رُبَّ" عن عملها[٣]. ودخول"ما" بعد حروف الجر"الباء، ومن، وعن" يختلف عن دخولها على"رُبَّ" فمجيئها بعد هذه الحروف لا يكفُّها عن العمل ولايزيل اختصاصها بالأسماء، مثل قوله تعالى:﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ... ﴾[٤]، ومثله قوله تعالى:﴿ مِّمَّا خَطِيٰٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا ﴾[٥].

وتُزاد كذلك بعد أدوات الشرط الجازمة مثل قوله تعالى:﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ... ﴾[٦] وقوله تعالى:﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً ... ﴾[٧]، أصلها إن ما.

وتُزاد بعد الحروف الناسخة"إنَّ وأخواتها" فتكفها عن العمل، وتزيل اختصاصها بالأسماء.

وتُزاد بعد اسم الفعل"شتان" فلا تكفه عن العمل، تقول:" شتان ما زيدٌ وعمرٌ" ومن الخطأ القول[٨]:

زيادة"ال":

أما"ال" فهي تكون على ثلاثة أوجه:

تكون اسماً موصولاً، وتكون حرف تعريف، وتكون زائدة، و الزائدة نوعان: لازمة وغير لازمة، فالأولى: كالتي في الأسماء الموصولة، على القول بأن تعريفها بالصلة، وكالواقعة في الأعلام،

---

(١)البيتمن الخفيف هو لعدي بن الرِّعلاء ورد في الهمع ٣٨/٢.

(٢)البيت من الخفيف وهو لأبي داوود الإبادي،وقد ورد في شرح المفصل ٢٩/٨ ،والجامع :القطيع من الإبل مع رعاتها، والمؤبل: المعد للقنية، يُقال: ابله مؤبلة: إذا كانت للقنية، والضانيج: جياد الخيل، والمهار: جمع مهر.

(٣) انظر الجنى الداني، مرجع سابق، ص٤٥٥- ٤٥٦..

(٤) سورة آل عمران الآية(١٥٩).

(٥) سورة نوح الآية (٢٥)

(٦) سورة النساء الآية(٧٨).

(٧) سورة الأنفال الآية(٥٨).

(٨) انظر معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية،مرجع سابق، ص٣٣٥ -٣٣٨.

بشرط مقارنتها لنقلها، كالنصر، والنعمان، واللات، والعُزَّى، أو لارتجالها كالسموأل، أو لغلبتها على بعض مَنْ هي له في الأصل، كالبيت للكعبة، وطيبة للمدينة والنجم للثريا، وهذه في الأصل لتعريف العهد.

والثانية نوعان: كثيرة واقعة في الفصيح وغيرها.

فالأولى: الداخلة على علم منقول من مجرد صالح لها ملموح أصله، نحو:"حارث" و"عباس" و"ضحاك"، فتقول فيه"الحارث" و"العباس" و"الضحاك"، ويُتوقف هذا النوع على السماع، ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك في نحو"محمد" و"معروف" و"أحمد".(١)

زيادة اللام المفتوحة وهي"لام الابتدائية":

زيادة اللام خبر"لكنَّ" من المسائل المشهورة التي اختلف فيها البصريون والكوفيون، وقد منع البصريون ذلك، وأجازه الكوفيون، محتجين على ذلك بجواز زيادة اللام في خبر"إنَّ" نحو: ما قام زيدٌ لكنَّ عمراً لقائم، واستدلَّ الكوفيون بالنقل والقياس على صحة قولهم، أما النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها، قال الشاعر: (٢)

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي وَلَكَنَّنِي مِنْ حُبِّها لَعَمِيدُ

وأمَّا القياس: فلأنَّ الأصل في"لكنَّ" "إنَّ" زيدت عليها"لا" و"الكاف"؛ فصارتا جميعاً حرفاً واحداً كما زيدت عليها اللام والهاء في قول الشاعر(٣):

لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسَيَّةٍ لَوَسيمةٍ على هَنَواتٍ كاذبٍ من يَقُولُها

فزاد اللام والهاء على"إنَّ" فكذلك هاهنا: زاد عليها لا والكاف، فإن الحرف قد يوصل في أوَّله وآخره، فما وصلت في أوَّله نحو"هذا وهذاك"

---

(١) انظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج٢، ص٦٢.

(٢)البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٨/٤.

(٣) البيت من الطويل وقدورد بلا نسبة في اللسان ٦٣٥/١٢.

المبحث الخامس

الدلالة النحوية للفعل المتعدِّي المزيد

الأفعال من جهة العمل تنقسم إلى متعدٍّ ولازمٍ؛ فالمتعدِّي: هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر، نحو:"ضربت زيداً"، واللازم: ما ليس كذلك؛ وهو: مالايصل إلى مفعوله إلا بحرف جر نحو:"مررت بزيد" أو لا مفعول له نحو:"قام زيد".

ويُسمَّى ما يصل إلى مفعول بنفسه: فعلاً متعدياً، وواقعاً، ومُتجاوزاً، وما ليس كذلك يسمى لازماً وقاصراً وغير متعدٍّ، ويسمى متعدياً بحرف جر.

وعلامة الفعل المتعدِّي أن تتَّصل به "هاءٌ" تعود على غير المصدر وهي هاء المفعول به، نحو:"الباب أغلقته". واحترز ب "هاء" غير المصدر من "هاء" المصدر؛ فإنها تتصل بالمتعدي مثل "الضرب ضربته زيداً" أي ضربت الضرب زيداً، ومثال المتصلة باللازم"القيام قمته" أي: قمت القيام(١).

وعرَّفه ابن يعيش في شرح المفصل بقوله:"فالمتعدي ما يفتقر وجوده إلى محلّ غير الفاعل، والتعدِّي: التجاوز، يُقال: عدا طوره، أي: تجاوز حدَّه، أي: أن الفعل تجاوز الفاعل إلى محل غيره، وذلك المحل هو المفعول به، وهو الذي يحسن أن يقع في جواب" بمن فعلت؟" فيُقال:"فعلتُ بفلان"، فكل ما أنبأ لفظه عن حلوله في حَيِّز غير الفاعل، فهو معتدٍّ، نحو: ضرب، وقتل ألاترى أن الضرب، والقتل يقتضيان مضروباً ومقتولاً ومالم يُنبئ لفظه عن ذلك فهو لازم غير متعد نحو:"قامَ وذهب"، ألا ترى أن القيام لا يتجاوز الفاعل وكذلك الذهاب، ولذلك لا يُقال هذا الذهاب بمن وقع"(٢).

والأصل في هذه المسالة نسبة الفعل إلى الفاعل، ثُمَّ إنَّ فعل الفاعل قد يفتقر إلى محلٍّ مخصوص يباشره مقصوراً عليه مثل: ضرب زيدٌ عمراً، وقد يُحدث الفاعل الفعل لغيره بحيث يصير المحدث له الفعل، فاعلاً به كقولك: أضربت زيداً عمراً ، أي: مكنته من إيقاع الضرب به، فأنت فاعل التمكين من الضرب، و"زيد" مفعول هذا التمكين، و"الضرب"الممكن منه حاصلٌ من زيد في عمرو، ف"زيد" فاعله، و"عمرو" مفعول به.

---

(١) انظر شرح ابن عقيل على ألفية اب مالك، مرجع سابق، ج١، ص٥٣٣ -٥٣٤.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش، مرجع سابق، ج٧، ٦٤.

وقد يكون فعل الفاعل متعلقاً بشيئين لا يتحقق بدونهما كقولك: أعطيت زيداً درهماً، فالإعطاء من الفاعل لايتم إلا بالآخذ والمأخوذ، إلَّا أنَّ أحد الشيئين مفعول الإعطاء، وفاعل الأخذ، والآخر مفعول لاغير[١].

وإذا أردت أن تُعدِّي ما كا لازماً غير متعد إلى مفعول كان ذلك بزيادة أحد هذه الأشياء الثلاثة: وهي: الهمزة، وتضعيف العين، وحرف الجر.

أمَّا الأول وهو زيادة الهمزة في أوَّله، فنحو:"ذهب وأذهبته"، و"خرج وأخرجته"، قال تعالى: ﴿ ...أَذۡهَبۡتُمۡ طَيِّبَٰتِكُمۡ فِي حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنۡيَا ... ﴾ [٢] وقوله: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَ أَبَوَيۡكُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ ﴾ [٣].

ألا ترى أنه حدث بدخول الهمزة تعدٍ لم يكن قبل[٤].

وقد عدَّ السُّيوطي معدِّيات الفعل اللازم بسبعة فزاد الأمر تفصيلاً، وهي في معظمها داخلة في باب الزيادة، وهي على النحو التالي:

إحداها: همزة أفعل كذهب زيدٌ، وأذهبت زيداً.

الثاني: ألف المفاعلة كجلس زيدٌ، وجالست زيداً.

الثالث: صوغه على استفعل للطلب والنسبة للشيء كاستخرجت المال، واستقبحت الظلم.

الرابع: تضعيف العين كفرح زيدٌ وفرَّحت زيداً[٥].

وفيما يأتي تفصيل لأسباب التعدية بالزيادة:

أولاً: التعدية بزيادة همزة في أوَّل الفعل:

تسمى هذه الهمزة همزة النقل، وهي تنقل معنى الفعل إلى مفعوله، ويصير الفاعل بها مفعولاً، وهي قياسية في الفعل اللازم والمتعدي إلى واحد، وقد قرر مجمع اللغة العربية أن تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة قياسية[٦].

---

(١) انظر اللباب في علل البناء والإعراب، مرجع سابق، ج١، ص٢٥٥.

(٢) سورة الأحقاف الآية(٢٠).

(٣) سورة الاعراف الآية (٢٧)

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش، مرجع سابق، ج٢، ص٦٥.

(٥) انظر الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ج٢، ص٨٥.

(٦) انظر تكميل شرح ابن عقيل، مرع سابق، ج١، ص٣٧٦.

ومن ذلك قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ﴾[1]، فقد نُقل الفعل ذهب من اللزوم إلى التعدِّي بأن زيدت همزة في أوَّله: "أذهب يُذهب". والأكثر في التعدية أنْ تكون بهذه الهمزة التي تكون للنقل والتعدية معاً، وذلك إذا كان الفعل في أصله ثلاثياً لا يتعدَّى، فيصير بالهمزة رباعياً يتعدَّى، ويكون متعدَّياً إلى واحد، فيصير متعدِّياً إلى اثنين، ويكون إلى اثنين فيصير إلى ثلاثة، وذلك نحو:"قام زيدٌ، وأقمت زيداً، وكُرم زيد وأكرمته، ولمت زيداً مطلقاً، وأعلمت زيداً وعمراً منطلقاً، قال تعالى:﴿ وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [2]. والأصل: ترفوا[3]

وينبغي التنبيه إلى أنَّ همزة"أفعل" مزيدة لغير الإلحاق، ولكنها غير محصورة في التعدية فقط؛ وانما قد تُزاد لمعانٍ أخرى، فهي إن لم تكن كذلك أو للإلحاق كانت عبثاً، فإذا قيل مثلاً: إنَّ "أقال" بمعنى "قال"، فذلك منهم تسامح في العبارة، وذلك على نحو ما يُقال:إنَّ "الباء في قوله تعالى:﴿ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[4] ومن فيقوله تعالى:﴿ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[5] ما من إلاه" زائدتان، لمَّا لم تفيدا فائدة زائدة في الكلام سوى تقدير المعنى الحاصل وتأكيده، فكذا لا بد في الهمزة في"أقالني" من التأكيد والمبالغة[6].

والأغلب في هذه الأبواب أنْ لا تنحصر الزيادة في معنى واحد؛ بل تجيءُ لمعانٍ على البدل، كالهمزة في"أفعل" تُفيد النقل، والتعريض، وضرورة الشيءِ ذا كذا، وكذا"فَعَّل" وغيرها.

وليست هذه الزيادات قياساً مطَّرداً، فليس لك أن تقول مثلاً في"ظَرُف": "أظرف" وفي"نصر" "أنْصرُ"، ولهذا رُد على الأخفش في قياس"أظنَّ" و"أحسب" و"أخال" على "أعلم" و"أرى"، وكذا في غير ذلك من الأبواب بل يُحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين وكذا استعماله في المعنى المُعيَّن.

فكما أنَّ لفظ"أذهبَ" و"أدخل" يُحتاج فيه إلى السماع، فكذا معناه الذي هو النقل مثلاً، فليس لك أن تستعمل"أذهب: بمعى"أزال" لذهاب أو عرَّض للذهاب، أو نحو ذلك.

---

(١)سورة الأحزاب الآية(٣٣).

(٢) سورة المؤمنون الآية(٣٣).

(٣) انظر رصف المباني في حروف المعاني، مرجع سابق ،ص٥٠.

(٤)سورة الإسراء الآية (٩٦)

(٥) سورة آل عمران الآية(٦٢)

(٦) انظر شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق، ج١، ص٨٣.

والأغلب أن تجيءَ هذه الأبواب مماجاء منه فعل ثلاثي، وقد تجئُ مما لم يأت منه ذلك نحو:"ألجم"و"أسحم" ونحو ذلك[١]

ثانياً : التعدية بزيادة حرف بالتضعيف:

ويكون ذلك بتضعيف الحرف الثاني من الفعل، ويُشترط في هذا الحرف أن لا يكون همزة، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ... ﴾[٢]، فالفعل"يسير" لازم في أصله، ولكن ضُعِّف حرفه الثاني فقيل"يُسَيِّر" فأصبح متعدَّياً، فنصب الضمير"كم"، ومثله قوله تعالى:﴿ وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ ... ﴾[٣]، فالتضعيف جعل الفعلين السابقين متعدَّيين[٤].

وزعم أبو علي الفارسي أن التضعيف في قوله تعالى:﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ .. . ﴾ زعم أن التضعيف هنا للمبالغة لا للتعدية لقوله:"سرت زيدا" وقوله[٥]:

فَلَا تَجْزَعَنَّ مِنْ سِيرَةٍ أَنْتَ سِرْتَهَا فَأَوَّلُ رَاضٍ سُنَّةً مَنْ يَسِيرُهَا

وفيه نظر؛ لأنَّ"سرته" قليل، و"سيرته" كثير بل قيل: إنه لا يجوز"سرته"، وإنه في البيت على إسقاط الباء توسعاً، وقد اجتمعت التعدية بالباء والتضعيف في قوله تعالى:﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴾[٦].

وزعم الزمخشري أنَّ بين التعديتين فرقاً؛ فقال: لما نُزِّل القرآن منجماً والكتاب جملة واحدة جيئَ ب"نزَّل" في الأول، و"أنزل" في الثاني لأنه أراد بالأوَّل أنزله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا في ليلة القدر، وأراد بالثاني تنزيله من السماء الدنيا إلى رسوله صلى الله عليه وسلم منجماً في ثلاثة وعشرين سنة.

والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر، وفي المتعدي لواحد، نحو:"علَّمته الحساب" و"فهمته المسألة" ولم يُسْمع في المتعدي إلى اثنين.

---

(١) انظر المرجع سابق، ج١، ص٨٣ – ٨٥.

(٢) سورة يونس الآية(٢٢).

(٣) سورة يس الآية(٦٩).

(٤) انظر الكفاف: كتاب يعيد صوغ قواعد اللغة العربية تأليف، يوسف الصيداوي، دار الفكر(دمشق)، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٦، ج١، ص٢٧٨.

(٥) البيت لزهير أبي سلمى في الأشباه والنظائر ٣٩٩/٢.

(٦) سورة آل عمران الآية(٣).

وزعم بعض النحويون أنه يجوز في"علَّم " المتعدية إلى اثنين أن يُنقل بالتضعيف إلى ثلاثة، ولا يُشهد له سماعٌ ولا قياس، وظاهر كلام سيبويه أنه سماعي مطلقاً وقيل: قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد(١).

والتضعيف في"فعُّل" الغالبة فيه أن يأت للتكثير، نحو:"غلقت الأبواب" و"وذبَّحت الغنم"، ومع ذلك تأتي"فَعَّل" للتعدية، ومعنى التعدية هنا كما كانت في"أفعل"، وهذا لا يتعدى إلى ثلاثة كما في"أفعل" إلا محمولاً على"أفعل" نحو:"حدَّث" و"خَبَّر" ويجيئُ "فَعَّل" لمعانٍ أُخرى(٢).

ثالثاً: التعدية بزيادة ألف المفاعلة:

ألف المفاعلة من الأمور التي يتعدَّى بها الفعل القاصر، تقول في"جلس زيدٌ ومشى وسار": "جالست زيداً، وما شيته، وسايرته".فصيغة"فاعَلَ" بزيادة الألف لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً، والاشتراك فيها معنىً، ولموافقة "أفعل" ذي التعدية، ومثال الاقتسام والاشتراك: "ضارب زيدٌ عمرا"، ف "زيدٌ وعمرو" شريكان في الفاعلية والفعولية، والاشتراك يجعل أحدَهما فاعلاً والآخر مفعولاً، وليس أحدُهما أولى من الآخر بالرفع، ولا بالنصب، ولو أُتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز.

وقد تتعدى صيغة"تَفَاعَل" دون التَّاء إلى اثنين مثل: "نازعْتُه الحديث" و"ناصَبْتُه البغضاء"، فتقول: "تنازعنا الحديث" و"تناصبنا البغضاء" وكذلك الأمر في"فَعَّل" بالتضعيف فبزيادة التاء تصير"تَفعَّل" فتقول في "علمته الرماية"، و"جنَّبته الشر"،: "تعلَّم الرماية" و"تجنَّب الشرَّ"، فإن كان"فاعَلَ" أو"فَعَّل" يتعدَّى دون التاء إلى واحدصار بالتاء لازماً، نحو: "ضارب زيدٌ عمراً"، و"تضارب زيدٌ وعمر"، ونحو: "أدَّبت الصبيَّ وتأدَّب الصبي".

إذاً من خلال ما سبق يمكننا القول بأن للزيادة أثرٌ في إعمال الأفعال اللازمة والمتعدية، وكذلك لها أثرٌ في سلب ما منحته للأفعال من دواع الإعمال، وهو ما ذكرناه في زيادة التاء على صيغتي"فَعَّل" و"فَعَّل" و"فاعل"، فجعلت المتعدي لازماً، والمتعدي إلى أكثر متعدياً إلى أفعل.

رابعاً: التعدية بصوغ الفعل على"استفعل":

للطلب أوالنسبة إلى الشيئِ كـ"استخرجت المال" و"استحسنت زيداً" و"استقبحت الظلم".

---

(١) انظر مغنى اللبيب، مرجع سابق، ج٢، ص٢٤٠ -٢٤١.

(٢)انظر شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق، ج١، ص٩٣.

وقد يُنقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين نحو:"استكبته الكتاب" و"استغفرت الله الذنب" وإنما جاز"استغفرت الله من الذنب" لتضمنه معنى"استتبت"؛ ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك وهذا قول ابن عصفور، وأما قول أكثرهم أن: استغفر من باب اختار فمردود[١].

والفعل المتعدي الذي ينصب مفعولين أحكامه في ثلاث مسائل: واجب، جائز، وممتع.

فالواجب: نصب المفعولين جميعاً مع تأخرهما بهذه الأفعال، وما اشتق منها من ماضٍ، ومستقبل، وحالٍ واسم فاعل، واسم مفعول، ومصدر.

ونُلاحظ هنا أنه لا خُصوصية للفعل المتعدي عن غيره، في نيابة المشتقات العاملة عمله عنه في العمل رفعاً للفاعل ونصباً للمفعول.

والحكم الجائز: أن يتقدم أحد المفعولين على الفعل فيجوز رفعهما ونصبهما جميعاً، نحو:زيدٌ ظننت عالمٌ، وزيداً ظننت عالماً، والنصب أجود، فإن تقدَّما جميعاً حسن الرفع وجاز النصب على ضعف نحو: زيدُ عالمٌ ظننت، وزيداً عالماً ظننت، ويجوز في المفعول الثاني ما جاز في خبر المبتدأ من حرف، وظرف، وجملة، وفعل، مثال ذلك ظننت زيداً في الدار، أو أمامك، أو أبوه قائمٌ، أو قام أو يقومُ[٢].

والممتنع أن تنصب هذه الأفعال المفعولين جميعاً إذا وليها أحد ستة أشياء[٣]: وهي أدوات الإستفهام، وإنَّ، وأنَّ مشددتين ومخففتين، ولام الابتداء، و"ما" التي للنفي، وإنَّ خفيفة بمعناها أيضاً، ومثال الاستفهام قوله تعالى: ﴿ ...لِنَعۡلَمَ أَيُّ ٱلۡحِزۡبَيۡنِ... ﴾[٤]. ومثال إنَّ وأنَّ قوله تعالى:﴿ ...وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ... ﴾[٥]. وقوله:﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ... ﴾[٦]، ومثاله ما التي للنفي"ظننت مازيدٌ بقائم"، ومثال لام الابتداء:" ظننت لزيدٌ قائم"، وإنْ التي للنفي: ظننت إنْ زيدٌ الاذاهب فهذه الستة متى وليت هذه الأفعال كفتها عن العمل، وهو التعدي إلى مفعولٍ واحدٍ وهو الجملة التي تقع بعد الفعل[٧] واعلم أنَّ الفعل المتعدي إذا كان يتعدَّى إلى مفعول تعدَّى إلى اسم فاعله، واسم

---

(١)انظر مغنى اللبيب، عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج٢، ص٢٣٩ – ٢٤٠.

(٢)انظر كتاب التهذيب الوسيط في النحو،مرجع سابق، ص٤٧.

(٣) وهذا ما يسمى بالتعليق وهوابطال العمل لفظاً لا محلاً لمجئ ماله صدر الكلام بعده، ويكون في أفعال القلوب.

(٤) سورة الكهف الآية(١٢).

(٥) سورة المنافقون الآية(١).

(٦) سورة المجادلة الآية(٧).

(٧) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

مفعوله، واسم مصدره إلى مفعول واحد، وهكذا في التِّعدي إلى اثنين وثلاثة، ولكن يُشترط في اسم الفاعل، واسم المفعول أن يكونا مستقلين أو مقدَّرين بالحال(١).

وكما يتعدى اللازم إلى مفعول واحدٍ بالهمزة أو التضعيف، والمتعدي إلى واحد إلى مفعولين بهما، يتعدى المتعدي إلى اثنين إلى ثلاثة بهما، والمجمع عليه من هذا النوع هو "أعلم"، و"أرى" نحو: أعلمتُ التلميذَ النحوَ نافعاً، والمفعول الأول فاعلٌ في باب علم، والأخيران مفعولان فلهما هنا ما لهما هناك.

وزاد سيبويه"نبَّأ" وابن هشام"أنبأ"والكوفيون"حدَّث"، والفرَّاء"خبَّر" و"أخبر" ويجوز حذف هذه المفاعيل كلها أونصفها لدليل، وأمَّا بدونه ففيه خلاف، والأكثرون على جواز حذف الأول بشرط بقاء الأخرين، والأخرين بشرط بقاء الأوَّل.

وأقصى ما يتعدى إليه الفعل من المفعول به – بواسطة همزة التعدية – ثلاثة مفاعيل نحو:أريتُ عمراً زيداً كريماً.

ويجوز حذف المفاعيل الثلاثة أو بعضها لدليل، كقولك لمن قال: أأعلمتَ زيداً عمراً قائماً.

تقول: أعلمتُ.

وأمَّا: الحذف لغير دليل ففيه مذاهب أحدها وعليه الأكثرون، ورجحه ابن مالك يجوز حذف الأول بشرط ذكر الأخيرين، أو الأخيرين بشرط ذكر الأوَّل، كقولك: أعلمتُ زيداً، بحذف الثاني والثالث، إذ لم يخل الكلام من الفائدة بذكر المُعْلَم به في الصورة الأولى، والمُعْلَم في الصورة الثانية.

والثاني: لا يجوز حذف الأوَّل، ولا الاقتصار عليه وحَذْف الأخرين بل لابدَّ من الثلاثة؛ لأن الأول كالفاعل، فلا يُحذف، والآخرين كهما في باب ظنَّ ورجحه ابن عصفور(٢). والثالث: وهو الوجه الذي يُجوز حذف الأول فقط مع ذكر الأخرين، ولا يجوز حذف الأخرين دون الأول، ولا حذف الثالث، ولا حذف الأوَّل واحد الأخرين، ولا حذف أحد الأخرين فقط. والمذهب الرابع: حَذْف الأخرين فقط لأنهما في حكم مفعولي ظن، ولا يجوز حذف الأوَّل لأنه في حكم الفاعل(٣).

---

(١) انظر كتاب التهذيب الوسيط في النحو، مرجع سابق، ص٤٨.

(٢) انظر الفرائد الجديدة: تحتوي على نظم الفريدة وشرحها المطالع السعيدة وكلاهما للشيخ عبد الرحمن الأسيوطي المتوفي سنة ٩١١هـ، والمواهب الحميدة للشيخ عبد الكريم المدرس، (د، ط) (د،ت) ج١، ص٣١٠ – ٣١١.

(٣) انظر كتاب التهذيب الوسيط في النحو، ج١، ص٣١٢.

وذهب ابن جني إلى أنَّ المألوف هو نقل الفعل اللازم بالهمزة فيكون متعدِّياً وهكذا، ولكنَّ القضية تكون معكوسة فنجد أحياناً أن"فَعَلَ" متعدِّياً، و"أفْعَل"غير متعدٍ، وضرب على ذلك أمثلة منها:"أجفل الظليم" و"جفَلته" و"أشنق البعير" إذا رفع رأسه و"شنقته" و"أنزف البئر" إذا ذهب ماؤُها و"نزفتها"و "أقشع الضيم" و"قشعته الريح" و"أنسل ريش الطائر" و"نسلته" ، وعلل ابن جني لذلك بقوله:"وعلَّة ذلك عندي أنه جعل تعدى" فعلت " وجمود "أفعلت" كالعوض لفعلت من غلبة أفعلت لها على التعدِّي نحو:"جلس وأجلسته...كما جعل قلب الياء واو في التقوى والرعوى" وهذا التعليل لايُعد تعليلاً لغوياً ويفسر لزوم"أفعل" بأنها انعكاس لفعل، فاجفل الظَّليم كناية عن جفل الظَّليم نفسه(١).

(١) انظر أبنية الفعل دلالاتها وعلاقاتها: أبو أوس ابراهيم الشمسان الاستاذ بجامعة الملك سعود، (د. ط)، ص٧٣ – ٧٤.

المبحث السادس

الدلالة النحوية للزيادة في الأفعال الخمسة

الحديث عن الأفعال الخمسة لابُدَّ له أنْ يُسبق بحديث عام عن الفعل المضارع بصورة عامَّة لأن الأفعال الخمَّسة هي المضارع نفسه، ولكن فاعله ضمير اثنين، أو جماعة، أو مخاطب مؤنث لحقته معه في حالة الرفع نون مكسورة بعَد الألف، مفتوحة بعد أختيها، كقولك:"هما يفعلان" و"أنتما تفعلان" و"هم يفعلون" و"أنتم تفعلون" و"أنت تفعلين" وجعل في حال النصب كغير المتحرك فقيل:"لن يفعلا" و"لن يفعلوا" كما قيل:"لم يفعلا" و"لم يفعلوا"(١).

وقال الرضي في شرح الكافية:"بأن المضارع هو الفعل الذي أشبه الاسم، لأنه لم يُسمَّ مضارعاً إلا لهذا؛ ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة، مشتقة من"الضَّرع"، كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما أخوان رضاعاً وزيادة حروف"نأيت" على أوَّل الماضي مع تغيير بعض حركاته سبب محصَّل لجهة مشابهة المضارع للاسم"(٢).

ويستنتج الباحث من ذلك أن الأحكام التي اكتسبها المضارع بأن صار معرباً مميزاً عن الماضي، ما اكتسبها إلا بعد أن صار مزيداً بأحرف المضارعة"نأيت"، فصار مشابهاً للاسم بهذه الأحرف*

فبذا يُمكن القول بأن المضارع هو: ماتعتقب في صدره الهمزة، والنون، والتاء، والياء وذلك قولك للمخاطب، أو الغائبة:"تَفعل"، وللغائب:"يَفعل"، وللمتكلم"أفعل" وله إذا كان معه غير واحد أو جماعة:"يَفعل" وتسمى الزوائد الأربع ويشترك فيها الحاضر والمستقبل ودخول اللام عليه كما في" ليفعل" مخلصة للحال كالسين وسوف للاستقبال، وبدخولهما عليه قد ضارع الاسم فأُعرب بالرفع، والنَّصب، والجزم مكان الجر(٣).

---

(١) انظر المفصل في صنعة الإعراب، مرجع سابق، ص٣١٤.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب، مرجع سابق، ج٤، ص١١.

*قيل إن المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء نحو:"إنّ زيداً ليخرج" كما تقول:"إنّ زيداً لخارج"، ولا يقُال:"إنّ زيداً لخرج" فهذه اللام الداخلة في"حيّز"إن"أصلها أن تدخل في المبتدأ ثم تأخرت عن الابتداء لدخول"إن" فهي تدخل على الاسم أو على ما أشبه الاسم، مراعاة لأصلها، وهو المبتدأ، ورأي الكوفيين أن المضارع رفع أصالة لا مشابهة ذلك أنه قد تتوارد عليه المعاني المشتركة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه، فيحتاج إلى اعرابه المشترك، فيُعين المضارع تبعاً لتعينه، وذلك نحو قولك:"لا تضرب" رفعه مخلص لكون"لا" للنفي دو النهي وجزمه دليل كونها للهي، وقولك:"لا تأكل السمك وتشرب اللبن" فنصب"تشرب" دليل على كو الواو للعطف.(راجع المرجع السابق الصفحة نفسها)

(٣)انظر المفصل في صنعة الإعراب، مرجع سابق، ص٣١٤.

وحروف المضارعة هذه لا تكون بالمضارع إلا باعتبار معانيها، وإلا، ففي أول"أكرَمتْ" همزة وليست للمتكلم لثبوتها مع الغائب والمخاطب فلا يكون الفعل بسببها مضارعاً.

فالهمزة للمتكلم الوحد مذكراً كان أو مؤنثاً، وخُصَّت الهمزة بالمتكلم لوجين:

أحدُهما: أنها أوَّل الحروف مخرجاً، فجُعلت دليلاً على المتكلم إذا كان مبدءاً.

والثاني: أن الواحد مقابل للجمع، وعلامة الجمع الواو، فجُعِل علامة الواحد المتكلم الهمزة التي مخرجها مقابل لمخرج الواو، فمخرجها أوَّل، ومخرج الواو آخر وما بينها وسط، كما أن الواحد أوَّل والجمع آخر والتثنية وسط.

والنون للمتكلم مع غيره سواء كانا مذكَّرين أو مؤَنثين أو مختلِفَين، وكذا يصلح للجمع بالاعتبارات الثلاثة ويقول الواحد المعظِّم:"نفعل" و"فعلنا" فهو مجاز لعدِّهم المعظِّم كالجماعة[1] وجُعلت النون للجمع لوجهين:

أحدهما: أنها تشبه الواو، والواو علامة الجمع.

الثاني: أنها جُعلت ضميراً لجمع المؤنث نحو:"ضَربْنَ" فلذلك زيدت أوَّلاً للجمع.

والتاء للمخاطب، مذكراً كان أو مؤنثاً مفرداً كان أو مثنى، أو مجموعاً، وللمؤنث الغائب، وللمؤنثين، فَجُعِل المخاطب مختصاً بالتاء، كما جُعلت التاء ضميراً له في قولك:"ضربتُ" وفي المؤنث نجد أن التاء علامة تأنيث الفاعل، نحو:"قامت" فجُعلت أولاً من المضارع لهذا المعنى[2].

والياء تكون زيادة في المضارع الواحد المذكر ومثناه، وجمعه، ولجمع المؤنث. وزيادة خاصة دون غيرها للغائب لما فيها من الخفاء المناسب لحال الغائب، ولذلك لم يكن للغائب الواحد ضمير ملفوظ في الفعل، نحو:"زيد قام" وزيدت هذه الأحرف الأربعة أولاً لأمرين:

أحدهما: أنها ناقلة للفعل من معنى إلى معنى آخر فكونها أولاً يدل على المعنى المنقول إليه بأول نظر.

والثاني: أنَّ الآخر موضوع الاعراب، والحشو موضع اختلاف الأبنية فلم يبق سوى الأوَّل[3].

---

(١) راجع شرح الكافية، مرجع سابق، ج٤، ص١٢، واللباب في علل البناء والإعراب، ج٢، ص٢٤.

(٢)انظر شرح الكافية، مرجع سابق، ج٤، ص١٤. واللباب في علل البناء والإعراب، مرجع سابق، ج٢، ص٢٤.

(٣) انظراللباب في علل البناء والإعراب، مرجع سابق، ج٢، ص٢٤.

ومن هنا نلاحظ أن هذه الأحرف لا تتوقف معرفة المضارع بها؛ لأنها تدخل على الماضي نحو:"أكرمتُ زيداً" و"تعلمتُ المسألةَ" و"نرجستُ الدَّواءَ" إذ جعلتُ فيه نرجساً، و"يَرنأتُ الشيبَ" إذا خضبته باليُرَنَّاء، وهو الحنَّاء؛ وإنما العمدة في تعريف المضارع دخول"لم" عليه ،نحولم يضرب.(١)

ومع ذلك كُلِّه فإن الكسائي يجعل حروف المضارعة هي العاملة في المضارع الرفع؛ لأنها دخلت في أول الكلمة فحدث الرفع بحدوثها إذ أصل المضارع إما الماضي وإما المصدر، ولم يكن فيهما هذا الرفع، بل حدث مع حدوث هذه الحروف، فإحالته عليها أولى من إحالته على المعنوي الخفي، كما هو مذهب البصريين الذين يرون أن المضارع ارتفع بوقعه مع موقع الاسم، سواء وقع موقع اسم مرفوع كما في:"زيدٌ يضربُ" أي: ضارب، أو مجرور أو منصوب، نحو:"مررت برجلٍ يضرب".

و"رأيت رجلاً يضرب"، وإنما ارتفع بوقوعه موقع الاسم، لأنه يكون إذن كالاسم، فأُعطي أسبق إعراب الاسم وأقواه، وهو الرفع ومثله مذهب الفَّراء ،الذي يرى أن عليه رفع المضارع تعرِّية عن الناصب والجازم(٢).

وقول الكسائي هذا – بأنَّ المضارع يرتفع بالزائد– قولٌ مردودٌ عليه . على حدِّ زعم ابن الأنباري . وهو فاسد من وجوه ذكرها صاحب الإنصاف:

أحدها: أنه كان ينبغي أن لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم؛ لأن عوامل النصَّب والجزم لا تدخل على العوامل.

والوجه الثاني: أنه إن كان الأمر على مازعم لكان ينبغي أن لا يُنصب بدخول النواصب ولا ينجزم بدخول الجوازم؛ ولمَّا انجزم بدخول الجوازم دلَّ ذلك على فساد ما ذهب إليه.

والوجه الثالث: أن هذه الزوائد بعض الفعل لا تنفصل منه في لفظ بل هي من تمام معناه فلو قلنا:"أنها هي العاملة" لأدَّى ذلك إلى أنْ يعمل الشيءُ في نفسه وذلك محال(٣).

---

(١) راجع شرح قطر الندى وبل الصدَّى، مرجع سابق، ص٣٤.

(٢) انظر شرح الكافية، مرجع سابق، ج٤، ص٢٥.

(٣) انظرالإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق، ج٢، ص٥٤٤.

فبذلك وضح أنَّ ما ذهب إليه الكسائي في هذه المسألة قول مرجوح ومردود عليه بما ذكره صاحب الإنصاف، فالأفعال لها حروف تعمل فيها، وليست تلك الحروف الداخلة في بنية المضارع، وهذا ما ذهب إليه سيبويه والخليل(١).

وأمَّا عن حكم المضارع باعتبار أوَّله – أحرف المضارعة – فحرف المضارعة يُضمُّ أحياناً ويُفتح تارة أخرى، فيُضمُّ في الرباعي سواء كانت حروفه أصلية كـ"يُدَحْرِج" أو فيه زائدة كـ"يُكْرِم" وأصله"يُؤْكرم" و"يقطِّع".

ويُفتح إنْ كان الماضي أقلَّ من الأربعة أو أكثر منه تبعا للأول نحو"ضَرَبَ، يَضْربُ" و"ذَهَبَ، يَذْهَب" والثاني: نحو:"انْطَلَقَ يَنطَلِق" و"استخرج يَسْتَخْرِج"(٢).

ولكنَّ الأصل في الأفعال – ثلاثيها ورباعيها – بفتح حروف المضارعة في الثلاثي؛ لأنَّ الفتح لخفته وهو الأصل، فكان بالثلاثي الأصل أولى، أو لأنَّ الرُّباعي أقلَّ فاحتمل الأثقل الذي هو الضم وتركوا الكسر، لأنَّ الياء من حروف المضارعة يستثقل عليها؛ وكسر حروف المضارعة إلا الياء لغة غير الحجازيين، إذا كان الماضي مكسور العين فلمَّا ضموا في الرباعي الأصلية حروفه، حُمل عليه الرباعي المزيد في ك"يُفاعل" و"يُفعل" وبقي غير الرباعي على أصل الفتح لخفته(٣).

أمَّا بالنسبة لإعراب المضارع، فهو يُعربُ بحركات ظاهرة إذا كان مجرداً عن ضمير بارز، ذلك الضمير الذي يكون في المضارع إلا في المثنى والمجموع، والمخاطب المؤنث، نحو:"يضربان"، و"يضربون" و"تضربين" وإنَّا احترز عن هذه الأمثلة الخمسة، أي: الأفعال الخمسة لأنها لا تكون بالضَّمة والفتحة والسكون، بل بالنون وحذفها.

والمضارع المتصل بذلك الضمير البارز المرفوع، وهو الألف، والواو، والياء، يرتفع بالنون، وينتصب، وينجزم بحذفها، نحو قوله تعالى:﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ... ﴾(٤). وحُمل النصب هنا على الجزم كما حُمِل على الجر في المثنى والجمع وهذا مذهب الجمهور وقيل: إن الاعراب بالألف، والواو، والياء كما أنها في الجمع السالم كذلك، ورد بعضهم بأنه لو كانت كذلك لثبتت النون في الأحوال الثلاثة.وقيل: الإعراب بحركات مقدَّرة قبل الثلاثة، والنون دليل

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه، مرجع سابق، ج٣، ص٥.

(٢) راجع شرح قطر الندى وبلُّ الصدى، مرجع سابق، ج٣، ص٣٥.

(٣) انظر شرح الكافية، مرجع سابق، ج٤، ص١٤.

(٤) سورة البقرة الآية(٢٤).

عليها، وعليه الأخفش، والسهيلي[١]، وردَّه ابن مالك بعدم الحاجة إلى ذلك مع صلاحية النون له[٢] وقيل: إنها مُعربة ولا حرف إعراب فيها وعليه الفارسي ؛لأنه لا جائز أن يكون حرف الإعراب النون لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح، ولا الضمير لأنه فاعل، ولأنه ليس في آخرالكلمة ولا ما قبله من اللامات لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر من ضم، وفتح، وكسر، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة فلم يبق إلا أن تكون معربة، ولا حرف إعراب فيها. وورد حذف هذه النون في النثر والنظم ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ ...قَالُوٓاْ سِحۡرَانِ تَظَٰهَرَا ... ﴾ [٣]وجاء في الصحيح قوله صلى الله عليه وسلم:" لَاتَدْخُلُوا الجَنَّةَ حتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا"[٤]. وقال الشاعر:[٥].

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلِكِي وَجْهَكِ بِالعَنْبَرِ وَالمِسْكِ الذَّكِي

والشاهد فيه أنَّ النون من الأفعال الخمسة يندر حذفها للضرورة أو شذوذاً كما قال:"تبيتي وتدلكي".

وسقوط النون في الجزم ظاهرٌ لكونه علامة الرفع، وكذا في النصب؛ لأن علامة الرفع لا تكون في حالة النصب، إلا أن الرفع في الواحد ما زال مع الناصب وجاء في موضعه الفتح وفي الأفعال الخمسة زال الرفع إلى الأبد.

ويُمكن حذف هذه النونات الخمس مع نوني التوكيد، أما عند من قال: الفعل معها مبني فظاهر، وأمَّا عند من قال بإعراب الفعل معها فلاجتماع النونات، فيكون الإعراب معها مُقدَّراً، كما في"قاضٍ" وتكسر النون بعد الألف غالباً، لأن الساكن إذا حُرِّك فالكسر أولى، وقرئ في الشواذ"أتعدانَني" وتُفتح بعد الواو والياء حملاً على نون الجمع في الاسم[٦].

---

(١) هوأبو القاسم وابوزيدعبدالرحمن بن الخطيب أبي محمد عبد الله بن الخطيب ولد سنة٥٨٠هـ بمدينة مالقة بالأندلس وتوفي بمراكش سنة ٥٨١هـ، وذكرانه فقد بصره منذ السابعة عشرة من عمره، ومن مؤلفاته نتائج الفكر ،وتفسير سورة يوسف ، وأمالي السهيلي(راجع ترجمته في نتائج الفكر ص٢١)

(٢) انظرشرح الكافية، مرجع سابق، ج٤، ص١٤، وهمع الهوامع بشرح الجوامع، مرجع سابق، ج١، ص١٧١.

(٣) سورة القصص الاية(٤٨).

(٤)مسند الإمام أحمد بن حنبل ،تأليف: أحمد بن حنبل ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثانية ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م، حديث رقم ١٠١٨٠، باب مسند أبي هريرة.

(٥) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر، ٨٢/١. وخزانة الأدب ٨/ ٣٣٩.

(٦) انظر شرح الكافية، مرجع سابق، ج٤، ص١٨ وهمع الهوامع بشرح جمع الجوامع، مرجع سابق، ج١، ص١٧٢ . الارنؤط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٣٠هـ-١٩٩٩م، ج٣، ص٤٣.

فيظهر من ذلك أن الأصل في هذه النون السكون وما خالف ذلك فلا يُقاس عليه في الاختيار من كسرها مع الألف، وفتحها بعد الواو والياء طلباً للخفة. وإنما أُعرب المضارع بالنون؛ لأنه لمَّا استقل محل الإعراب وهو اللام بالضمَّة لتناسب الياء، لمكن دوران الإعراب علي، ولم يكن فيه علة البناء حتى يمتنع الإعراب بالكلية، فجُعل النون بدل الرفع، لمشابهته في الغنة للواو، وإنما خص هذا الإبدال في الفعل اللاحق به الواو، والألف، واليا، دون غيره نحو: يدعو، ويرمي، والقاضي إذا كان الإعراب في جميعها مقدَّراً لمانع من كونها معربة ليكون الاسم اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون، وذلك لكون ألف"يضربان" مشابهاً لألف"ضاربان"، وواو"يضربون" مشابهاً لواو "ضاربون"، وإن كان بينهما فرق من حيث أن اللاحق للاسم حرف. وحمل الياء في"تفعلين" على أخويه الألف والواو في لحاق النون بهما، وتأخر علامة رفع الفعل وجاءت بعد الفاعل والواو والياء والألف.

لأن الضمير المرفوع المتصل كالجزء، وخاصة إذا كان على حرف، ولا سيما إذا كانت تلك الحروف حروف مدٍّ ولين، فالكلمة معها كـ"منصور" و"مسكين"(١).

(١)انظرشرح الكافية، مرجع سابق، ج٤، ص١٧– ١٨.

الفصل الثالث

الزيادة في أبنية الأسماء ودلالاتها الصرفية والنحوية

المبحث الأول: الزيادة للتثنية.

المبحث الثاني: الزيادة للجمع السالم والملحق به ودلالاتها الصرفية والنحوية.

المبحث الثالث: الزيادة في المشتقات العاملة ودلالاتها الصرفية والنحوية.

المبحث الرابع: الزيادة لجمع التكسير.

المبحث الخامس: الزيادة في الأسماء الستة ودلالاتها الصرفية والنحوية.

المبحث الأول

الزِّيادة للتَّثنية

المثنى: هو ما دل على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد عنها ، وعطف مثله عليه ، فإنه يُرفع بالألف، ويُنصب ويُجر بالياء نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ ... ﴾[1].

فالتثنية صيغة مبنية للدلالة على الاثنين وأصل التثنية العطف، تقول : قام الزيدان ، وذهب العمران، والأصل فيه : قام زيدٌ وزيدٌ، وذهب عمرو وعمرو إلا أنهم حذفوا أحدهما وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية طلباً للايجاز والاختصار، والذي يدل على أن الأصل هو العطف، أنهم يفكُّون التثنية في حال الاضطرار، ويعدلون عنها الي التكرار كقوله[2]:

كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَالفَكِّ فَأْرَةُ مسك ذُبِحَت فِي سُكِّ [3]

وقد عرف الزمخشري المثنى بقوله : ((هو ما لحقت أخره زياداتان : ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ، ونون مكسورة لتكون الأولى علماً لضمِّ واحدٍ إلى واحد ، والأُخرى عوضاً مما منع من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد))[4] .

إذن يتَّضِح أنَّ الزيادة التي تلحق الاسم لتكون علماً على ضم واحد إلى واحد هي ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ، ونون مكسورة عوضاً مما مُنع من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد، وتسقط هذه النون عند الإضافة مثل : " غُلا مَا زيدٍ" و " ثَوْبَا بَكْرٍ " [5]

وبالنظر في أكثر اللغات الحيّة نجدها تنطلق من المفرد إلى الجمع ، فالمفرد فيها مادلَّ على واحد أو واحدة من الأشخاص وغيرهم ، والجمع مادلّ على أكثر من واحد أو واحدة ، فليس في هذه اللغات مُثَنَّى ، لهذا عدَّة بعض الباحثين صِيغَةً تفردت بها اللغة العربية مع صعوبتها ، وحقيقة الأمر أنَّ صيغة المثنى في العربية فضيلة من فضائلها ؛ لأنها تدل على دقتها في التعبير عن الأشياء ، وعن الإيجاز غير المُخِل،فاللغات الأخرى تطر لاستخدام العدد

---

(١) سورة المائدة الآية(٢٣).

(٢) هذا الرجز لمنظور بن مرثد الأيادي كما في اللسان ٤٣٨/٢

(٣) انظر أسرار العربية ، مرجع سابق ، ص٦٣.

(٤) المفصل في صنعة الإعراب ، مرجع سابق ، ص٢٢٣.

(٥) انظر المرجع السابق، الصفحة نفسها .

" اثنين "للدلالة على المثنى تمييزاً له عن الجمع في حين تستخدم العربية هذه الزائدة : " الألف والنون والياء والنون " للدلالة عليه بدقة ووضوح[١] .

وقد يُطلق اللفظ مثنى ، ويُراد منه المفرد ، ورد ذلك في القرآن الكريم ، وهوما قاله أبو علي الفارسي في قوله تعالي : ﴿ وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ [٢]إن ظاهر اللفظ يقتضي أن يكون من مكة والطائف جميعاً ، ولما لم يمكن أن يكون منهما دلَّ المعنى على تقدير : "رجل من أحدى القريتين عظيم.ومثله قوله تعالى :﴿ ...ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ... ﴾[٣] وإنما المتخذ آلهة عيسى دون مريم وعليه حمل ابن جني وغيره قول امرئ القيس [٤]:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسَقْطِ اللِّوَى بَينَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلِي

وقد يُطلق لفظ التثنية ويُراد به الجمع ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ... ﴾[٥] فإنه وإن كان لفظه لفظ التثنية فهو جمع والمعنى كرَّات لأنَّ البصر لا يحسر إلا بالجمع [٦].

ويُلاحظ الباحث أنّ الأصل في إطلاق لفظ التثنيه أن يُطلق على المثنى ، وماورد من إطلاق لفظ التثنية على الجمع فهو محمول على تأويل الفرقتين أو الجماعتين كقول الشاعر[٧] :

لَنَا إبْلَان فِيهِمَا ما عَلِمْتُم فَعَنْ أَيِّهِمَا شِئْتُم فَتَنَكَّبُوا

وورد في الحديث الشريف : " مَثَلُ المُنَافِقِ كَالشَّاة العَائِرَةِ بَينَ الغَنَمَينِ تعير إلى هذه مَرّة وإلى هَذِه مَرَّة "[٨] (وفي رواية لاتدري أيهما تتبع) وحُمِل على المثنى أربعة ألفاظ " اثنين" و " اثنتين

---

(١) راجع النحو الجامع : تأليف د.محمد أحمد قاسم ، الطبعة الأولي ١٤١٩هـ-١٩٩٨م ، ص ١٠١.

(٢) سورة الزخرف الآية (٣١).

(٣) سورة المائدة الآية (١١٦).

(٤) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس وهو في خزانة الادب ١٧/١١.

(٥) سورة الملك الآية (٤).

(٦) انظر البرهان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، ج٣، ص ٣-٧.

(٧) البيت لشعبة بن قمير في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٦١.

(٨)جامع الأصول في أحاديث الرسول:المؤلف : مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (المتوفى : ٦٠٦هـ)، تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط، حديث رقم ٩١٨٨ باب في النفاق.

" مطلقاً، و " كلا " و" كلتا" مضافين لمضمر ؛ فإن أُضيفا إلى ظاهر لزمتهما الألف[1] ويُشْتَرط في كل اسم يُرَاد تثنيته ثمانية شروط :

أحدهما : أن يكون مفرداً، فلا يجوز تثنية المثنى ولا المجموع على حده – وهو ما ذكرته آنفاً – ولا يجوز تثنية الجمع الذي لا نظير له في الآحاد وهو ماكان على صيغة منتهى الجموع .

الثاني : أن يكون معرباً، فلا يجوز أن تثني الاسم المبني ، وأما "هاذان" و"هاتان" من أسماء الإشارة ، و"اللذان" و"اللتان" في الأسماء الموصولة فهي كلمات وُضعت من أوّل الأمر على هذه الصورة .

الثّالث : أن لا يكون مركباً ، فلا يجوز أن تثني المركب المزجي ، ولا المركب الإسنادي ، أما المركب الإضافي فلك أنْ تُثَنِّي صدره وتضيفه إلى عجزه فتقول : " عبدا الله " .

الرابع : أنْ يكون مُنَكَّراً فلا يجوز أن تثني العلم إلا بعد أن تقدر فيه السياغ ولذلك تدخل عليه بعد التثنية الألف واللام ، فنقول : " الزيدان "

الخامس : أن يكون الاثنان متفقي اللفظ ، وأما قولهم : " الأبوان" تريد به الأب والأم ، وقولهم : " العمران " تُريد أبابكرٍ وعمر– رضي الله عنهما –، فهو من باب التغليب.

السادس : أنْ يكونا متفقي المعنى ، فلا يُثَنَّى المشترك ولا الحقيقة مع المجاز .

السابع : أنْ لا يُسْتَغْنَى عنه بتثنية غيره .

الثامن : أن لا يكون له ثانٍ في الوجود .

والتثنية تنقسم على ثلاثة أقسام :

١– تثنية في اللفظ والمعنى، وهي مثل: "الزيدَين والعمرين "وما أشبه ذلك .

٢– تثنية في اللفظ دون المعني وهي في كل اسمين غُلِّب أحدُهما على الثاني ، وهي ألفاظ محصورة وهي قولهم " العمران" في أبي بكر وعمر، و"الفَرْقَدَان " في الشمس والقمر، و"الحسنان" في الحَسَن والحُسَين ، وما شاكل ذلك. وهذا النوع من التثنية محصور على السماع .

---

(١) انظر أوضح المسالك الي ألفية ابن مالك : تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري المتوفي سنة ٧٦١هـ، ومعه كتاب عرة السالك الي تحقيق أوضح المسالك وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ،دار الجيل بيروت /الطبعة الخامسة ١٣٩٩هـ ، ١٩٧٩م ، ج١ ، ص ٥٠.

وتثنية في المعنى دون اللفظ وهي في كل اسم لفظه لفظ جمع وهو مضاف إلى ضمير التثنية نحو قوله تعالى : ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ وَجِبۡرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٞ ﴾ (١)فقال قلوبكما وليس لهما إلا قلبان ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا ﴾ (٢)وما شاكل ذلك .

ويجوز أن تقول في غير القرآن : يديهما وقلبيهما ولكن اللغة الأُولى أفصح (٣).

وبالنظر إلى شروط التثنية يتّضح لنا الآتي :-

١) أسماء العدد لا تُثَنّى في الكلام وقد جاءت مثناة في الشعر ولا يقاس ذلك قال :

فَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَزِيلُوا الَّذِي رَسَا لَنَا عِنْدَ عَالٍ فَوقَ سَبْعَينِ دَائِم

يريد سبع سماوات ، وسبع أرضين ، فثنى ، إلا أن ذلك من الضرائر التي لا يُقاس عليها .

٢) واسم الشرط والاستفهام ، وإن كان معرباً إلا في الحكاية كقولك :"أيان " لمن قال : "عندي ثوبان" ، و"أيين" لمن قال : أشتريت ثوبين.

وأما أسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة ، فجميعها لا يُثنى إذا رفع ظاهراً مثال ذلك : " مررت برجل قائم أبواه" ، و"مررت برجل مضروب أبواه"، و"مررت برجل كريم أبواه" ، ولا تقول : "مررت برجل قائمَين أبواه" ولا "مضروبَين أبواه" ،ولا" كريمَين أبواه" إلا في لغة من قال : " أكلوني البراغيث" وهي ضعيفة .

ويُرَدُّ المحذوف في :" أخ ، وأب ، وحم، وهَنُ ، وفم "، تقول في ذلك : "أبوان ، أخوان، وحموان، فموان، هنوان".فإن كان فيه همزة أصلية كـ " قُرَّاء" فإنك تثبتها ، وتلحق العلامتين ، ويجوز قلبها واواً وهو ضعيف ، فتقول : " قراءان ،وقراوان"(٤).

فإذا عرفنا ذلك؛ فنعلم أن التثنية للأسماء دون الأفعال والحروف ، وإنَّمَا لم تُثَنَّ الحروف، لأنّه ليس لها معنى في نفسها ، ولم تُثَنّ الأفعال ، فهي بلفظها تدل على القليل والكثير ، فاستُغْنِيَ عن تثنيتها وجمعها وذلك لخمسة أوجه :

---

(١) سورة التحريم الآية ٤.

(٢) سورة المائدة الآية ٣٨.

(٣) انظر التهذيب الوسيط في النحو : تصنيف سابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني ، دراسة وتحقيق ، د.فخر صالح سليمان قدارة ، دار الجيل بيروت ، الطبعة الأولي ١٤١١هـ – ١٩٩١من ، ص ٣٠٣.

(٤) راجع كتاب إيضاح المشكل من المقرب: تأليف علي بن مؤمن بن عصفور ، تحقيق د.جميل عبد اغلله عويضه ، الطبعة الأولي ٢٠٠٨م الناشر أمان عثمان الأردن ، ص ٢٥١-٢٥٢.

أحدها: أن لفظ الفعل جنس يقع بلفظه على كل أنواعه،والغرض من التّثنية تعدُّد المسمَّيات ،والجنس لا تتعدَّد فيه .

والثاني : أنّ الفعل وُضع دليلاً على الحدث والزَّمان ، فلو ثُنِّيَ لدلَّ على حدثين وزمانين وهذا مُحَالٌ .

الثَّالث: أنّ الفعل لابُدّ له من فاعل فيكون جملة ، وتَثْنِيَةُ الجُمَل مُحال، ولهذا لا يُثنى مثل : " تَأبَّطَ شَراً"

والرّابع: أنّ الفعل لو ثُنِّيَ لكنت تقول في رجل واحدٍ قام مرتين أو مراراً : " قاما زيد أو قاموا زيد" وهذا مُحال.

والخامس: أنّ التثنية عطف في الأصل ،استُغْنِيَ فيها بالحروف عن المعطوف ، فيُفْضِي ذلك إلى أنْ يقومَ حرف التثنية مقام الفعل والفاعل ، وذلك الفعل دال على حدث وزمان ، وليس في حرف التَّثنية دلالة على أكثر من الكمية .

والحروف في ذلك شأنها شأن الأفعال فإنها لا تُثَنّى لثلاثة أوجه :

أحدها: أنها نائبة عن الأفعال ، وإذا تعذَّر ذلك في الأصل ، ففي النائب أولى .

والثّاني: أنّ الحرف جنس واحد كالفعل.

والثّالث: أنّ معنى الحرف في غيره ، فلو ثَنَّيتَ الحرف لأثْبَتَّ له معنيين فيما معناه فيه وذلك مُمْتَنَع لأن معنى الحرف غير متعدد(١).

ولما استُثقِلَ تكرار المفرد بحسب زيادة كل عدد بُني للتَّثنية والجمع صِيغَتان ، ولمَّا كانا فرعي الواحد جُعِل إعرابهما فرع إعراب الواحد، وفرع الحركات الثلاثة حروف المد واللين فإنها تتولد من إشباعها.

وخُصَّ حالتا رفعيهما بحرف من غير اشتراك فيه لقوة الرَّفع واستقلاله بنفسه في حصول الكلام به وحده كقولك: " زيدٌ منطلقٌ"، والجرّ والنّصب محتاجان إليه في تحصيل الكلام ، والاستقلال يُناسب عدم الاشتراك ، وخُصَّ الألفُ بالتثنية ،والواو بالجمع تكثيراً للخفيف، وتقليلاً للثَّقِيل ، وجُعِل الياء علامة جرّ كل واحد منهما لكونها أخت الكسرة ، وحُمِلَ النصب فيهما على الجر لمناسبتهما في الفضلية ، وفُتِحَ ما قبل ياء التثنية ،وكُسِرَ ما قبل ياء الجمع للفرق والتَّخصيص،وزِيد نونٌ في آخرهما عوضاً عن الحركة والتنوين الكائنتين في الواحد، ودليل

(١) انظر اللمع في العربية ، مرجع سابق ، ص ٦١ .

تعويضهما من التنوين سقوطهما عند الإضافة[١].وعن الحركة ثباتها مع اللام ،وقد يكون عوضاً عوضاً من الحركة فحسب كـ " أحمدان" ،وحُرِّك نونهما لالتقاء الساكنين ، وفُتِحت في الجمع وكُسِرَت في التثنية طَلَباً للاعتدال ، فإنك في الجمع تخرج من الضمة أو الكسرة إليها، وهذه الحروف فيهما حروف إعراب ، ودلالات إعراب وعلامات تثنية وجمع[٢].

ويَظهرُ أنَّ كل الأسماء تُثَنَّى إلا ما يأتي وهو :

كل ، وبعض ، وأسماء العدد ماعدا مائة وألْفاً، والأسماء المتوغلة في البناء . أي التي لم تعرب قط . واسم الشرط واسم الاستفهام ، وإن كان معرباً الا في الحكاية ، وأجْمَع وجَمْعَاء، وأكْتَع، وكَتْعَاء، وأبْصَع، وأبْتَع ، وبَصْعَاء، وبَتْعَاء عند من يؤكد بها.

والأسماء المحكية التي هي جُمَل في الأصل ، وأسماء الجنس ما دامت تدل على الجنسية، والأسماء المركبة نحو: "بَعْلَبَك" ، و"عمْرَوَيه"، وأسماء الفاعِلين والمفعولِين، والأمثلة التي تعمل عمل الفعل والصِّفة المشبهة بها ، فجميعها لا يُثَنَّى إلا إذا رفع ظاهراً إلا في لغة من قال :"أكَلُونِي البَرَاغِيث" وهي لغة ضعيفة.

وكذلك لا تُثَنَّى التَّثنية ولا جمع السلامة ، وأما جمع التكسير فلا يُثَنَّى إلّا في ضرورة أو نادر كلام ومن ذلك قوله [٣]:

لَأَصْبَحَ الَقوْمُ أوْبَاداً وَلَمْ يَجِدُوا عنْدَ التَّفرُّقِ في الهَيْجَاء جَمَالَين

ففي البيت تثنية الجمع المُكَسّر ، فقد ثنى الشاعر" جِمَالاً" فقال :"جَمَالِين".

ومن العرب من يستعمل التَّثنية بالألف على كل حال ومن ذلك قوله[٤]:

إنَّ أبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

حيث جاءت الألف في المثنى رفعاً ونصباً[٥].

وإجمالاً فإن ماتنكَّرت معرفته أو تعرّفت نكرته صحّت تثنيتُه ، لأنّ أصل المثنى العطف، وإذا استوى لفظ الاسمين وقع الاشتراك بينهما، فصارا نكرتين ،ولهذا يدخل الألف واللام على

---

(١)نظراللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ، مرجع سابق ، ج١، ص٩٦.

(٢)انظر الإرشاد إلي علم الإعراب: تأليف محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي شمس الدين ت٦٩٥هـ، تحقيق يحيى مراد، دار الحديث القاهرة(١٤٢٥ .٢٠٠٤)مرجع سابق ص ٩٧ – ٩٨.

(٣)هو عمرو بن العداء الكلبي ،والوجد شدة العيش وسوء الحالن اللسان ٤٤٣/٣.

(٤)هو رؤية بن الحجاج ، وقيل : ابو النجم الفضل بن قدامه

(٥)انظر المقرب لابن عصفور ، مرجع سابق ، ج٢، ص ٤٠-٤٦.

المثنى وإنْ كان معرفة قبل ذلك نحو: " الزَّيدان " ، فأمّا " اللذان "فليس بتثنية صناعية لأنّه لا يتم إلا بالصلة ، والتثنية الصناعية لا تكون إلا بعد تمام الاسم ، وإنما هي صيغة للدلالة على التّثنية، وكذلك " هذان " لأنّ هذا يقرب من المُضْمَر، والمُضْمَر لا يُثَنَّى بل يُصَاغ منه لفظٌ يدلُّ على الاثنين . وليس " أنتما" تثنية " أنت" في اللفظ ومن هنا بقي على تعريفه بعد التثنية(١).

فإذا ثنيت الاسم المرفوع زدت في آخره ألفاً ونوناً ، تقول في الرفع : "قام الزيدان والعمران "، فالألف حرف إعراب وهي علامة التثنية وعلامة الرفع . وهذا مما اختلف فيه الكوفيون مع البصريين . وكُسِرت النون لسُكُونِها وسكون الألف قبلها ، فإن جررت أونصبت جعلت مكان الألف ياءً مفتوحاً ما قبلها تقول :

" مررْتُ بالزيدَينِ" و " ضربْتُ الزَّيدَينِ" فالياء حرف إعراب ،وهي علامة التثنية ، وعلامة الجر والنَّصب ، والنون مكسورة كحالها في الرفع(٢).

ومن خلال ما سبق يتضح للباحث أنَّ الالف والياء – علامتي الاعراب–زيدتا لغرض مزدوج، وهو نيابة عن حركات الإعراب الأصلية، وعلم لضم واحد إلي واحد ، ولا فرق في ذلك بين المذكر والمؤنث، ويظهر كذلك أن الأمر كلّه مُشْكِل بين العلماء ، فابن هشام الأنصاري ذكر معظم آراءهم في إعراب المُثنَّى وما حُمِل عليه وردها كلها وهي :

أحدها : وهو المشهور أنّ إعرابها بالحروف ويردَّة أنّ الإعراب إذا قُدِّر سُقوطه لم يخلْ بالكلمة وهذه الحروف إذا سقطت اختلت الكلمة، ولأنَّها دالة على التثنية فلا تَدُل على الإعراب ، لأنّ دلالة الحرف في وقت واحد على معنيين غير معهود.

الثّاني : بحركات مقدرة في الحروف ويَرُدُّه أنّه يلزم منه على حرف العلة إلا أن تكون قبله حركة مجانسه،ويلزم على هذا قبلها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

الثالث : أنه معرب جراً ونصباً بالتغيير والإنقلاب وفي الرفع بغير علامة وهو قول منسوب إلى سيبويه وابن عصفور ، ورُدَّ بمخالفته النّظائر وبأن الرفع أقوى وجوه الإعراب فَجَعْلُ علاماتِه عدميه منافٍ لذلك.

---

(١)انظر اللباب في علل البناء والاعراب للعكبري، مرجع سابق ، ج١، ص٩٧–٩٨.

(٢)انظر اللمع في العربية ، مرجع سابق ، ص٦١.

والرّابع : أنّه مُعربٌ بحركاتٍ مقدَّرةٍ في لام المفرد وحرف التثنية دالٌ عليه ، ورُدَّ بِأنّ الحرف المُزَاد في الكلمة لمعنى لا يَخِلُّ بالإعراب على ما قبله ، كالمزيد فيه ياء النَّسَب وتاء التأنيث[1].

وقال الأخفش، والمازني ، والمبرد: ليست حروف إعراب بل دالة عليه .

وقال الجرمي[2] إنقلابها هو الإعراب ، وقال قطرب[3] والفرَّاء :هي نفس الإعراب ،وقد أثار هذه المسألة ابن جني في كتابه " علل التثنية " ، ذاكراً أقوال العلماء في هذه الألف هل هي حرف الإعراب ؟ أم هي الإعراب نفسه ؟ أم غير ذلك، وقد رجَّح ابنُ جنّي رأيَ سيبويه الَّذي قال : هي حرف إعراب وليس فيها نِيَّة الإعراب ، وأنَّ الياء في النَّصب والجر في قولك : " مررتُ بالزَّيدَينِ" و " رأيتُ الزَّيْدَينِ" حرف إعراب أيضا ولا تقدير إعراب فيه .واستدلَّ ابنُ جِنّي على صحة قول سيبويه أنَّ الألف حرف إعراب دون أن يكون الأمرُ فيها على ما ذهب اليه غيره في أن الذي أوجب للواحد المتمكن حرف الإعراب في نحو : " رجل " و " فرس" هو موجود في التثنية في نحو قولك : " رجلان" و " فرسان " وهو التمكن .فكما أنَّ الواحد المتمكن المُعرب يحتاج إلى حرف إعراب فكذلك الاسم المُثنَّى إذا كان مُعرَباً مُتمكِناً احتاج إلى حرف إعراب، وقولنا : " رَجُلَان " ونحوه مُعْرَبٌ متمكن محتاج إلى من احتاج إليه الواحد المتمكن من حرف الإعراب .

ولا يخلو حرف الإعراب في قولنا: " الزَّيدَانِ "و " الرَّجُلَانِ" منْ أنْ يكون ما قبل الألف أو الألف أو ما بعد الألف وهو " النون" ، فالذي يُفْسِد أن تكون الدال من " الزَّيدِانِ" هي حرف الإعراب أنَّها قد كانت في الواحد حرف الإعراب نحو :" هذا زيدٌ" ، و"رأيت زيداً"، و"مررت

---

(١)انظر شرح اللمحه البدرية لابن هشام ، رسالة . دكتوراة مقدمه من الطالب هادي نور لجامعة القاهرة .١٩٧٤م ،(د.ت) (د،ط)ص٢٧٩-٢٨٠.

(٢) صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي البصري مولى جرم بن زبان ؛ من قبائل اليمن ؛ وكان يلقب بالكلب ، وبالنباح لصياحه حال مناظرة أبي زيد . قال الخطيب : كان فقيها عالما بالنحو واللغة ، ديّنا ورعا حسن المذهب ، صحيح الاعتقاد . قدم بغداد ، وأخذ النحو عن الأخفش ويونس ، واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة ، وحدث عنه المبرد . وكان جليلا في الحديث والأخبار ، وناظر الفرّاء . وانتهى إليه علم النحو في زمانه . ومات سنة خمس وعشرين ومائتين . وله من التصانيف : التنبيه ، وكتاب السير ؛ عجيب ، وكتاب الأبنية ، وكتاب العروض ، ومختصر في النحو ، وغريب سيبويه ، وغير ذلك(بغية الوعاة ٨/٢)

(٣)محمد بن المستنير أبو علي النحوي المعروف بقطرب لازم سيبويه ، وكان يدلج إليه ، فإذا خرج رآه على بابه ، فقال له : ما أنت إلا قطرب ليلٍ ! فلقب به . وأخذ عن عيسى بن عمر ، وكان يرى رأي المعتزلة النظاصالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي البصري مولى جرم بن زبان ؛ من قبائل اليمن ؛ وكان يلقب بالكلب ، وبالنباح لصياحه حال مناظرة أبي زيد . قال الخطيب : كان فقيها عالما بالنحو واللغة ، ديّنا ورعا حسن المذهب ، صحيح الاعتقاد . قدم بغداد ، وأخذ [النحو] عن الأخفش ويونس ، واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة ، وحدث عنه المبرد . وكان جليلا في الحديث والأخبار ، وناظر الفرّاء . وانتهى إليه علم النحو في زمانه (بغية الوعاة ٢٤٢/١)

بزيدٍ" ، وقد انتقلت عن الواحد الذي هو الأَصل إلى التَّثْنِيَة التي هي الفرع ،كما انتقلت عن المُذَكَّر الذي هو الأصل إلى المُؤنث الّذي هو الفرع في قولك : " هِيَ قَائِمة "فكما أنّ الميم في قائمة ليست حرف إعراب، وإنّما علم التأنيث في " قائمة " هو حرف الإعراب، فكذلك ينبغي أنْ يكونَ علمُ التثنيةِ في قولك : "الزيدان والعمران" هو حرف الإعراب .

وسيبويه يري أن الألف في التثنية كما أنه ليس في لفظها إعراب فكذلك لا تقدير لإعراب فيها،كَمَا يُقَدَّر في الأسماء المقصورة المعربة نِيَّة الإعراب ويدلُّ على ذلك مذهبه قوله : ودخلت النون كأنها عوض عما مَنَع الاسم من الحركة والتنوين فلو كانت في الألف عنده نية حركة لما عَوَّضَ منها النون كما لا تُعوِّض في قولك: " هذه حُبْلَى "و " رأيتُ حُبْلَى" و " مررتُ بِحُبْلَى " النون .

قال أبو علي الفارسي ويدُلُّ على صِحَّة ما قاله سيبويه من أنَّه ليس في حرف الإعراب من التثنية تقدير حركة في المعن كما أن ذلك ليس موجوداً فيها في اللفظ صحة الياء في الجر والنصب في نحو : " مررت برجلَين" و " رأيت رجلَين "(١).

ويرى الباحث أنَّ الراجح الذي تَطَمَئِنُّ إليه الَّنفس هو رأي سيبويه ، وهو مارجَّحه العُكْبَرِي، إذْ يُعَلِّلُ لِمَا ذهب إليه سيبويه – من أنها حروف إعراب – من خمسة أوجه :

أحدها : أنَّ حرف الإعراب أذا سقط يختل به معنى الكلمة ، وهذه الحروف كذلك، ولو كانت إعراباً لم يختل معناها بسقوطه.

والثَّاني : أنّ هذه الحروف مزيدة في آخر الاسم فكانت حروف إعراب كتاء التَّأنيث وألفه وحروف النَّسب .

والثّالث: أنّك لو سمَّيتَ رجُلا بـ " مسلمان " ثُمَّ رَخَّمْتَه حذفتَ منه الألف والنون، والنون ليست حرف إعراب عند الجميع فكانت الألف كالثاء في" حارث".

والرَّابع : أنّ العرب قالوا: " مَذْرَوَان" فصححوا الواو كما صححوها قبل التأنيث نحو: " شَقَاوَة " و " عِبَايَة" ولو أنَّها حرف إعراب لم تكن كذلك.

والخامس: أنّ هذه الأسماء معربة والأصل في كل معرب أن يكون له حرف إعراب ، لأن

---

(١)انظر علل التثنية : لأابي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د.صبحي التميمي، الناشر مكتبة الثقافة الدينيه – القاهرة ، الطبعة الأولي ، ص٥١وما بعدها

الإعراب كالعَرَضِ المُحْتَاج إلى محل ، والحرف محله[1].

نيابة الحروف عن الحركات في إعراب المثنى:

تنوب الحروف عن الحركات في إعراب المثنى والجمع ،فان قيل : لِمَ كان إعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات ،قِيلَ : لأنَّ التثنية والجمع فرع على المُفْرَد ، والإعراب بالحروف فرعٌ على الحركات ، فكما أُعرِبَ المفردُ الذي هو الأَصل بالحركات التي هي الأصل ، فكذلك أُعرِبَ التثنية والجمع اللذان هُمَا فرعٌ بالحروف التي هي فرع، فأُعطي الفرعُ الفرعَ،كما أُعطيَ الأصلُ الأصلَ، وكانت الألف والياء والواو في المثنى والجمع أولي من غيرها لأنها أشبه الحروف بالحركات ، فإن قيل : فلِمَ خَصُّوا التثنية في حال الرفع بالألف والجمع السالم بالواو وأشركوا بينهما في النَّصب والجر ؟

قِيلَ : إنَّما خَصُّوا التثنية بالألف والجمع السالم بالواولأنّ التثنية أكثر من الجمع؛ لأنَّها تدخل على ما يعقل ومالا يعقل ، وعلى الحيوان وعلى غير الحيوان من الجماد والنَّبات ، بخلاف الجمع السالم فإنّه في الأصل لأُولِي العلم خَاصّة، فلمَّا كانت التثنية أكثر والجمع أقل ، جعلوا الأخف وهو الألف للأكثر ، والأثقل وهو الواو للأقل ، ليُعادِلُوا بين التثنية والجمع لأن التثنية والجمع لهما ستة أحوال وليس إلا ثلاثة أحرف فوقعت الشركة ضرورة [2]

وذكر العُكْبَري في اللباب(في علل البناء والإعراب) وجهين لزيادة الحرف دون الحركة وهما :

أحدهما: أنَّ الحركة كانت في آخر الواحد إعراباً، فلو أبقوها لم يكن على التثنية دليل.

الثاني: أنَّ الاسم المعطوف مساوٍ للمعطوف عليه ، فكما أنَّ الأول حرف كان الدليل عليه حرفاً[3].

ويرى الباحث أنَّه لا بُدَّ لنا من إزالةِ اللبْسِ القائم بين " ألف الأثنين" و" ألف التثنية " . فـ"ألف الاثنين " هي حرف يُزَاد على الاسم المعرب المفرد إذا أُريد تثنيته .علامة للرفع بدلاً من الضمَّة ؛ مفتوح ما قبلها مكسور ما بعدها نحو : " قَامَ المُهَنْدِسَانِ بِبِناء المدرسة " فـ " المهندسان" : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى،أما " ألف التثنية "

---

(١)انظر اللباب في علل البناء والإعراب ، مرجع سابق ، ج١ ، ص ١٠٣-١٠٤.

(٢) انظر أسرار العربية ، مرجع سابق ، ص٦٤-٦٥

(٣) انظر اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ،مرجع سابق ،ج١،ص٩٦.

فهي تتصل بالفعل وهي ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل أو نائب فاعل ، أو اسم للفعل الناسخ تكون للمخاطب نحو : "اكتبا الدرس "أو للغائب نحو : "هما كتبا الدرس" ،وإذا اتصلت بالفعل الماضي بقي مبنياً على الفتح نحو : "كتبا "، أما فعل الأمر فيبني على حذف النون نحو : "اكتبا" .

أمَّا المضارع فإنّه يصبح من الأفعال الخمسة، يُرفع بثُبُوت النون نحو: "الجنديان يدافعَانِ عنِ الوطنِ" ويُنصب ويُجزم بحزفها نحو: " الجندِيَانِ لنْ يخُونَا الوطن ولم ينهزما"[١] فمِمَّا سبق من هذا العرض يتضح لنا جلياً الفرق بين " ألف التثنية" و"ألف الأثنين".

ومن هنا يُلاحظ الباحث أنَّ للزيادة أثر في معرفة الأصل والفرع في النحو العربي نجد ذلك في المفرد والمثنى، والجمع، فلا خلاف بين النُّحاة في أنَّ المُفرد أصل للمثنَّى والجمع، لأنَّ المفرد لا يحتاج إلى علامة خطية للدلالة على العدد في الأصل، على حين يفتقر المثنى والجمع بأنواعه إلى أمارات دالة على العدد ففي المُثنَّى نلصِقُ بالمفرد الألف أوالياء ونتبعها بالنون إنْ عُدِمَتِ الإضافة، وفي جمع المذكر السالم نلصِقُ الواو أو الياء بالمفرد ونتبعها بالنون إنْ عُدِمَتِ الإضافة، وفي الجمع المزيد بألف وتاء تزيد ألفاً وتاء[٢].

(١) انظر المعجم الوافي في النحو العربي: صنفه د. على توفيق الحمد، يوسف جميل الزعبي دار الجيل (بيروت)،(د، ط) (د.ت)ص ١٩.

(٢) راجع كتاب نظرية الأصل والفرع في النحو العربي الدكتور حسن خليفة الملخ، الطبعة العربية الأولي، الإصدار ٢٠٠١م، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ص ٨٩

المبحث الثاني

الزِّيادة للجمع السَّالم والملحق به ودلالتها الصَّرفيَّة والنَّحويَّة

نعني بالجمع ضمّك الشيء إلى أكثر منه لنُعبِّر عن الجميع بلفظ واحدٍ طلباً للخِفَّة والاختصار .

والجمع صنفان : جمع تصحيح ، وجمع تكسير ، فالتصحيح ما صَحَّ فيه نظم الواحد وبناؤه ، أي : ترتيب حروفه وترتيب حركاته وسكناته .

وجمع التَّكسير ما تكَسَّر فيه أحدهما أو كلاهما كقولك :" أُسْد" و"رِجَال" ،وهذا سوف يُذكر في مكان آخر من هذا البحث[١] إن شاء الله

ويُطْلَقُ على جمع التصحيح عدة أسماء ، فيُقال له الجمع السَّالم ، وذكر ابن هشام أيضاً أنه يُسَمَّي : الجمع الذي على هِجَائَين، ويُرَاد بالهِجَائَين الواو والنون والياء والنونن وكذلك يُقَال له : الجمع الذي على حَدِّ المُثَنَّى لأنه أُعْرِبَ بحرفين ، وسَلِمَ فيه بناء الواحد ، وخُتِمَ بنُونٍ زائدة تُحذَفُ للإضافة[٢] ، وذلك للمذكر.

وإجمالاً يمكننا القول بأنَّ الجمع السالم هو : كُلُّ اسم دَلَّ على أكثر من اثنين ،أو اثنتين مع سلامة لفظ مفرده بزيادة في آخره.

وسُمِّيَ الجَمْع المُسَلَّم على حد قول الزَّجَّاجِي : (ورُفِعَ الجمع المسلَّم بالواو، مثل قولك : " الزَّيدُون ، والعُمَرُون " ونصبهم وخفضهم بالياء ، نحو قولك : " الزيدين والعمرين") [٤].

والجمع صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على الاثنين والأصل فيه العطف كالتثنية إلا أنَّهم عدلوا عن التَّكرار في التثنية طلباً للإختصار ، كان ذلك أولى في الجمع .

---

(١) راجع الإرشاد الي علم الإعراب ، مرجع سابق ، ص ٦٥.

(٢) انظر ضياء السالك ، مرجع سابق / ج٤، ص ١٧٤.

(٣)انظر شرح قطر الندي ويل الصدي، مرجع سابق ، ص ٦٥.

(٤) كتاب الجمل في النحو للزجاجي ، مرجع سابق ، ص ٩ .

والجمع السالم ينقسم إلي قسمين :

أولاً : جمع المذكر السالم :

يختص هذا النوع بأُولي العلم من الذكور، لكونه أشرف من المكسر من حيث أنك تفهم واحده منه ، فاختص بالأشرف، فيُقال له: الجمع على هِجَائَين والجمع على حد التثنية [١].فإن قيل: لِمَ كان إعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات ، قيل : لأن التثنية والجمع فرع على المفرد، والإعراب بالحروف فرع على الحركات، فكما أُعْرِبَ المفرد الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل فكذلك أُعرِبَ التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف، فأعطيَ الفرعُ الفرعَ، كما أعطيَ الأصلُ الأصلَ، وكانت الألف، والواو، والياء أولى من غيرها لأنَّها أشبه الحروف بالحركات.[٢]

وجمع المذكر السالم تسلم فيه صيغة المفرد فيبقى على حاله بعد الجمع، لا يدخل حروفه تغيير في نوعها، أو عددها، أو حركاتها، إلا عند الإعلال، نحو: " المصطفون" و " القاضون".

ودلالة جمع المذكر السالم على أكثر من اثنين، أمر اصطلح النحاة عليه، أما اللغويون فقد يُطلقُون كلمة الجمع على المثنى، لأن الجمع في اصطلاحهم يُطلق على الاثنين كما يُطْلَقُ على مازاد على الاثنين، ويؤيد ذلك شواهد كثيرة فصيحة. فمن ذلك قوله تعالى:﴿ وَدَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ إِذۡ يَحۡكُمَانِ فِي ٱلۡحَرۡثِ إِذۡ نَفَشَتۡ فِيهِ غَنَمُ ٱلۡقَوۡمِ وَكُنَّا لِحُكۡمِهِمۡ شَٰهِدِينَ ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَا ... ﴾[٤].

وزعم سيبويه أن جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم يّدُلَّان – في الغالب – على عدد قليل لا ينقص عن ثلاثة، ولا يزيد على عشرة، فهما كجموع القلة التي للتكثير، ينحصر مدلولها في ثلاثة وعشرة وما بينهما، وقال آخرون إنهما صالحان للأمْرَيْن، ما لم توجد قرينة

---

(١) انظر الإرشاد الي علم الاعراب ، مرجع سابق ، ٦٥.

(٢) نظر أسرار العربية، مرجع سابق، ص(٦٥).

(٣) سورة الأنبياء الآية:(٨٧).

(٤) سورة التحريم الآية(٤).

تُعيّن أحد الأمرين، كالتي تُعيّن القلّة في قوله تعالى: ﴿ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖ ... ﴾ [1]. فالمراد بالأيام هنا أيام التشريق وهي قلة.

وكالتي تُعيّن الزيادة في قوله تعالى عن الصالحين: ﴿ ...وَهُمۡ فِي ٱلۡغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴾[2]. فلا يجوز أن تكون الغرف – كلها– التي في الجَنَّة من الثلاثة إلى العشر، وكما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ وَٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡقَٰنِتِينَ وَٱلۡقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلۡخَٰشِعِينَ وَٱلۡخَٰشِعَٰتِ وَٱلۡمُتَصَدِّقِينَ وَٱلۡمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّآئِمِينَ وَٱلصَّآئِمَٰتِ وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ ... ﴾[3]. فدلالة الجمع السالم في هذه الآية على الكثرة لا القلة.

والزِّيادة التي زِيدَتْ على المفرد أغنت عن التكرار الذي فيه تقل لأنهم قد يحتاحون الي عطف عشرة أفراد أو أكثر فاخْتُصِر ذلك بزيادة " واو ونون أو ياء ونون " .

وهذه الحروف نفسها تنوب عن الحركات الإعرابية ، وقد ذكر السيوطي جمع المذكر السالم في باب ما يعرب بالنِّيابة فهو يُرفع بالواو ، ويُنصب ويُجر بالياء.

وهذا الجمع موافق لشروط التثنية كلها[4]، ويزيد بشرطين هما :

أحدها: أن يكون لعاقل كالزَّيدِين أو مشبه به نحو قوله تعالي:﴿ ...رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ﴾ [5]و ﴿ ...قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴾[6]، جمع صفة الكواكب والسماء والأرض لمَّا أُثْبِتَ لها ما هو من شأن

---

(١) سورة البقرة الآية (٢٠٣).

(٢) سورة سبأالآية (٣٧).

(٣) سورة الأحزاب الآية: ٣٥.

(٤) يشترط كل اسم يراد جمعه الآتي :

١–أن يكون مفرداً فلا يجمع المثني ولوا جمع المذكر السالم

٢– أن يكون معرباً فلا يجمع المبني

٣– عدم التركيب فلا يجمع المركب الإسنادي ولا المركب المزجي

٤– أن يكون له ثالث في الوجود

٥– أن يكون منكراص فلا يجمع العلم إلا اذا نكر

٦– أن تتفق الألفاظ

٧– أن يتفق معني كل واحد من هذه الأسماء المجموعة

٨– الا يستغني عنه بجمع غيره

(٥) سورة يوسف الآية (٤).

(٦) سورة فصلت الآية (١١).

العقلاء من السُّجود والخطاب، فإن خلا من ذلك لم يُجْمع بالواو والنون مثل :" وَاشِقٌ" علم كلب ، و" سَابِق" صفة فرس .

الثاني : أنْ يكونَ خالياً من تاء التأنيث سواء لم يوضع لمؤنث أصلاً مثل : " أَحْمَر" و " عُمَر " أم وضع لمؤنث ثمَّ سُمِّي به مُذَكَّر .

قال أبو حيان: فلو سميت رجلاً " زَيْنَب " أو " سَلْمَى " جُمِع بالواو والنون بإجماع ، إعتباراً بمسمياتها الآن .

فإن لم يخلُ منها لم يُجْمَع بها مثل " أُخْت " و " طَلْحَة" و " مُسْلِمَانٍ" أعلام رجال.

ولذلك عُبِّر بتاء التَّأنيث دون هائه ليشمل ما ذُكِر ثُمَّ العلة لما ذُكِر أنه لا يخلو ، إما أن تحذف له التاء أولا ، ويلزم على الثاني الجمع بين علامتين متضادتين، وعلى الأول الإخلال لأنها حروف معني فقد صارت بالعملية لازمه للكلمة لأن العلمية تحصر الاسم من أن يُزاد فيه أو يُنقص.

وخالف الكوفيُّون في هذا الشرط فجوَّزُوا جمع ذي التاء بالواو والنون مطلقاً ، فقالوا في :" طَلْحَه" و" حَمْزَة " و " جُبَيْرَة " : " طَلْحُون" و " حَمْزُون" و " جُبَيْرُون" .

الثالث : أن يكون علماً كزيد وعمرو أو مصغَّراً وإنْ لم يكن علماً كـ: "رُجيل" ،و"غُليم" و"أُحَيْمِر" ، أو صفة تقبل تاء التأنيث إنْ قُصِدَ معناه مثل : " ضَارِب" و "مُؤْمِن " و " أَرْمَل" فلا يُجمع هذا الجمع ماليس واحداً من الثلاثة كـ " رَجُل" و " فَتَى " و " غُلام " .

ولا صفة لا تقبل تاء التأنيث مثل " أَحْمَر" و" سَكْرَان " و " عَانِس" و " صَبُور" و " جَرِيح "[1] .

الملحق بجمع المذكر السالم :

إذا اختلَّت بعضُ الشروط التي تُؤَهل الاسم بان يُجمع جمعاً أصيلاً، ففي هذه الحالة يُلحق هذا النوع بجمع المذكر السالم لتلك الأسباب ويمكن تقسيم الأسماء الملحقة بجمع المذكر السالم إلى ست مجموعات :

---

(١)انظر النحو الجامع ، مرجع سابق ، ص ١١٤-١١٥

أ) **المجموعة الأُولى** : ما ليس له واحد من لفظه ، وهي : " أُولُو" و " ألفاظ العُقُود" من عشرين إلى تسعين ، وما جاء من صفات الله تعالى ، مثل :" ماهدون وعالمون ، ووارثون ، وقادرون" .

أمَّا " أولو" فمفردها " ذو" وهو ليس من لفظها ،وأمَّا " عشرون " وأخواتها فليست بجمع صريح؛ لأنَّها ليس لها مفرد ، ثُمَّ إنَّها تدُلُّ على عدد ثابت ، والجمع قد يدل على ثلاثة أو أربعة ، الخ ...

ولكنَّه لا يدل على عدد محدد ، لأن ذلك ليس بدلالة صرفية ، ومعنى ذلك أن دلالة ألفاظ العقود دلالة عرفية ذاتية لا صرفية وبهذا تختلف عن الجمع.

وأمَّا صفات الله عزّ و جلّ فإنها تدل على واحد لا على جماعة ، فليس له أمثال متعددون، ويُمكن أنْ نحمل عليها عبارات التضخيم أو عبارات التقديبر في عصرنا الحاضر ، مثل قوله : "ونحن متابعون هذه المسألة" ، والمتحدث واحد .

ب) **المجموعة الثانية** : ما ليس بوصف ولا علم ولا تزيد هذه المجموعة على اسمين هما : "أهلون وعالمون" ، فالأول جمع أهل والثاني " عالم " وكل منهما لم يستوف شروط هذا الجمع ، لأنه ليس باسم علم لمذكر عاقل ولا بوصف له يمكن أن تلحقه التاء[١]

ج) **المجموعة الثالثة** : ما ليس بمذكر ولا عاقل وتضم هذه المجموعة كثيراً من الأسماء مثل: "أَرْضُون ، وسِنُون ، وثِبُون ، وقِلُون، ومِئُون ،وعِزُون ، وظِبُون "وهي جمع أرْض، وسَنَة ، وثِبَة ، وقِلَة ، وعِزَة ، ظِبَة ، وغير ذلك [٢] .

فتلك الأسماء وغيرها لم يكن حقها أن تجمع بالواو والنون ، فهي ألفاظ سماعية لا تتعدي إلي القياس. ومنها ما يكون الجمع بالواو والنون عوضاً مما حذف لامه من ذلك قولهم :" برة وبُرُون " [٣]. و " سَنَة " و " سِنُون " و " مِائَة " و " مِئُون " كل ذلك إنما جمع بالواو والنون عوضاً مما حُذِف لامُه، وربَّما كسروا فقالوا :" سِنُون " و " ثِبُون "[٤] .و " قِلُون" [٥]

---

(١)انظر المغني الجديد في الصرف، مرجع سابق ، ص ٣٨٥- ٣٨٦ .

(٢)انظر المرجع السابق ص٣٨٧.

(٣) البرة : الخلخال.

(٤) ثبون : من ثبة الحوض وهي وسطه من ثاب الماء إليها وأن الكلمة محذوفة العين والصواب أن يكون المحذوف فيه اللام ويكون من ثبيت وذلك أن مجتمع الماء وسطه .

(٥) القلة : الخشبة الصغيرة يلعب بها الصبيان وهي قيد زراع وأصلها قلوة.

،كأنَّهم أرادوا أنْ يَدْخُلَه ضربٌ من التكسير ليُعلم أنَّه ليس مصححاً من كل وجه ، إنَّما ذلك لأمرٍعرضٍ فيه، والذي يؤكد أنَّهم جمعوه بالواو والنون لضرب من التعويض أنهم إذا جمعوه بالتاء ردُّوا ما حُذِفَ منه، وقالوا :" سَنَوَات " و اذا حذفوا قالوا : " سِنُون" وهذا ظاهر .

وأمّا " أَرْض" و " أَرْضُون " فإنَّه وإنْ لم يكن منتقصاً منه شيئ فيكون جمعه بالواو والنون عوضاً منه فإن " أرضاً" اسم مؤنث ، والقياس في كل اسم مؤنث أن يدخله علم التأنيث للفرق بينه وبين المذكر : نحو : " قائم " و " قائمة " و " ظريف" و " ظريفة " .

وأمّا ما تُرِكت منه العلامة فللخفَّة والثِّقة بدلالة باقي الكلام عليه قبله أو بعده و " أرض" مؤنثة فكان فيها " هاء" وكان التقدير" أَرْضَه " ، فلما حُذِفت "الهاء" التي كان التقدير يُوجبُها ويَستحقُّها عُلِمَ الفرق، عوَّضوا منها الجمع بالواو والنون فقالوا: " أَرَضُون" ففتحوا " الراء" في الجمع ليدخل الكلمة ضربٌ من التغيير استيحاشاً منْ أنْ يوفوه لفظ التصحيح البتة ،وليعلموا أيضا أن " أَرْض" مما سبيله لو جُمِع بالتاء، أن يُفتح راءُه فيُقال : " أَرَضَات " لأن " فَعْلَة " إذا كان اسماً وجمع بالألف والتاء، فإن عينة يُحرَّك في الجمع بالفتح أبداً نحو قولهم في " جَفْنَة " :" جَفَنَات" وفي " قَصْعَة " : " قَصَعَات" فرقاً بين الاسم والصفة [١].

ويري الباحث أنَّه لابد من التنبيه إلى التمييز بين هذه الأسماء التي جيئَ بالواو والنون فيها تعويضاً من حرف محذوف ، وبين تلك الأسماء التي زِيدت فيها الواو والنون ، والياء والنون للدلالة على الجمع ودلالة الرفع أو النصب أو الجر .

فأمّا النوع الأول – ماجُمِع بالواو والنون تعويضاً لنقص لحقه– فإن من العرب من يجعل إعرابه في النون نحو قلولك : "سِنُون وقِلُون ، وثِبُون".

وقد أطلق الزمخشري ذلك في مُفَصَّلِه ، واستدرك ابن يعيش على شيخه قائلاً: ((والحق ما ذكرتُه ويلزم فيه الياء فتقول : " هذه سنين " و" رأيت سنيناً" و " مررت بسنين)) .

وإنّما جاز إعراب النون في هذا الضرب من الجمع لأن النون فيه قامت مقام الحرف الذاهب،فجعلوها مثل" لام الكلمة " ، وإنما ألزموه الياء ليصير نظير "غِسْلِين " ونحوه من

(١) راجع شرح المفصل لابن يعيش ، مرجع سابق، ج٥،ص ٥

الأسماء المفردة و"غِسْلِين " هي "فِعْلِين " من " الغسالة " وأجاز أبو العباس المبرد التزام الواو فيكون مثل :" زَيْتُون "[1].

د) **المجموعة الرابعة** : ومما ألحق بجمع المذكر السالم لعدم اكتمال شروطه ما كان علماً لغير مذكر عاقل مثل : "عِلّيُون" : وهو اسم لأعلى الجنَّة.

هـ) **المجموعة الخامسة** : وتشتمل على مالم يسلم مفرده في الجمع ، يُضَاف إلى ذلك أنَّه ليس بعلم ولا مشتق مثل : " بَنُون " جمع " ابْن " ، و " أَبُون " جمع : " أَب" و " أَخُون" جمع " أَخ" فأُصُول هذه الكلمات أَبَوٌ وأَخَوٌ وبَنَوٌ .

و) **المجموعة السادسة** : وتشتمل على اسمين ليسا بوصفين لمذكر عاقل،ولا يؤنَّثان بالتَّاء، هما :" ذَوُو" جمع " ذوُ " و " وابِلُون" جمع " وَابِل[2]،وجاز جمع الشمس والقمر والكواكب بالنون والياء مع أن ذلك يكون في جمع ذُكران الجنِّ والإنس ؛ ولكن لأنّهم وُصِفوا بأفاعيل الآدميّين ، ألاترى أن السجود والركوع لا يكون إلا من أفاعيل الآدميّين ، فأخرج فعلهم على فعال الآدميين من ذلك قوله تعالى:﴿ ...وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ﴾[3][4].

والواو في " يَفْعَلُون " أصْلٌ للواو في جمع المذكر السالم في " الزَّيدُون" و " المسلمُون" وإنَّما جُعِل ما هو في الأفعال أصلاً لما هو في الأسماء، لأنَّها إذا كانت في الأفعال كانت اسماً وعلامة جمع ، وإذا كانت في الأسماء كانت حرفاً علامة جمع ، وما يكون اسما وعلامة في حال هو الأصل لما يكون حرفاً في موضع آخر ، إذا كان اللفظ واحداً[5].

وإنَّما اختِيرَت هذه الواو وجُعِلَت للجمع لقوتها وخروجها من عُضْوَين ، وأنَّها دلَّت على الجمع في الإضمار نحو : " قَامُوا" وأن معناها في العطف الجمع ، وخُصَّ بها الرفع لأنَّها من جنس الضمَّة وأما الياء فخُصَّ بها الجر لأنها من جنس الكسرة.

ثانياً : ما جُمِعَ بألفٍ وتاء والمُلحق به :

---

(١)انظر شرح المفصل لابن يعيش ، مرجع سابق ، ج٥، ص ١٢.

(٢)انظر المغني الجديد في الصرف، مرجع سابق ، ص٣٨٦-٣٨٧.

(٣)سورة يوسف الآية (٤)

(٤)انظر دروس في المذاهب النحوية : تأليف الدكتور : عبده الراجحي استاذ العلوم اللغوية جامعتي الاسكندرية وبيروت العربية ،دار النهضة العربية **للطباعة** والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولي ١٩٨٠م .ص ١٠٠.

(٥)انظر نتائج الفكر في النحو: لأبي القاسم عبد الرحمن عبد الله السهيلي المتوفي سنة ٥٨٠هـ، حققه وعلق عليه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ على محمد معوض، دار الكتب العلمية (بيروت-لبنان)الطبعة الأولي ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، ص ٨٢.

شاعت تسمية هذا النوع من الجموع بجمع المؤنث السالم عند المحدثين غير أنَّ النُّحاة القُدامي كانوا أكثر دقة في هذا المصطلح فأطلقوا عليه ما جمع بألف وتاء وهو الأصح، وقد أورد ابن هشام ذلك في ذكره لعلامات الإعراب قال: "ما جمع بألف وتاء مزيدتين كـ" هندات" و " زينبات" فإنه يُنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، تقول " رأيتُ الهندات والزينبات" قال الله تعالى: ﴿ ...خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ... ﴾ [1]وقوله تعالي:﴿ أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ ... ﴾[2].ف"السماوات " و"البنات" منصوبة بالكسرة نيابة عن الفتحة.

فأما في الرفع والجر فإنه على الأصل ، تقول : "جاءت الهنداتُ" فترفعه بالضمة و" مررتُ بالهنداتِ " فتجره بالكسرة [3].

وقال السُّيوطيُّ : ((وذُكْر الجمع بألف وتاء أحسن من التعبير بجمع المؤنث السالم لأنَّه لا فرق بين المُؤَنَّث كـ"هِنْدَات " ، والمذكر كـ"اصْطَبْلَات " ، والسَّالم كما ذُكر والمغيرُ نظمُ واحدِه مثل:" ثَمَرَات" و"غُرُفَات "، ولا حاجة إلي التقييد بمزيدتين ليخرج نحو :"قُضَاة وأَبْيَات" ، لأن المقصود ما دلَّ على جَمْعِيَّتِه بالألف والتاء والمذكوران ليسا كذلك)) [4].وذلك لأن ما جمع بألف وتاء ليس مختصاً بالمؤنث فقط، فـ"مُعَاوِيَات " مثلاً ليست جمعاً لمؤنث حقيقي، وليس هذا الجمع سالماً بمعنى أنَّ مُفْرَدَه لمْ يَبْقَ سالِماً بعد الجمع كما في جمع المذكر ، فالمختوم بتاء تأنيث تُحذف تاؤُه عند الجمع نحو: " شَجَرَة ،وشَجَيْرَات" و " حَسْرَة وحَسَرات" فقد حذفت تاء " شجرة " وغيرت حركة السين في " حسرة " عند الجمع ، فالسكون انقلبت فتحة كما لو كان جمع تكسير [5].

والنَّصْبُ فيما جُمِع بألفٍ وتاء تابع للجرِّ إجراءً للفرع على وتِيرَةِ الأصل الذي هو جمع المذكر السالم فإن النصب فيه تابع للجر كما ذُكِر مثل:" جاءتني مسلماتٌ ومررت بمسلماتٍ ورأيت مسلماتٍ"[6].

---

(١)سورة العنكبوت الآيه (٦١).

(٢)سورة الصافات الآيه (١٥٣).

(٣)شرح قطر الندي وبل الصدي ، مرجع سابق ، ص ٦٨

(٤)همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، مرجع سابق ، ج١ ، ص ٧٧.

(٥)انظر النحو الجامع ،مرجع سابق ى، ص ١١٨.

(٦)انظر الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب : نور الدين عبد الرحمن الجامي المتوفي سنة ٨٩٨هـ، دراسة وتحقيق د. أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية – (العراق) ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م ، ص ١٩٩

وقد فصّل ابن يعيش في شرحه (لمفصل) الزمخشري ما جُمع بألف وتاء من مؤنث وغيره حيث قا ل: (وأَمّا المؤنث فجمعه السَّالم بالألف والتاء نحو : " الهندات" و " المسلمات " وكذلك ما أُلحِقَ بالمُؤنَّث ممَّا لا يعقل من نحو: " جِبَالٌ راسياتٌ " و " جِمَالٌ قَائِمَاتٌ " فهذا الضرب من الجمع إذا زدت في آخره الألف والتاء كجمع المذكر السالم في سلامة واحده، وقد اختلفوا في هذه الألف والتاء فقال بعض المتقدمين التاء للجمع والتأنيث ، ودخلت الألف فارقة بين الجمع والواحد، وقال قوم التاء للتأنيث والألف للجمع والتأنيث من غير تفصيل والذي يدل على ذلك أمران :

أحدهما : إسقاط التاء الأولى التي كانت في الواحد في قولك : " مسلمات " فلولا دلالة الثانية على التأنيث كدلالتها على الجمع لم تسقط التاء الأولى لئلا يجمع في كلمة واحدة بين علامتي تأنيث .

والأمر الثاني : أنك لو أسقطت أحدهما لم يُفْهَم من الحرف الثاني ما يفهم من مجموعهما من الجمع والتأنيث(١).

فإن قيل ولم كانت الزيادة حرفين؟ وهلا كانت حرفا واحداً، قيل: إنما زادوا حرفين لأن جمع المؤنث السالم فرع على جمع المذكر السالم، فكما أن المزيد في جمع المذكر السالم حرفان كذلك كان مثله في جمع المؤنث، وكان الزائد الأول حرف مد ولين كما كان في التثنية والجمع، وإنما اختيرت الألف دون الواو والياء لخفتها وثِقَل الجمع والتَّأنيث .

وزِيدَتْ في التأنيث حرفان لأن فيه معنيين: التأنيث والجمع وهما فرعان، فاحتاجا إلى زيادتين، وليس كذلك التثنية والجمع لأنه معنى واحد.

وإنما اختيرت الألف دون الواو لخفتها وثقل التأنيث والجمع ووقوع ذلك فيمن يعقل ولا يعقل والذي عليه الجمهور أن الألف تدل على الجمع، والتاء تدل على التأنيث بخلاف من قال إن كلا الحرفين دال على كلا المعنيين من غير تفريع والصحيح هو رأي الجمهور وذلك لوجهين:

أحدُهما: أنك لو حذفت الألف لم تدل التاء على الجمع ولا على التأنيث مقترناً بالجمع وكذلك لو حذفت التاء.

---

(١)انظر شرح المفصل لابن يعيش، مرجع سابق، ج٥، ص ٦.

والثاني: أن التأنيث والجمع زيادتان متلبستان متعلقتان فكان الدال عليهما حرفين متلبسين من غير تفريع، ألا ترى أن علامة النَسب حرفان، وهو معنى واحد، فكون العلامة هنا حرفين أولى(١).

واختيرت التاء دون غيرها لأمرين:

أحدُهما: أنها تشبه الواو، ولذلك أُبدلت منها في مواضع كثيرة في"تكأة" و"تُخمة" والواو أخت الألف.

والوجه الثاني: أنها تدلُّ على التأنيث فرُكِّبت مع الألف ليدلا على الجمع والتأنيث، وهذه التاء هي حرف الإعراب في هذا الجمع لأنها حرف صيغت الكلمة عليه لمعنى الجمع، فكانت الواو والياء في الجمع المذكر السالم، والتاء والكسرة بمنزلة الياء في"الزيدين"(٢).

وهذا الجمع – كما ذكرنا آنفاً – أسماء أُخرى من غير المؤنث فقط بل يتعداه ليشمل أسماءً أُخرى من غير المؤنث السالم، ولعلَّ تسميته لدى المتأخرين بجمع المؤنث السالم من باب التقليب لأن الغالب في هذا الباب أن يكون الجمع للمؤنث السالم.

وتجمع هذا الجمع أسماءٌ كثيرة تفوق في كثرتها ما يُجمع جمع مذكر سالم، وهي مع ذلك تنقسم إلى مجموعتين كبيرتين، وهي ما كان اسماً جامداً وما كان اسماً مشتقاً:

١-الاسم الجامد ويشمل عدة أنواع:

أ- **الأعلام:** وهي أعلام الإناث مثل: "زينب" "زينبات" و"كوثر" و"كوثرات"، ويُستثنى ما كان على وزن"فعَالِ" مثل"قطام" و"حزَرَام".

وكذلك تُجمع هذا الجمع أعلام الذكور المنتهية بتاء التأنيث مثل: "طلحة"، "طلحات" و"حمزة"، "حمزات".

ومن ذلك أعلام ما لا يعقل مثل: "ابن آوى" و"بنات آوى" و"ذو الحجة" و"ذوات الحجة" وتلحق بها أسماء الحروف الهجائية، نقول"ألفات، باءات، تاءات، جِيمات"(٣).

ب- المصادر: وتجمع هذا الجمع أيضاً مصادر الأفعال إذا كانت منتهية بتاء التأنيث، مثل"بطولة"، "بطولات" و"صعوبة"، "صعوبات"، "صناعة"، "صناعات"

---

(١)انظر اللباب في علل البناء والإعراب، مرجع سابق، ج١، ص١١٦ -١١٧.

(٢)انظرشرح المفصل لابن يعيش، مرجع سابق، ج٥، ص٦.

(٣)انظر المغني الجديد في الصرف، مرجع سابق، ص٩٨.

وإذا كانت فوق الثلاثية ولا يُراد منها التوكيد مثل"استثناءات" و"اعتمادات" و"تعليمات" و"تصرُّفات".

ج- أسماء الذوات: وإذا كان اسم الذات منتهياً بتاء التأنيث أو تاء الوحدة، جُمع هذا الجمع مثل: "عِمارة: عمارات" و"حفنة: حِفنات" و"صفحة: صفحات" و"دجاجة: دجاجات:" وكذلك يُجمع اسم الذات هذا الجمع إذا زادت أحرفه على أربعة ولم يكن له جمع آخر يُجمع عليه مثل: "سُرادق: سُرادقات"، و"حمَّام: حمامات"، و"اصطبل: اصطبلات".

ولكن"دار" لا يُجمع على"دارات" لأنها غير منتهية بتاء وأقلَّ من خمسة أحرف.

وكذلك"طريق" و"شارع" و"جامع" و أما"عندليب" و"سفرجل" و"فرزدق" فلا تُجمع هذا الجمع وإن كانت فوق الرباعي، لأن لها جمعاً آخر تُجمع عليه وهو جمع التكسير تقول: "عنادل" و"سفارج" و"فرازد".

ويلحق بهذا الضرب من الأسماء ما كان أجنبياً مثل:"مهرجانات" و"تلفزيونات" و"تليفونات".

د- الأسماء الممدودة: وإذا كان الاسم المفرد منتهياً بألف ممدودة للتأنيث أوالإلحاق جُمع هذا الجمع مثل: "صحروات" و"بيداوات" و"أربعاوات" و"حرباوات" وشذ من ذلك: "شمالات" و"سجلات"

و"رجالات" و"جراحات" و"جِمالات"(١).

ومن المهم جِدّاً أن نُميّز بين هذا الجمع وما يشبهه في الصورة اللفظية من المفردات أو الجموع الأخرى مثل: "رُفات"، و"فُتات"، و"حُتات"، فكل كلمة من هذه الكلمات مفرد لا جمع، والتاء فيه أصلية لا زائدة، وكذلك"أصوات" و"أبيات" و"أموات" انها جموع تكسير على وزن"أفعال" والتاء أصلية لا زائدة، وكذلك"غزاة" و"رُماة"، و"بُناة" هي جموع تكسير وألفها أصلية ووزنها"فُعُلة" أي أنَّ أُصُولها"غزوة" و"رمية" و"بنية"(٢).

ويسلم في هذا الجمع مايسلم في التثنية فنقول في جمع"هِنْد" :"هِنْدان" كما تقول في تثنيتهما: "هِنْدانَ" إلا ما خُتم بتاء التأنيث؛ فإن تاءه تُحَذَف في الجمع وتسلم في التثنية، تقول في"مسلمة": "مسلمات" وفي تثنيتها:"مسلمات" ويتغير فيه ما تغير في التثنية تقول"حُبليات" و"صحروات" بالواو كما تقول في تثنيتهما: "حُبليات" و"صحروات".

---

(١)انظر المغني الجديد في الصرف، مرجع سابق، ص٣٨٩ – ٣٩٠.

(٢)انظر المغني الجديد في الصرف، مرجع سابق، ص٣٨٩.

وإذا كان ما قبل التاء حرف علة أجريت عليه بعد حذف التاء ما يستحقه لو كان آخراً في أصل الوضع، فتقول في نحو: "ظبية" و"غزوة": "ظَبَيَات" و:غَزَوات"، بسلامة الواو والياء وفي نحو: "مصطفاة" و"فتاة" :"مصطفيات" و"فتيات"، بقلب الألف ياء، قال الله تعالى: ﴿ ...وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا ... ﴾(١). وإذا كان المجموع بالألف والتاء: اسماً ثلاثياً ساكن العين غير معتلها ولا مدغمها، فإن كانت فاءُه مفتوحة لزم فتح عينه، نحو: "سَجْدة" و"دَعْدَة"؛ تقول: "سَجَدت" و"دَعَدات" قال تعالى: ﴿ ...كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ ... ﴾(٢).

وإن كان مفهوم الفاء نحو: "خُطْوة". علم امرأة، أو مكسورها نحو:"كِسْرة" و"هِنْد" جاز لك في عينه الفتح، والإسكان مطلقاً، والاتباع، إن لم تكن الفاء مضمومة واللام"يا" كـ"مية" و"رُبْية"، ولا مكسورة واللام"واو" كـ"ذِروة" و"رِشوة" وشذَّ: "جروات".

ويُمتنع التغَيير في خمسة أنواع:

أحدُهما: "زَيْنِيَات" و"سُعَادات"؛ لأنهما رُباعيان لا ثلاثيان.

الثاني: "صِخْمان" و"عَبْلات"؛ لأنهما وصفان لا اسمان وشذَّ"كَهَلات" بالفتح ولا ينقاس.

الثالث: نحو: "شَجَرات" و"سَمُرات" و"نَمرات"؛ لأنهن متحركات الوسط، ومع ذلك يجوز الإسكان في نحو""سَمُرات" و"نَمرات" كما كان جائزاً في المفرد؛ لأن ذلك حكم تجدد حالة الجمع.

الرابع: نحو: "جَوْزات" و"بَيْضات" لاعتلال العين، قال الله تعالى:﴿ ... فِى رَوْضَٰتِ ٱلْجَنَّٰتِ ... ﴾(٣)، وهُذَيل تُحرّك نحو ذلك؛ لأنها تستثقل فتحة عين المعتل لعروضها ولا تشترط الصحة في عين الاسم، وعليه قراءة بعضهم في قوله تعالى: ﴿ ...ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ ... ﴾(٤).

واتفق جميع العرب على الفتح في"عَيَرات" جمع "عير" وهي الإبل التي تحمل"الميرة" وهو شاذ في القياس؛ لأنه كـ"بِيَعة" و"بيعات" فحقه الإسكان.

الخامس: نحو: "حَجَّات" و"حِجَّات" و"حُجَّات" لإدغام عينه، فلو حُرِّك انفك إدغامه، فكان يثقل، فتفوت فائدة الإدغام(٥).

---

(١) سورة النور الآية(٣٣).

(٢) سورة البقرة الآية(١٦٧).

(٣) سورة الشورى الآية(٢٢).

(٤) سورة النور الآية(٥٨)

(٥) انظر ضياء السالك، مرجع سابق ج٤، ص١٧٣ -١٧٩.

وإنما حُمل المنصوب – هنا – على المجرور لوجهين:

أحدُهما: أنه جمع تصحيح فحُمل النصب فيه على الجر كجمع المذكر لأن المؤنث فرع على المذكَّر، والفروع تُحمل على الأصول، فلو جُعل النصب أصلاً لكان الفرع أوسع من أصله، وهذا استحسان من العرب لا أن النصب متعذَّر.

والوجه الثاني: أن المؤنث بالتاء في الواجد تقلب"تاؤه" "هاء" في الوقف، ولا يمكن ذلك في الجمع فكما غُيِّر في الواحد غُيِّر في الجمع فحُمل النصب على غيره، إذا كان تغييراً والتغيير يؤنس بالتغيير.

التنوين في ما جمع بألف وتاء:

ذكر النحاة أن التنوين الذي يلحق لما جمع بألف وتاء يُؤتى به ليُقابل النون في جمع المذكر السالم. وذلك أنهم يرون أن النون التي تأتي في آخر جمع المذكر السالم تكون نائبة عن التنوين الذي يكون في المفرد، وذلك لأن التنوين الذي يكون في المفرد يُوحى بتمام الإسم وتمكنه في باب الأسمية(١).

ولمَّا كانت هذه النون يُؤْتى بها فقط في جمع المذكر السالم، دون المؤنث، وكلاهما جمع سلامة كان من الإنصاف – في رأي النحويين – أن يُزاد التنوين في الثاني، ليكون مُقابلاً للنون في جمع المذكر السالم ويتم به التعادل بين الاثنين في هذه الناحية ومن أجل ذلك يُسمونه تنوين المُقابلة(٢).

وتاءُ المؤنث يدخلها الرفع والجرّ ويُحمل النصب على الجرّ تبعاً للمُذكَّر فيُقال: هؤلاء مسلماتٌ، ومررت بمسلماتٍ ورأيت مسلماتٍ، قالوا: التنوين فيه نون ساكنة بازاء النون في مسلمين(٣).

---

(١) انظر اللباب في علل البناء والإعراب، مرجع سابق، ج١، ص١١٧.

(٢) راجع ظاهرة التنوين في اللغة العربية: تأليف الدكتور عوض المرسي جهاوي، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٢م، الناشر مكتبة الخانجي(القاهرة، دار الرُفاعي"الرياض")، ص٩٦.

(٣)الإرشاد إلى علم الإعراب، مرجع سابق، ص٩٨.

المبحث الثالث

الزيادة في المشتقات العاملة ودلالاتها الصرفية والنحوية

سبق أن تحدثت في تمهيد هذا البحث عن الاشتقاق، وأنه نزع لفظ من آخر بشرط تناسبهما معنىً وتركيباً، وتغايرهما في الصيغة بحرف أو بحركة، وأن يزيد المشتق على المشتق منه بشيءٍ، فعندما نجيئُ إلى"الضَّرْب" الذي هو المصدر ثم نشتق مِنه فنقول في المضارع"يَضْرِبُ" والماضي"ضَرَبَ" واسم الفاعل"ضَارِبٌ" واسم المفعول"مَضْرَوُب" وهكذا في بقية المشتقات(١).

وقد قسم علماء الصرف الاشتقاق إلى ثلاثة أقسام:

١- الاشتقاق الصغير: وهو ما اتحدت فيه الكلمات حروفاً وترتيباً نحو"عَلِم" من "العِلْم".

٢- الاشتقاق الكبير: وهو مااتحدت فيه الكلمات حروفاً لاترتيباً نحو:"جذبه" و"جبذه".

٣- الاشتقاق الأكبر: وهو ما اتحدت فيه الكلمتان في أكثر الحروف مع تناسب في الباقي.

وما يسمى بالمشتقات العاملة التي تعمل عمل الفعل نصباً وجراً ورفعاً فهي داخله في النوع الأول والغالب في اشتقاق هذا النوع أن يتم بواسطة أحرف الزيادة، وقد يكون الإشتقاق من غير دخول هذه الأحرف كما في اشتقاق الفعل"فَهِمَ" من المصدر"فَهْم"(٢).

وقد ذكر السيوطي في (المزهر) أن الصرف : ((أخذ صيغة من صيغة أُخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة كضارب من ضرب، وحَذِرٌ من حَذِرَ))(٣).

وقد اختلف العلماء في هذا النوع من الاشتقاق(الأصغر)؛ فقال سيبويه، والخليل، وأبو الخطاب، وعيسى بن عمر(٤)، والأصمعي، وأبو زيد وطائفة: بعض الكلم مشتق، وبعضه غير مشتق وقالت طائفة من المتأخرين اللغويين" كل الكلم مشتق؛ ونسب ذلك إلى سيبويه والزجاج.

---

(١)اختلف البصريون والكوفيون في أصل الاشتقاق، فالبصريون يرون أن المصدر هو الأصل والفعل مشتق منه، والكوفيون يرون أن الفعل هو الاصل والمصدر مشتق منه، واستدل كل فريق بما يؤيد ذلك.

(٢)انظر المدخل إلى علم النحو والصرف: الدكتور عبد العزيز عتيق، ط٢، ١٩٦٧م، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص٥٧..

(٣)المزهر في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ج١، ص٢٧٩.

(٤)عيسى بن عمر الثقفي أبو عمر مولى خالد بن الوليد ، نزل في ثقيف ، فنسب إليهم . إمام في النحو والعربية والقراءة ، مشهور ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق ، وروى عن الحسن البصري والعجاج بن رؤبة وجماعة ، وعنه الأصمعي وغيره . وصنّف في النحو : الإكمال ، والجامع، مات سنة تسع وأربعين – وقيل سنة خمس – ومائة(انظر الأعلام للزركلي ج ٢، ص٢٣٧)

وقالت طائفة: الكلم كله أصل، والقول الاوسط تخليط لا يُعد قولاً؛ لأنه لو كان كل منها فرعاً للآخر لِدَارَ أوْ تَسَلْسَل، وكلهما محال؛ بل يلزم الدور عيناً؛ لأنه يثبت لكل منها أنه فرع، وبعض ما هو فرع لابُد أنه أصل؛ ضرورة أن المشتق كله راجع إليه أيضاً، لا يقال: هو أصل وفرع بوجهين؛ لأن الشرط اتحاد المَبْنَى، والمادة وهيئة التركيب؛ مع أن كلا منها حينئذٍ مفرع عن الآخر بذلك المعنى(١).

أولاً الزيادة في أبنية اسم الفاعل:

تفاوت العلماء في تعريف اسم الفاعل وتحديد دلالته، فعرَّفه الزمخشري بقوله: "هو ما يجري على"يَفْعِل" من فعله، كـ"ضَارَب"، و"مُكرِم"، و"منطلِق" ويعمل عمل الفعل في التقديم والتأخير والإظهار والإضمار"(٢).

وعرَّف ابن هشام الأنصاري اسم الفاعل بقوله: "هو ما دلَّ على الحدث والحدوث وفاعله، فخرج بالحدوث نحو: "أفضل"، و"حسن" فإنهما إنما يدُلان على الثبوت، وخرج بذكر فاعله نحو: "مضروب" و"قام"(٣).

وجاء ابن يعيش فزاد الأمر تفصيلاً في شرحه للمفصل قائلاً: اعلم أن اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى؛ أما اللفظ فلأنه جارٍ عليه في حركاته وسكناته، ويطرد فيه نحو: "ضَارب" و"مُكرِم"، فإذا أُريد به ما أنت فيه وهو الحال أو الاستقبال، صار مثله من جهة اللفظ والمعنى، فجرى مجراه وحُمِل عليه في العمل كما حُمل فعل المضارع على الاسم في الإعراب لما بينهما من المشاكلة، فاسم الفاعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال يعمل عمل الفعل إذا كان منوناً أو فيه الألف واللام؛ لأن التنوين مانع من الإضافة، والألف واللام تعاقب الإضافة، فنقول مع التنوين: زيدٌ ضارب غلامُه عمراً غداً، فزيد: مبتدأ، وضارب: خبر وغُلامه: مرتفع به ارتفاع الفاعل، وعمراً منصوب على أنه مفعول، لأن جارٍ مجرى يضرب غلامه عمراً ونقول: هذا الضارب زيداً، ففي الضارب ضميريرجع إلى مدلول الألف واللام؛ لأنها تدل على الذي ولذلك كانت موصولة وقد يحذف التنوين من اسم الفاعل تخيفاً(٤).

---

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق ، ج١، ص٢٧٩.

(٢)المفصل في صنعة الإعراب، مرجع سابق، ص٢٧٩.

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ج٣، ص٢١٦.

(٤)انظر شرح المفصل لابن يعيش، مرجع سابق، ج٦، ص٦٨.

إذن دخول سابقة التعريف – أداة التعريف – "ال" تجعل اسم الفاعل يعمل في جميع الأحوال، ماضياً، ومستقبلاً، وحالاً، وإن لم يكونا فيه بأن تجرد منهما لم يعمل إلا ماضياً، لا تقول: جاءني ضاربٌ زيداً أمسِ؛ بل يجب إضافته، فتقول: ضارب زيدٍ(١).

وصيغة اسم الفاعل من الثلاثي سواء كان صحيحاً أو معتلاً على وزن"فَاعِل" ولهذا سُمِّي به لكثرة الثلاثي، ومجيئه على وزن"فاعِل" غالباً، وقد يجيئ على وزن"فعيل" و"فعول" نحو:"رحيم" و"غفور"، واسم الفاعل مأخوذ من المضارع بحذف علامة الاستقبال، وزيادة الألف فرقاً بينه وبين الماضي واختير الألف بين حروف العلة لخفتها، إلا أن الألف زيدت بين الفاء والعين، إذا لو زيدت في الأوَّل لامتنع الابتداء بها لأنها ساكنة، ولو حُرِّكت ليتأثر الابتداء بها لصارت همزة ويخرجُ عن وضعه الأصلي، إذا وُضع الألف على السكون.

أو لأنه لو حُرِّك فلا يخلو إما أن، يُضم أو يُفتح أو يُكسر، لا سبيل إلى الأوَّل إذ لو ضُمَّ لالتبس بالأمر من"ينصر" ونحوه، ولا سبيل إلى الثالث إذا لو كسر لالتبس بالأمر من المضارع نجو: "اضِرب" ولو زيد الألف لبناء اسم الفاعل في الآخر يلزم الالتباس بينه زبين تثنية الماضي نحو"ضرب" فلما لم يكن زيادة الألف في الأول وفي الآخر تَعيَّن زيادتها بينهما.

وكُسِر عين المضارع في اسم الفاعل وهو الصاد في"ينصر" بعد زيادة الألف ببناء اسم الفاعل؛ لأنه لو فُتح لالتبس بالماضي من باب المفاعلة نحو: "ناصَر" ولو ضُمَّ يلزم الثقل، لأن الضمة جزء الواو والواو ثقيل، وجزء الثقيل ثقيل(٢).

ولا مانع من مجيئ هذه الصيغة – صيغة اسم الفاعل – بأشكال مختلفة، فبالإضافة إلى هذه الصيغة المعروفة(فَاعِل) فقد ترد هذه الصيغة نفسها مكسَّرة، ومثال ذلك: "هؤلاء ضُرَّاب زيدٍ أحس"، فكانت الصيغة بزيادة الألف والتضعيف ذلك للتكثير، وقد يجيءُ مجموعاً بالألف والتاء، مثاله: "هؤلاء ضاربات زيد أمس"(٣).

ويرى بعض النحاة أن اسم الفاعل مع كونه على وزن فعله المُضارع المبني للفاعل نحو: "فاعل" و"مكرمٍ" يكون متعدياً ويعمل عمل مضارعه إذا كان للحال أو الاستقبال فقط لتجتمع

---

(١) راجع شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام الأنصاري: الاستاذ الدكتور هادي نصر، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع"الاردن – عمان" "د. ط" "د. ت" ج٢، ص٧٧.

(٢)انظر المفراح في شر مراح الأرواح في التصريف، مرجع سابق، ص١٨٧ – ١٨٨.

(٣)انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير: للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين ٥٦٢ – ٦٥٤هـ، درسه وحققه د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي الاستاذ المشارك مكتبة الرشيد"الرياض"، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م ج٢، ص٨٧١.

المناسبة اللفظية والمعنوية بينهما، وعن الكوفية إعماله ماضياً مستدلين بقوله تعالى: ﴿ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ... ﴾(١).

نصب المعطوف على الليل بجاعل، وقوله تعالى:﴿ ...وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ... ﴾(٢). نصب ذراعيه ببساط وهما ماضيان.

والجواب عن الأول: أنه منصوب بفعل مضمر يدل عليه"جاعلُ".

وعن الثاني: أنه حكاية حالٍ ماضيه. وقد يخرج اسم الفاعل عن زنة الفعل لارادة المبالغة فلا يبطل عمله نظراً إلى الأصل خلافاً لبعض الكوفية، كما أُعمل مثنى، ومجموعاً، ومنصوباً، ومصححاً ومكسراً.

ويشترط في اسم الفاعل ليكون عاملاً أن يكون معتمداً على ما قبله متقويا بأن يقع خبراً، أو صلة، أو صفة، أو حالاً، أو معتمداً على حرف نفي أو استفهام.

ويُضاف اسم الفاعل إلى المفعول، فيُقال: هذا ضاربُ زيدٍ، ولايُضاف إلى الفاعل كالمصدر، قالوا لئِلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه.

ولو قلت: "هذا ضارب زيد اليومَ وغداً عمراً، كان قبيحاً، جررت عمراً حملاً على لفظ زيد، أو نصيبه حملاً على محله، لأن الواو فرع لاسم الفاعل وهو فرع الفعل، فلا يقوى على العمل مع الفعيل.

وقيل الفعل يعمل مع الفاعل ونائبه يعمل مع قُبحٍ(٣). والمُلاحظ أن اسم الفاعل من المسائل التي اختلف النحاة حولها وأُجريت المناظرات في ذلك، ومنها المناظرة التي كانت بين ثعلب(٤). والمبرِّد، وأصل المسألة أن الفرَّاء كان يقول: قائمٌ: فعل وهو اسم، لدخول التنوين عليه، فإن كان فعلاً لم يكن اسماً، وإن كان اسماً فلا ينبغي أن تسميه فعلاً، فقال ثعلب: "الفراء يقول: قائمٌ فعلٌ دائم، لفظه لفظ الأسماء لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل؛ لأنه ينصب فيُقال:

---

(١) سورة الأنعام الآية(٩٦).

(٢) سورة الكهف الآية(١٨).

(٣)انظر الإرشاد إلى علم الإعراب، مرجع سابق، ص١٩٧– ١٩٨.

(٤) هو أحمد بن يحى بن يسار الشيباني مولاهم البغدادي الإمام أبو العباس ثعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة . ولد سنة مائتين ، وابتدأ النظر في العربية والشعر واللغة سنة ست عشرة ، وحفظ كتب الفراء فلم يشذ منها حرف ، وعني بالنحو أكثر من غيره ، فلما أتقنه أكب على الشعر والمعاني والغريب . ولازم ابن الأعرابي بضع عشرة سنة ، وسمع من محمد بن سلام الجمحي وعلي بن المغيرة الأثرم ، وسلمة بن عاصم وعبيد الله بن عمر القواريري وخلق ، وروى عنه محمد بن العباس اليزيدي والأخفش الأصغر ونفطويه وأبو عمر الزاهد وجمع ، قال بعضهم : إنما فضل أبو العباس أهل عصره بالحفظ للعلوم التي تضيق عنها الصدور (بغية الوعاة ٣٩٦/١)

قائم قياماً، وضاربٌ زيداً، فالجهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها فعلاً، والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسماً، فأنت لِمَ نصبت به وهو عندك اسم؟

فقال لمضارعته بفعل فعارضته بقول العرب: جاءني آكل طعامك، ولقيت آخذاً حقك، وقلت له قد نصبوا بآكل وآخذ وبفعل لا يضارعهما إذا كان لا يقع موقع الفاعل والمفعول.

فقال بأي: ثعلب: مضارعته قد حصلت له في أصل بنيته فألزمته تقدم الصلة وفاعل غير متصرف، وطالبته أن يجيز طعامك جاءني آكل وحقك.

والكوفيون يطلقون عليه الفعل الدائم إذا كان عاملاً فهو عندهم ثالث أقسام الفعل، إذا رفضوا فعل الأمر وجعلوه مقتطعاً من المضارع وأخلوا مصطلح الفعل الدائم محله ففي المنادى المضاف إلى ياء المتكلم قال ثعلب: يا غلام أقبل، نسقط الباء منه، و"يا ضارب أقبل" لا تسقط الياء منه، وذلك فرق بين الاسم والفعل، إذا كان الفعل يدوم فالماضي والمستقبل واحد فالاسم: غلام، والفعل الدائم عنده هو"ضارب" وهي تصلح للماضي والحال والاستقبال وهذه مسالة خلافية طال فيها جدل العلماء.

وتسمية اسم الفاعل فعلاً أو فعلاً دائماً فيها تجوز كبير، فللفعل علامات لا تنطبق عليه، وعندئذٍ يخرج من دائرة الأفعال، أما كونه دائماً، فاختلف النحويون في عمله إذا كان ماضياً أو كان بمعنى الحال والاستقبال، وإذا كان يعمل عمل الفعل فذلك لا يخرجه من دائرة الأسماء، لانطباق علامات الأسماء عليه من تعريف وتنوين وإضافة وغيرها(١).

وهذا الخلاف القائم جعل أحد الباحثين – وهو الدكتور محمد آدم الزاكي – يرفض التسميتين – اسم الفاعل والفعل الدائم – واقترح تسمية أخرى بين الفعل والاسم والحرف، وأطلق عليه"القرين" معللا لذلك بأن هذه المادة تقترن أحياناً بعلامات الأسماء، ولا تكون اسماً محضاً، كما تقترن بضمائر سياقية على نحو ما يقترن الفعل بضمائره، ولا تكون فعلاً(٢).

ويرى الباحث أن هذا الاختلاف في اسم الفاعل ليس مبرراً كافياً لإيجاد قسم جديد من أقسام الكلم الذي صار بعد هذا التقسيم"اسم، وفعلٌ، وحرف، وقرين" فصار أربعة بعد أن كان ثلاثة.

---

(١)انظر المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: عوض أحمد القوزي، الناشر عمادة شؤون المكتبات(جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ – ١٩٨٦م، ص١٨٥ – ١٨٦.

(٢)انظر النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري: عرض ونقد الدكتور محمد آدم الزاكي ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م، المكتبة الفيصلية(مكة المكرمة)، ص١٦٩.

ويجب أن يتحقق في صيغة"فاعل" أمران؛ أن يكون ماضيها الثلاثي متصرفاً، وأن يكون معنى مصدره غير دائم؛ لأن الماضي الجامد مثل: "نعم، وبئس، وليس" لا يكون له مصدر ولا اسم فاعل، ولا شيء من المشتقات الأخرى، ولأن المصدر الدال على معنى دائم أو شبه دائم لا يشتق منه ما يدل نصاً على الحدوث، وعدم الدوام وهو اسم الفاعل، إنما يشتق من ذلك المصدر شيءٌ آخر يدل على الدوام أو شبهه "كالصفة المشبهة"(١).

ويلاحظ الباحث أن اسم الفاعل من حيث التجرد والزيادة في صيغته يأتي على ثلاثة صور:

الأولى: يأتي اسم الفاعل من فعله فيكون مجرداً من أحرف الزيادة، ويكون اختلاف صيغته عن فعلها بالاختلاف في الحركات والسكنات، وذلك مثل:"نَضِر" و"نَضِرٌ" و"بَطِرٌ".

الثانية: أن يكون الفعل مجرداً وتأتي صيغة اسم الفاعل مزيدة بحرف أو حرفين، فمن الصيغ التي صيغت بزيادة حرف واحد"فاعل" ومن الصيغ التي صيغت بزيادة حرفين صيغة"فعلان" مثل"عطشان".

الثالثة: أن يأتي اسم الفاعل من الثلاثي المزيد وتكون صيغة اسم الفاعل على صورة واحدة في جميع الأفعال، وهي صورة المضارع المبني للمعلوم بعد إبدال حرف المضارعة"ميماً" مضمومة، وكسر ما قبل آخره إن كان مفتوحاً، وعلى هذا يكون اسم الفاعل من الأبنية المزيدة على النحو التالي:

مُفْعِل" نحو: "أكْرَم" فهو "مُكْرم" "مُفعِّل" نحو: "جَرَّب" فهو "مُجَرِّب" "مُفَاعِل" نحو: "قاتل" فهو "مُقاتِل" وهكذا(٢).

فبذلك يتضح لنا أن صيغة"فاعل" ليست هي الصيغة الوحيدة لبناء اسم الفاعل وإنما هناك صيغ أخرى، وقد تأتي صيغ اسم الفاعل مجردة من أحرف الزيادة، ولكن الغالب أنْ تتضمن حروف الزيادة.

الزيادة في أبنية صيغ المبالغة:

صيغة فاعل التي تحدثنا عنها يجوز تحويلها من اسم الفاعل إلى صيغة أخرى تفيد من الكثرة والمبالغة الصريحة في معنى فعلها الثلاثي الاصلي.

---

(١) انظرالنحو الوافي، مرجع سابق، ج٣، ص٢٤١.

(٢) راجع ابنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص٢٦٥ – ٢٦٦.

وأمثلة المبالغة محولة عن اسم الفاعل، على نحو ما حكاه سيبويه من قولهم: "أما العسلُ فأنَا شَرَّاب" فهذا الوزن"فَعَّال" بزيادة التضعيف والألف.

ومنها أيضاً"فَعُول" بزيادة الواو مثل قولهم: "أنت غيوظ ما علمتُ أكباد الرجال.

ومنها"مِفْعَال" بزيادة الميم والألف كقول بعض العرب: "إنه لمنحار بوائكها" أي" ينحر سمان الإبل ، يريد المبالغة في الوصيفة بالجود.

وربما عمل اسم الفاعل محولاً إلى"فَعِيل" بزيادة الياء، كقول بعض العرب إن الله سَميعٌ دُعاء من دعاه.

ومن أمثلة المبالغة"فَعِل" بلا زيادة حرف نحو"حَذِر".

والكوفيون يمنعون أمثلة المبالغة: "فَعِل: بلا زيادة حرف نحو"حَذِر"، قالوا لزيادتها بالمبالغة على الفعل، إذ لا مبالغة فيه، أي: الفعل، وزعموا أن ما جاء منصوباً معها على إظهار فعل يفسره المثال مثل: تغيظ أكباد الرجال، وكذا الباقي والصحيح قول سيبويه في جواز إعمالها جميعاً[1].

ويبدو أنَّ هنالك أوزاناً أخرى سماعية غير هذه الأوزان مثل: "فاعول" نحو: "فاروق" و"فَعِّيل" :صِدِّيق" و"مِفْعِيل: مِعْطِير".

الزيادة في أبنية اسم المفعول:

اسم المفعول هو: الأسم المشتق الذي يدلُّ على الحدث، وعلى ما وقع عليه الفعل مثل: "الطفل محفوظ برعاية الله"، فكلمة محفوظ تدلُّ على الحفظ، وعلى الطفل الذي وقع عليه الحدث.

ويُصاغ اسم المفعول من الثلاثي على وزن مفعول مثل: "ضرب" تقول: "مضروب" و"سرق" : "مسروق" فيكون بذلك قد صيغ بزيادة الميم في أوله والواو قبل آخره، أي قبل اللام.

ويُصاغ من فوق الثلاثي على وزن المضارع المبني للمجهول بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، مثل"سارَع" في الماضي" و"يُسارِعُ" في المضارع و"مُسَارِع" اسم المفعول[2].

واسم المفعول يعمل عمل الفعل بالطريقة والشروط التي تقدمت في اسم الفاعل أيضاً، غير أن ما بعده يكون نائب فاعل كما ترى في الأمثلة الآتية:

"أمسموعٌ صوتُ الحق" "ما محترمٌ الكذاب"[3].

---

(١)انظر المساعد على تسهيل الفوائد، مرجع سابق، ج٢، ص١٩٢.

(٢)انظر المعجم المفصل في النحو العربي: إعداد الدكتورة عزيزة فَوَّال بابتي، دار الكتب العلمية(بيروت)، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢ن، ص١٣٠.

(٣)انظر النحو الأساسي: الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، الدكتور أحمد مختار عمر، الدكتور مصطفى النحاس زهران، دار الفكر العربي(القاهرة) ٢٠٠٥م، ص٤١١.

واختص اسم المفعول بأنه لا يكون من اللازم ولا يعمل عمل فعل لم يُسَمَّ فاعله، ويتعدى إلى ما يتعدى إليه الفعل الذي اشتق من مصدره، فمتعدٍ إلى واحد ومتعدٍ إلى اثنين يجوز الاقتصار على أحدهما أو لا يجوز، ومتعدٍ إلى ثلاثة، ومتعدٍ بحرف جر يجوز حذفه، ويجوز جر لا يجوز حذفه.

وأما لِمَ عمل"اسم المفعول" و"اسم الفاعل" وهما اسمان وأصل الأسماء أنها معمولٌ فيها لا عاملة، وإنما عملا لأجل مشابهتهما الفعل المضارع، وشابههما من حيث شابهاه؛ ألا ترى أن الفعل المضارع استحق الإعراب وأصله البناء لمضارعته الفعل، كذلك اسم المفعول استحق العمل لمضارعته الفعل.

ويتعدى إلى ما يتعدى الفعل من مفعول به كما مثلنا وظرف زمان، وظرف مكان وحالٍ ومفعول من أجله وغير ذلك[1]. من المعمولات، ولمَّا كان اسم المفعول مشتق من"يُضرب" بالبناء للمفعول لحصول المناسبة بينهما من حيث أنهما يسندان إلى مفعول ما لم يُسمَّ فاعله، فأدخل الميم مكان حرف المضارعة لتعذر زيادة حرف العلة في هذا المقام، فصار"مُضْرِب" بضم الميم، ثم فُتِحَ الميم الذي قامَ مَقامَ حرف المضارعة؛ لأنه لو أُبقى على ضَمَّةٍ لا لتبس باسم المفعول من باب الإفعال، ففتح للخفة فصار"مَضْرَب" بفتح الميم والرَّاء، ثُمَّ ضُمَّ الراء؛ لأنه لو لم يُضم فلا يخلو إما أن يبقى على الفتح أو يُكسر، لا سبيل إلى شيءٍ منهما، أمَّا إلى الأول فلئلا يلتبس بالموضع الذي من الثلاثي فلأنه لو كُسِرَ يلزم الالتباس بالموضوع لأن الموضع منه على وزن"مَفْعِل" بكسر العين، فصار " "مَضْرُب" بضم الرَّاء، ثم أشبع ضمته، لئلا يلزم وقوع ما ليس بواقع في كلامهم[2].

الزيادة في بناء أفعل التفضيل:

اسم التفضيل هو: ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره، فقولنا: (ما اشتق من فعل) شامل لغيره من المشتقات من الفعل وقولنا: (الموصوف) يخرج اسمي الزمان والمكان؛ لأنهما ليسا لموصوف، وقولنا: (بزيادة على غيره) يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لأن كلَّ ذلك ليس لموصوف بزيادة على غيره.

---

(١)انظر كشف المشكل في النحو، مرجع سابق، ص٢٧٢.

(٢)انظر المفراح في شرح مراح الأرواح في التصريف، مرجع سابق، ص٢١٠ -٢١١.

واسم التفعيل يجئ من ثلاثي غير مزيد فيه مما ليس بلون ولاعيب، ولا يجيءُ من المزيد؛ لأنه لو بني من المزيد نحو:"استخراج" فلا يخلو إما أنْ يُحذف منه الزوائد أو لا يُحذف فإن حُذفت منه الزوائد، فقلت : "هو أخرج" لم يُعلم منه أن المراد منه كثير الخروج أو كثير الاستخراج، وإن لم يحذف لم يكن بناء "أَفْعَلَ" التفضيل(١).

واشتقاق اسم التفضيل يدل على معنى من ثلاثة معان:

أحدهما: أن شيئين اشتركا في صفة واحدة وزاد أحدُهما على الآخر فيها نحو: محمد أكبر سناً من أخيه وأكثر تجربة منه.

الثاني: أن شيئين لم يشتركا في صفة واحدة، وإنما زاد أحدُهما في صفة على الآخر في صفته، نحو: "العسلُ أحلى من الخل، والصيف أحرُّ من الشتاء"؛ أي أن العسل في حلاوته زائدٌ على الخل في حموضته وأن الصيف زائد في حرَّه على الشتاء في برده.

الثالث: أن الوصف ثابت للموصوف من غير نظر إلى تفضيل، كقولهم الناقص والأشج هما أعدلا بني مروان أي: ليس من بني مروان عادل غيرها(٢).

ولبناء صيغة اسم التفضيل شروط يشترك فيها مع بناء صيغة التعجب وهي:

١- أن يشتق اسم التفضيل من فعل، وما ورد خلاف ذلك فشاذ نحو قولهم هذا العير أحنك الإبل.

٢- أن يكون الفعل ثلاثياً مجرداً، وقد شذ بناءُ مما زاد على الثلاثة نحو: "هذا الكلام أفسر من غيره".

٣- أن يكون الفعل متصرفاً فلا يشتق من نحو: "نعم وبئس".

٤- أن يكون معناه قابلاً للتفاوت، فلا يبنى من نحو: مات، وفنى.

٥- أن يكون الفعل تاماً فلا يصاغ من الأسماء الناقصة مثل كان وأخواتها.

٦- أن يكون مثبتاً فلا يُبنى من منفي، سواء كان ملازماً لنفي نحو: "ما عاج بالدواء" أي: ماانتفع به، أم غير ملازم للنفي نحو: "مارجع الغائب"، وذلك لئلا يلتبس المنفي بالمثبت.

---

(١)انظر الكامل في النحو والصرف والإعراب: تأليف أحمد قبّس دار الجيل بيروت لبنان، ط٢، ص٣٣٧.

(٢)انظر المدخل إلى علم النحو، مرجع سابق، ص٩٩..

٧- أن لا يكون الوصف على أفعل فعلاء، ولهذا لا يشتق أفعل التفضيل من نحو: عرج وغَيد وهَيفَ.

٨- أن لا يكون مبنياً للمجهول لئلا يلتبس بالمبني للمعلوم؛ ولأن القياس أن يكون التفضيل على الفاعل لا المفعول.

وإذا لم يستوف الاسم الشروط السابقة بذكر مصدره منصوباً بعد صيغة مناسبة على وزن"أفعل" نحو"أشد" أو :أعظم"(١).

وإذا تساءلنا ما العمل الذي يعمله اسم التفضيل؟ نجده يعمل الرفع في الضمائر المستترة كما في قولنا العلم أشرف من المال، والسكوت أفضل من الكلام.

حيث نلاحظ أن هناك ضميراً مستتراً بعد اسم التفضيل(أفضل) أو (أشرف)، ويعمل النصب على التمييز كما في قولنا: "صلاة الفجر أعظم بركة من غيرها" ويعمل الجر في المفضول إذا كان مضافاً إليه سوا كان نكرة أم معرفة، نحو: "الصلاة أفضل عبادة في الإسلام، والقرآن أكبر الكتب السماوية، وحذفت همزة أفعل من ثلاث كلمات هي: "خير" و"شر" و"حب"(٢).

الزيادة في صيغ أبنية الصفة المشبهة باسم الفاعل:

الصفة المشبهة باسم الفاعل: "هي اسم مصوغ من اللازم للدلالة على الثبوت والدوام مثل: "شجاع" و"جبان" و"طاهر" و"شريف"(٣).

والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين هي أسماء يُنعت بأسماء الفاعلين، وتذكر وتؤنث، ويدخلها الألف واللام، وتُجمع بالواو والنون(كاسم الفاعل وأفعل التفضيل).

فإذا اجتمع في النعت هذه الأشياء شبهوه بأسماء الفاعلين وذلك مثل: "حسن" و"شديد" وما أشبهه، تقول: "مررت برجل حسن وجهه، وشديد أبوه، لأنك تقول: شديدٌ وشديدة فَتُذكرِّ وتؤنث، وتقول الحسن والشديد، فتدخل الألف واللام، وتقول: "حسنون" كما تقول: ضارب، ومضاربه، وضاربون، والضارب والضاربة، فحسن يشبه يضارب، وضارب يُشبه بيضرب(٤).

---

(١) انظر المدخل إلى علم النحو، مرجع سابق، ص١٠٠- ١٠١.

(٢) انظرالنحو الأساسي، مرجع سابق، ص٤١٤.

(٣) توضيح الصرف؛ عبد العزيز محمد فاخر، المكتبة الأزهرية للتراث مطبعة السعادة، ج١، ص٣٣.

(٤) انظر الأصول في النحو، مرجع سابق، ج١، ص١٠٣.

أما عن عمل الصفة المشبهة بأسم الفاعل فيقول السيوطي: ((وتعمل كأسم الفاعل بشرط الاعتماد على نفي أو استفاهم، أو صاحب نعت، أوخبر؛ لأنها فرع؛ فهي أحوج إلى الاعتماد منه))[1].

وأوزان الصفة المشبهة قد تُصاغ بلا زيادة حروف؛ بل بتغيير في البنية بالحركات.

ويبدو أن الصفة المشبهة اختصت باستحسان جر عاملها بها وهذا مالايجوز في غيرها من الصفات فتقول في الصفة المشبهة: "فلان حسن الوجهِ" و"منطلق اللسان" و"طاهر القلب"، والأصل: "حسن وجهُه، ومنطلق لسَانهُ وطاهر قلبُه" أما في غير الصفة المشبهة فلا تقول زيدٌ ضارب الأب عمراً، تريد: ضارب أبوه عمراً ولا تقول:زيدٌ قائم الأب غدّاً، واسم المفعول تجوز إضافة إلى مرفوعة وهو حينئذٍ جارٍ مجرى الصفة المشبهة تقول: "زيدٌ مضروب الأب"[2].

وكان حق الصفة المشبهة أن لا تعمل عمل فعلها لاتجري على المضارع، إلا أنها عملت لمشابهتها اسم الفاعل، ومشابهة اسم الفاعل من أوجه:

أحدُهما: أنها تدل على حدث ومن قام به.

الثاني: أنّها تُذكَّر وتُؤنث.

الثالث: أنّها تُثنى وتجمع.

ومع ذلك فإن بينهما وبين اسم الفاعل فروقاً:

الأول: الصفة المشبهة لا تكون إلا من فعل لازم بخلاف اسم الفاعل فإنه يُصاغ من المتعدي واللازم.

الثاني: أنّها لا تكون للماضي المنقطع ولا لما يقع، ولا توجد إلا للحاضر، وهو الأصل في باب الوصف، لأنها لم توضع لإفادة الحروف بل لنسبة الحدث إلى الموصوف به على جهة الثبوت بخلاف اسم الفاعل.

الثالث: أنّها غير جارية على المضارع بخلاف اسم الفاعل.

الرابع: أنّ معمولها لا يتقدم عليها لضعفها بخلاف اسم الفاعل؛ فلا نقول: "زيدٌ الوجه حسن" كما نقول:" زيدٌ عمراً ضارب"

---

(١)الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، مرجع سابق، ج٢، ص٢٠٤.

(٢)انظر شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ج٣، ص١٠٩.

الخامس: أنّ معمولها لا يكون إلا سببياً بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل في السببي والأجنبي فتقول:" زيدٌ حسنٌ وجهه ولا تعمل في أجنبي فلا تقول:"زيدٌ حسن عمراً"، واسم الفاعل يعمل في السببي والأجنبي نحو:"زيدٌ ضارب غلامه، وضاربٌ عمراً"[١]، وما دام عمل الصفة المشبهة مختصاً بالسببي فإنها تعمل فيه الرفع والنصب والجر سواء أكانت مقرونة بـ"ال" أو مجردة منها.

وتكون الصفة المشبهة بالألف واللام نحو: "الحسن" أو مجردة عنهما نحو "حسن" وعلى كل التقديرين لا يخلو المعمول من أحوال ستة:

الأول: أن يكون المعمول ب"ال" نحو:"الحسن الوجه" و"حسن الوجه"[٢].

الثاني: أن يكون مضافاً لما فيه"أل" نحو: "الحسن وجه الأب" و"حسن وجه الأب".

الثالث: أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف نحو: "مررت بالرجل الحسن وجه " وبرجل حسن وجهِ".

الرابع: أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: "مررت بالرجل الحسن وجه غُلامِهِ، وبرجل حسن وجه غُلامِهِ.

الخامس: أن يكون المعمول مجرداً من"أل" والإضافة نحو: "الحسن وجهاً، وحسن وجهاً" فالمعمول في جميع هذه الحالات إما أن يُرفع أو يُنصب أو يُجَر[٣]

---

(١)انظرتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ٨٧٨ – ٨٧٩.

(٢)انظرشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ج٣، ص١١٢– ١١٣.

(٣)انظرالمرجع السابق، ج٣، ص١١٣..١١٤.

المبحث الرابع

الزِّيادة لجمع التكسير

إن الجمع هو: ضم شيءٍ إلى شيئين فصاعداً، ويُعَبَّر بالجمع للاختصار والإيجاز لأنه أخف من الإتيان بأسماءٍ متعددة.

والجمع على ضربين: جمع سالم صحيح، وجمع تكسير. فجمع التصحيح أو السالم ماسَلِمَ واحده من التغيير،أما جمع التكسير فلا يسلم مفرده من التغيير على الإطلاق وله علامات تميزه عن الجمع السالم وهي:

١- إن الإعراب يجري على آخره كجريانه على الإسم المفرد في حرفه الأخير، إعراباً بعلامات الإعراب الأصلية.

٢- إنه يصلح لمن يعقل ولما لا يعقل وذلك خلاف ما في الجمع السالم الذي يختص بالعُقلاء فقط ويُعرب بالعلامات الفرعية[١].

ومن هنا يُمكنُنا القول أنّ الجموع بنوعيها تدخل عليها الزيادة عدا الذي تغير جمعه عن مفرده بالنقص أو تغيير الحركات.

وسُمِّي هذا الجمع مكسراً؛ لأن بناء الواحد فيه قد تغيَّر عمَّا كان عليه، فكأنه قد كُسِّر، لأن كسر كل شيءٍ تغييره عما كان عليه، والتكسير يلحق الثُّلاثي من الأسماء والرباعي.

ولا يكادون يُكَسِّرون اسماً خماسياً لا زائد فيه، فمتى كسَّروه حذفوا منه وردوه إلى الأربعة، ويكسرون ما يبلغ بالزيادة أربعة أحرف فاكثر من ذلك لأنه يسوغ لهم حذف الزائدة منه[٢].

ولابُدَّ في جمع التكسير من تغيير يطرأُ على بناء الواحد حين يُجمع، وقد جاء في (شرح التصريح): ((جمع التكسير هو ما تغير فيه بناءُ الواحد إمَّا بزيادة ليست عِوضاً من شيءٍ من غير تبديل شكل كـ"صِنو" للمفرد و"صنوان" لجمعه، أو تغيير بنقص من غير تبديل شكل كـ"تُخمة" للمفرد و"تُخَم" لجمعه، أو بتبديل شكل من غير زيادة ولا نقص كـ"أَسَد" بفتح الهمزة والسين للمفرد، و"أَسْد" بضم الهمزة وسكون السين لجمعه، أو بزيادة وتبديل شكل كـ:"رُسُل" و"رسول"، أو بالنقص والزيادة وتبديل الشكل كـ"غلمان" و"غُلام"))[٣].

---

(١)انظرالأشباه والنظائر، مرجع سابق، ج٢، ص١٢٥ – ١٢٦.

(٢)راجع الأصول في النحو، مرجع سابق، ج٢، ص٤٢٩.

(٣)انظرشرح التصريح على التوضيح، مرجع سابق، ج٢، ص٥١٩.

ولهذ الجمع أبنية كثيرة، وهي في معظمها مزيدة ببعض أحرف الزيادة، والأحرف المشهورة بالزيادة في أبنية التكسير مجموعة في عبارة: "متى وأين"، والأبنية المزيدة تنقسم إلى نوعين:

أبنية القلة أي للدلا لة على العدد القليل المحصور بين الثلاثة والعشرة.

وأبنية الكثرة وهي تدل على العدد الزائدعن العشرة.

تداخل أبنية الكثرة:

قد تتداخل أبنية القلة مع الكثرة، فيُعبِّر بأبنية القلة عن الكثرة أو العكس، والضابط في ذلك هو القرينة، فقد يُستغنى عن بعض أبنية القلة وضعاً أو استعمالاً اتكالاً على القرينة.

فالأول: نحو: "أرجل" جمع"رِجْل" و"أعناق": جمع"عُنق" و"أفئدة": جمع"فؤاد"، قال الله تعالى: ﴿ ...وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ... ﴾[1]، وقوله: ﴿ ...فَٱضْرِبُواْ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ ... ﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿ ...وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَآءٌ ﴾[3]، فاستغنى في هذه الآيات ببناء القلة على بناء الكثرة، لأنها لم يُستعمل لها بناء كثرة.

والثاني: نحو: "أقلام" جمع قلم، قال الله تعالى: ﴿ ...مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ... ﴾[4] والمقام مبالغة وتكثير قطعاً، وقد استعمل فيه وزن القلة مع أنه سمع له وزن كثرة وهو قِلام"

ومما استُغني فيه بأبنية الكثرة عن أبنية القلة وضعاً إتكالاً على القرينة نحو:"رجال" جمع" رجُل بضم الجيم وقُلوب" جمع: قلب تقول: خمسة رجال بخمسة قلوب، فيُستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة لعدم وضعه[5].

الحكم الإعرابي لجمع التكسير:

الحكم الإعرابي لهذا الجمع كإعراب الواحد في اعتقاب حركات الرّفع، والنّصب، والجرّ عليه، وفي جمع التكسير ما يوجد في آخره ألف وتاء فيتوهم المبتدئ أنه من قبيل جمع المؤنث السالم وربَّما عدَّه منه، ومنعه من فتح التاء في النصب، وذلك مثل: أبيات، وأقوات، وأموات؛

---

(١)سورة المائدة الآية(٦).

(٢)سورة الأنفال الآية(١٢).

(٣)سورة إبراهيم الآية(٤٣).

(٤)سورة لقمان الآية(٢٧).

(٥)انظر التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، ج٢، ص٥٢١.

فهذه الجموع الثلاثة من نوع التكسير ويدخل تاءَها النّصب،؛ فتقول: "أنشدت أبياتاً من الشعر" و"جمعت أقواتاً للشتاء" و"شاهدتُ أمواتاً من البرد".

والدّلالة على أنها جمع تكسير؛ أنّ لفظ واحدها، الذي هو: بيت، وقوت، وميت؛ لم يسلم في هذا الجمع.

وكما ذكرنا في موضع سابق من هذا المبحث أنَّ الفتحة تنوب عن الكسرة في جمع التكسير الممنوع من الصرف وهو صيغة منتهى الجموع(١).

(١) انظر شرح ملحة الإعراب، مرجع سابق، ص١١٩.

المبحث الخامس

الزيادة في الأسماء الستة ودلالاتها الصرفية والنحوية

أكْثَرَ العُلماء من ذكر الأسماء الستة في باب المعربات بالنيابة ، والأسماء الستة هي:"أبٌ، وأخٌ، وحَمٌ، وفوه، وذومال،وهنُ" فهذه الأسماء تُرفع بالواو نحو: "جاء أبو زيد" وتُنصب بالألف نحو: "رأيت أباه" وتُجر بالياء نحو: "مررت بأبيه"، والمشهور أنها معربة بالحروف، فالواو نائبة عن الضمَّة، والألف نائبة عن الفتحة، والياء نائبة عن الكسرة.

ويُضاف إلى هذا المذهب المشهور مذهبٌ آخر صحيح، وهو أنَّ هذه الأسماء معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، فالرفع بضمة مقدَّرة على الواو والياء، والجر بكسرة مقدَّرة على الياء وعلى هذا المذهب لم ينُب شيء عن شيء مما سبق ذكره(١) وإنما أُعربت هذه الأسماء بأحرف؛ لأنها مفردة تَحْتَاجُ في قياس التثنية والجمع إليها، إذا كانت التثنية والجمع معربة بالحروف ضرورة وهي فروع والأسماء المفردة أصول، فجعلوا ضرباً من المفردات معرباً بالحروف؛ ليؤنس ذلك بالتثنية والجمع، وإنما اختاروا من المفردات هذه الأسماء لأنها تلزمها الإضافة في المعنى، إذ لا أب إلا وله ابن، وكذلك باقيها،ولزوم الإضافة لها يشبِّهها بالتثنية، إذ كان كل واحد منهما اكثر من اسم واحد.

واللام محذوفة في كل من"أب، أخ، حم(٢)، هنا(٣) ولامها واو في الأصل(٤).

وأما"فوك" فأصله"فوه"، فحُذفت الهَاء اعتباطاً وأُبدل من الواو ميما؛ لأنهم لو أبَقوها لتحركت في الإعراب فانقلبت ألفاً، وحُذفت بالتنوين وبقي الاسم المُعرب على حرف واحدٍ.

والميم تشبه الواو، وتحتمل الحركة، فإذا أضفته رددت الواو، وأمَّا"ذو" فمحذوفة اللام ولا تستعمل إلا مضافة إلى جنس، لأنَّ الغرض منها التوصل إلى الوصف بالأجناس، إذا كان يُتعذَّر الوصف بها بدون"ذو"؛ ألا ترى أنك لا تقول: "زيدٌ مال" ولا"طول" حتى تقول: "ذو مال" و"ذو طول"، ومن هنا لم يجز إضافتها إلى المُضمر لأن ليس بجنس، وما جاء من ذلك فشاذ أو من

---

(١) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ج١، ص٤٤.

(٢) انظر اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ج١، ص٩٥.

(٣) الحمو: أقارب زوج المرأة كابيه وعمه وابن عمه وربما أطلق على أقارب المرأة.

(٤) الهن: قيل اسم يُكنى به عن أسماء الأجناس، وقيل عما يستقبح التصريح به وقيل عن الفرج خاصة وإذا استعمل الهنُ" غير مضاف كان بالإجماع منقوصاً أي محذوف اللام معرباً بالحركات كسائر أخوانه.(شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج١، ص٤٤.)

كلام المحدثين، وإنما عدلوا عن"صاحب" إلى"ذو" وإن كان بمعناها، لأنَّ صاحباً تُضاف إلى الجنس والعلم غير ذلك، فخصَّصوا(ذو) بالإضافة إلى الجنس لما ذُكر[١].

وإنما أُعربت هذه الأسماء بالحروف دون الحركات – على الرأي المشور – لأنها أسماء حُذفت لاماتها في حال إفرادها وتضمنت معنى الإضافة، فجعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذف لا ماتها، واحتُرِز من ذلك عن مثل: "يدٍ، ودمٍ، وغدٍ،" وشبهها مما حُذفت لامه.

وقال قوم: إنما أُعربت هذه الأسماء بالحروف توطئة لإعراب التثنية والجمع بالحروف، وذلك أنهم لما اعتزموا إعراب التثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفردات بالحروف حتى لا يُستوحش من الإعراب في التثنية والجمع السالم بالحروف، ونظير التوطئة هاهنا قول أبي إسحق: أن اللام الأولى في نحو قولهم: "والله لئن زرتني لأكرمتك" إنما دخلت زائدة مؤذنة باللام الثانية التي هي جواب القسم[٢].

وكانت الأسماء الستة أولى بالتوطئة من غيرها لأن هذه الأسماء منها ما تغلب عليه الإضافة، ومنها ما تلزمه الإضافة.

فالصنف الأول يشمل: أبوك، أخوك، حموك، وهنوك.

والصنف الثاني يشمل: فوك، وذو مال.

والإضافة فرع على الإفراد كما أن التثنية والجمع فرع المفرد فلما وُجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه، كانت أولى من غيرها.

واختاروا هذه الأسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للإعراب في أواخرها، بخلاف غيرها من الأسماء المحذوفة الأعجاز مثل: "يد" و"دم" فإنه لم يُسمع فيها عن العرب إعادة الحرف المحذوف عند الإعراب[٣].

وقد اختلفوا في هذه الحروف فذهب سيبويه إلى أنها حروف إعراب؛ والإعراب فيها مقدَّر كما يُقدَّر في الأسماء المقصورة وإنّما قُلبت في النصب والجر للدَّلالة على الإعراب المُقدَّر فيها ولا يلزم مثل ذلك في الأسماء المقصورة، لأنهم أرادوا اختلاف أواخر هذه الأسماء توطئة للتثنية والجمع على ما ذكرنا فلم يلزم في غيرها مما كان في معناها[٤].

---

(١) انظر اللباب في علل البناء والإعراب، مرجع سابق، ج١، ص٨٩..

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش، مرجع سابق، ج١، ص٥٢..

(٣) انظر انموزج الزمخشري، مرجع سابق، ص١٢٣.

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش، مرجع سابق، ج١، ص٥٢.

وقيل : إنها أُعربت بالحروف؛ لأنَّها أشبهت المثنى والمجموع وذلك؛ لأن منها ما يلزم الإضافة مثل"فوك" و"ذو مال" ومنها ما تغلب عليه الإضافة وهو باقيها والإضافة فرع على الإفراد كما أن التثنية والجمع فرعان عليه. وإنما أعربت بحروف العلة لأنها مشابهة للحركات، فالواو كالضمة، والألف كالفتحة، والياء كالكسرة(١).

فمن هنا يمكننا القول بأنه لمَّا جُعل إعراب المثنى والجمع السالم بالحروف أرادوا أن يجعلوا بعض الآحاد كذلك لإزالة الوحشة والمنافرة فجعلوا الأسماء الستة معربة بالحروف، وإنما اختاروا أسماء ستة لأن إعراب كل من المثنى والمجموع ثلاثة فجعلوا في مقابلة كل إعراب اسما، وإنما اختاروا هذه الأسماء لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للإعراب في أواخرها(٢).

وإعراب الأسماء الستة بالحروف غير مطلق؛ بل يكون فيها حال كونها مكبرة إذ مصغراتها معربة بالحركات نحو: جاءني أُخيُّك" و"رأيت أُخيَّك" و"مررت بأخيِّك"، ومُوحَّدة، إذ المثنى والمجموع منها معرب بإعراب التثنية والجمع، ولابُدَّ من إضافتها؛ لأنها إذا كانت مُكَثَّرة وموحدة ولم تكن مضافة أصلاً فإعرابها بالحركات نحو:"جاءني أخٌ" و"رأيت أخاً" و"مررت بأخ" فينبغي أن تكون مضافة ولكن إلى غير ياء المتكلم، لأنها إذا كانت مضافة إلى غير ياء المتكلم فحالها كسائر الأسماء المضافة إليها(٣).

فإن كانت هذه الأسماء مثنّاة أُعربت بالألف رفعاً وبالياء جرَّاً ونصباً كما تعرب كل تثنية تقول: "جاءني أبوان" و"رأيت أبوين" و"مررت بأبوين" فهي بذلك لا تخرج من باب الزيادة.

وإن كانت مجموعة جمع تكسير أعربت بالحركات على الأصل كقولك: "جاءني آباءُك" و"رأيت آباءك" و"مررت بآباءِك"

وإن كانت مجموعة جمع تصحيح أعربت بالواو رفعاً، وبالياء جرَّاً ونصباً، تقول: "جاءني أبُون" و"رأيت أبين" و"مررت بأبين" ولم يُجمع منها هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم.

---

(١) توجيه اللمع، شرح كتاب اللمع، ص٨٩.

(٢) الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب: نور الدين عبد الرحمن الجامي المتوفي سنة ٨٩٨هـ دراسة وتحقيق د. أسامة طه الرُّفاعي، مطبعة وزارة الأفاق والشؤون الدينية ١٤٠٢ – ١٩٨٣، ج١، ص٢٠٠– ٢٠١.

(٣)انظرالمرجع السابق، ص٢٠١.

وإن كان المضاف إليه ياء المتكلم فإنها تُعرب بالحركات لكنها تكون مقدَّرة تقول: "هذا أبي" و"رأيت أبي" و"مررت بأبي"؛ فيكون آخرها مكسوراً في الأحوال الثلاثة، والحركات مقدرة فيه كما تُقدَّر في جميع الأسماء المضافة إلى الياء، نحو: "أبي، وأخي، وحمِي، وغُلامِي"(١).

وإذا اختلَ شرط إعراب"فو" بالحروف بأن جاءت الميم المحذوفة فصار"فم" فحينها يُعرب بالحركات الظاهرة على الميم.

واختلف فريقا البصرة والكوفة في إعراب هذه الأسماء الستة، ولعلَّ المسبب لهذا الاختلاف الحروف التي لحقت هذه الأسماء عند إضافتها، فالكوفيون يرون أن هذه الاسماء عند إضافتها، فالكوفيون يرون أن هذه الأسماء المعتلة معربة من مكانين.

((وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحدٍ والواو، والألف، والياء هي حروف الإعراب وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد القولين وذهب في القول الثاني إلى أنَّها ليست بحروف إعراب ولكنها دلائل الإعراب كالواو والألف والياء في التثنية والجمع وليست بلام الفعل، ...،وذهب أبو عثمان المازني إلى أن الباء في"أب" هي حرف الإعراب وانما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات))(٢).

وأجمع الكوفيون بأن قالوا: ((أجمعنا على أنَّ هذه الحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة تكون إعراباً لهذه الأسماء في حال الإفراد، نحو قولك: "هذا أبٌ لك" و"رأيت أباً لك" و"مررت بأب لك"، وما أشبه ذلك، والأصل فيه"أبَوٌ" فاستثقلوا الإعراب على الواو فأوقعوه على الباء وأسقطوا الواو، فكانت الضمَّة علامة للرفع والفتحة علامة للنصب والكسرة علامة للجر، فإذا قلت في الإضافة في حالة الرفع: "هذا أبوك" وفي النصب"رأيت أباك" وفي الجر"مررت بأبيك"، والإضافة طارئة على الإفراد، كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد))(٣)؛ لأن الحركة التي تكون إعراباً للمفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعراباً له في حال الإضافة، ألا ترى أنك تقول: "هذا غلامٌ " و"رايت غُلاماً" و"مررت بغلام"، فإذا أضفته قلت: "هذا غلامُك" و"رأيت غلامك" و"مررت بغلامك"، فتكون الضمة والفتحة والكسرة التي كانت إعراباً له في حال الإفراد هي بعينها إعراباً له في حال الإضافة، فكذلك

(١)انظر شرح قطر الندى وبل الصدى، مرجع سابق، ص٤٦- ٤٨.

(٢)الإنصاف في مسائل الخلاف، المسالة الثانية، ج١، ص١٧ -١٨.

(٣)المرجع السابق، ج١، ص١٠-٢٠.

هاهنا، والذي يدلُّ على صحة هذا تغير الحركات على الباء في: "أبوك" ونحوها في حال الرفع والنصب والجر.

وكذلك" الواو" و"الألف" و"الياء" بعد هذه الحركات تجرى مجرى الحركات في كونها إعراباً بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر فدلَّ على أن الضمة والواو علامة للرفع والفتحة والألف علامة للنصب والكسرة والياء علامة للجر فدَّل على أنه معرب من مكاني.

ومنهم من تمسك بأن قال: إنما أُعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها تكثيراً لها وليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان فوجب أن تكون معربة من مكانين(١).

ويرى الباحث أن أقوال الكوفيين هذه – وإن كان مردود عليها من قِبل البصريين – فهي تُمثِّل رأياً معتبراً في النحو العربي، فكونهم يزعمون أن"الألف"، والواو، والياء" دلائل إعراب كما في المثنى والجمع وليست بلام في تلك الأسماء، فجعلوا شأنها في الأسماء الستة كشأنها في المثنى والجمع، وهي في المثنى والجمع حروف زيدت للإغناء عن العطف والدّلالة على الإعراب.

وذهاب المازني إلى أن الباء في"أب" حرف إعراب و"الواو والألف والياء" نشأت عن إشباع الحركات"الضمة، والفتحة، والكسرة"، فهي بذلك تكون حروفاً زائدة نشأت عن هذا الاشباع لغرض ما ولعلَّة تكثير حروف الكلمة.

ومن الكوفيين من تمسك بأن قال: إنما أُعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها تكثيراً لها وليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان فوجب أن تكون معربة من مكانين.

وإجمالاً لا يمكننا القول في هذه المسألة أن من زعم أن هذه الأحرف زوائد هم الكوفيون، أما البصريون فدحضوا تلك الحُجج وانتصر لهم صاحب الإنصاف في هذه المسألة.

---

(١)انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، المألة الثانية ، ج١، ص٢٠-٢٣.

الخاتمة

قضية أحرف الزيادة من أهم قضايا علم الصرف وموضوعاته؛ بل تتصل اتصالاً وثيقاً بمفهوم علم النحو الذي يدور حول مسألة العامل النحوي وتأثيراته، فتدخل الزيادة من هذا الباب فقد يكون الحرف الزائد عاملاً نحوياً أو مهملاً لا عمل له، وقد تُسهم الزيادة في إعمال المُهمَل فيعمل أو يزداد أثر عمله عمّا كان عليه قبل الزيادة، ونجد ذلك في زيادة (همزة التعدية)، وقد تكون الزيادة علامة إعرابية لما نتج عن العامل كما في زيادة الحروف في الجمع السالم وملحقاته ومايعرف بالإعراب النيابي .

والأحرف التي عليها الإجماع وأُثبتت باستقراء كلا م العرب عشرة أحرف استوعبتها عبارة (سألتمونيها) وهي المطردة في الأسماء المتمكنة والأفعال المُتصرفة، وشذ من زاد هذه الأحرف وأضاف إليها حروفاً أخرى، وحرصاً من الباحث على شمولية التناول لهذا المصطلح "الزيادة" فقدأورد زيادة أحرف المعاني ودلالاتها في الأبنية والجملة، وقد دارت هذه الدراسة في مجملها حول هذين المِحْورَين ونتج عن تلك الدراسة عدد من النتائج والتوصيات.

النتائج:

وهنالك عدد من النتائج بدت للباحث من خلال هذا البحث وهي:

١- أحرف الزيادة المشهورة المُتفق عليها عشرة استوعبتها عبارة "سألتمونيها"؛ ولكن بعض العلماء مثل أحمزادها عن هذا الحد، ويبدو أنهم اعتمدوا في زعمهم هذا على نظرية الثنائية التي تقول بأن الكلم وُضعت أول أمرها على حرفين متحرك وساكن ثم زيدت عليها بقية الحروف، وهذا يناقض الصرفيين أن حد التصريف ثلاثة أحرف فأكثر.

٢-هنالك مصطلحات كثيرة بمعنى الزيادة مثل: الصلة، والحشو، والمقحم، والتأكيد، واللغو، وبعض هذه المصطلحات نشأ بسبب الخلاف حول إطلاقها على ألفاظ القرآن الكريم، علماً بأن الزائد لا يخلو من الفائدة.

٣-تبين أن الهمزة التي تُزاد في أوّل الأفعال المشهورة بـ(همزة التعدية) لاتكون دائماً كذلك . أي للتعدية . وإنما قد تكون أصلية في الفعل ولغة من لغاته كما في "أسْرَى"و"أوْفَى".

٤-أحرف المضارعة التي جُمِعَت في عبارة "نأيت" التي تأتي في أوائل الأفعال الماضية اتضح أنها حروف زائدة، فهي أيضاً من حروف المعاني التي تأتي بمعنى المُضارعة.

٥-وضح أن هنالك تداخلاً كبيراً بين الأبنية الخاصة بالأسماء،وعلى سبيل المثال نجد أن البناءين :"اليُرَنّأُ"و" اليَرَنأُ" بمعنى واحد، ولعل ذلك من سَعَة اللغة العربية المتعددة اللهجات.

٦-الأحرف الزائدة للجمع لها دلالة نحوية واضحة فهي رغم زيادتها للدلالة على الجمع والمثنى مثل:(الألف، والياء، والواو، والنون، والتاء) فهي تُعتبرنتيجة لتأثيرات العوامل الداخلة على تلك الأسماء.

٩-الزيادة تؤثر في الإعراب، فبعض الأسماء والصفات مُنعت من التنوين بسبب زيادة بعض الأحرف على أبنيتها، وبعض العوامل خاصة المشتقات عملت لأنها تغيرت أبنيتها بدخول أحرف الزيادة عليها.

١٠-الزيادة يُحتاج إليها في معرفة الأصل والفرع في النحو العربي ، وبذلك احتج بعض النحويين بأن الماضي هو الأصل للأفعال لأنَّه لازيادة في بنائه، والمفردأصل للمثنى؛ لأن الإفراد لا يحتاج إلى زيادة حرف،والتثنية تحتاج إلى ذلك.

١١- وأخيراً يمكن القول بأنّ الزيادة في أبنية الأسماء أو الأفعال لها دور كبير تسهم به في أداء المعنى، فضلاً عن الدلالة الصرفية والنحوية التي تتضافر في مجملها لتُوصل إلى المعنى العام الذي هو الغاية النهائية لأي لغة إنسانية.

التوصيات:

١-يمكن تناول موضوع الزيادة بطرق أخرى غير هذه الطريقة ،ذلك بربط فروع اللغة التي لا تنفك عن بعضها أصلا، فيُجمع بين الزيادة من نواحيها الصوتية والصرفية والبلاغية ويُقرن ذلك بنصوص من كلام الله عزوجل وكلا م رسوله وكلام العرب الفُصَحَاء.

٢-هنالك بعض الباحثين يريدون ربط النواحي الصرفية والنحوية بالاتجاهات البلاغية المرتبطة بها حتى تكتمل صُوَرموضوعاتهم التي يدرسونها؛ ولكن تقف اللوائح الخاصة بكليات الدراسات العليا ؛ فأرجو من القائمين على ذلك مُراعاة تلك الأمورولو بصورة جزئية حسب الموضوعات المقدمة للدراسة.

١- القرآن الكريم
٢- أبنية الفعل دلالاتها وعلاقاتها: أبو أوس ابراهيم الشمسان الاستاذ بجامعة الملك سعود، (د. ط).
٣- أبنية الصرف في كتاب سيبويه: تأليف د. خديجة الحديثي منشورات مكتبة النهضة(بغداد) الطبعة الأولى، ١٩٦٥م – ١٣٨٥هـ.
٤- أبوزكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة :تأليف الدكتور أحمد مكي الأنصاري ،المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآدابوالعلوم الاجتماعية القاهرة ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م
٥- أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية: الدكتور عبد القادر عبد الرحمن السعدي دار عمار للنشر والتوزيع(عثمان)، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ – ٢٠٠٠م.
٦- إحياء النحو: لإبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة(د. ط)
٧- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيَّان الأندلسي المتوفي سنة ٧٤٥هـ، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي (القاهرة)، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
٨- الإرشاد إلي علم الإعراب:تأليف محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي شمس الدين تـ٦٩٥هـ، تحقيق يحيى مراد، دار الحديث القاهرة(١٤٢٥ .٢٠٠٤)
٩- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تأليف عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني ٦٨٠ – ٧٤٣هـ، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، الطبعة الأولى، النشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
١٠- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، دار الحديث للطباعة والنشر(بيروت)، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤م، ١٤٠٤هـ.
١١- الأصول في النحو: لأبي بكر بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفي سنة ٣١٦هـ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة(بيروت)، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

١٢- الإعراب في قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري ت٧٦١هـ، تحقيق وتقديم الدكتور علي فودة نبيل استاذ مشارك قسم اللغة العربية جامعة الرياض، الناشر عمادة شؤو ن المكتبات جامعة الرياض ، الطبعة الاولى ١٤٠١هـ١٩٨١م.
١٣- الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، تأليف: خير الدين الزِرِكلي دار العلم للملايين بيروت، ط١٧، أغسطس ٢٠٠٧م .
١٤- إنباه الرواة على أنباه النحاة: تأليف الوزير جمال الدين أبي الحسن على بن يوسف القطبي المتوفي سنة ٦٢٤هـ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي(القاهرة)، مؤسسة الكتب الثقافية(بيروت) الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٥- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف: الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعد الأنباري النحوي، ٥١٣ - ٥٧٧هـ المكتبة العصرية للطباعة والنشر (بيروت)، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م، (د. ط).
١٦- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، المعروف ب(سيبويه)، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م، دار الجيل للطباعة (مصر).
١٧- تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها سنة٤٦٣هـ للحافظ بن أبي بكرعلي الخطيب البغدادي المتوفى سنة٤٦٣هـ، دار الكتب العلمية،(بيروت).
١٨- أنموذج الزمخشري: شرح ودراسة د.يسرية محمد إبراهيم حسن، استاذ اللغويات المساعد جامعة الأزهر، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
١٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري المتوفي سنة ٧٦١هـ، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ٧٥. شرح المفصل، دار الجيل(بيروت) الطبعة الخامسة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٠- البرهان في علوم القرآن:للإمام بدر الدين محمدبن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت.
٢١- بقية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية(بيروت).
٢٢- تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين(بيروت)، البعة الثالثة ١٩٨٤م.

٢٣- تصريف الأفعال ومقدمة الصرف، تأليف الشيخ عبد الحميد عنتر المدرس في كلية اللغة العربية بالأزهر، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.
٢٤- تكميل شرح ابن عقيل
٢٥- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ٢٧٠ -٢٨٢هـ، حققه عبد السلام محمد هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، د ط.
٢٦- التهذيب الوسيط في النحو: سايق الدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعانب، دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل(بيروت) الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٢٧- توجيه اللمع: للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز، شرح كتاب اللمع لأبي الفتح بن جني، دراسة وتحقيق أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ - ٢٠٠٢م.
٢٨- توضيح الصرف؛ عبد العزيز محمد فاخر، المكتبة الأزهرية للتراث مطبعة السعادة،
٢٩- التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل: :تأليف محمد عبد العزيزالنجار المفتش العام السابق للغة العربية والشؤون الدينية بوزارة التربية والتعليم ،دار الفكر العربي.
٣٠- جامع الأصول في أحاديث الرسول:المؤلف : مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (المتوفى : ٦٠٦هـ)، تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط ،الناشر : مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان ،لطبعة : الأولى، ١٣٨٩ هـ ، ١٩٦٩ م، دار الفكر.

٣١- جامع الدروس العربية: موسوعة في ثلاثة أجزا: تأليف الشيخ مصطفى الغلايين ١٣٠٣ – ١٣٦٤هـ، ضبطه وخرج آياته وشواهده الشعرية الدكتور عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية(بيروت – لبنان)، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠م.
٣٢- الجامع الصحيح المُسمى صحيح مسلم ،تأليف مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى : ٢٦١هـ)
٣٣- جمل الزجَّاجي: تأليف الامام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، المولود في القاهرة سنة ٧٠٨هـ والمتوفي ٧٦١هـ، دراسة وتحقيق علي محمد عيسى، عالم الكتب(بيروت)، الطبعة الثانية ١٩٨٦.
٣٤- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم، دار الكتب العلمية(بيروت).
٣٥- حاشية الصبان: تأليف محمدبن علي الصبان الشافعي ،دار الكتب العلمية (بيروت) ،الطبعة الأولى ١٤١٧هـ –١٩٩٧م.
٣٦- حروف المعاني: أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي، الناشر: دار الامل(الأردن)، مؤسسة الرسالة(بيروت)، ط٢، ١٩٨٦م.
٣٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:عبد القاهر بن عمر البغدادي (١٠٣٠.١٠٩٣هـ) تحقيق محمد نبيل طريفي / اميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية للنشر بيروت ١٩٩٨م.
٣٨- الخصائص: تأليف أبي الفتح عثمان بن جني المتوفي سنة ٣٩٢، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي المدرس بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، منشورات محمد على بيغون(دار الكتب العلمية، بيروت) الطبعة الثانية ٢٠٠٣م – ١٤٣٢هـ.
٣٩- دروس في التصريف: تأليف محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية(بيروت).

٤٠- دروس في المذاهب النحوية : تأليف الدكتور : عبده الراجحي استاذ العلوم اللغوية جامعتي الاسكندرية وبيروت العربية ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولي ١٩٨٠م .
٤١- ديوان جرير: شرح محمد بن حبيب، تحقيق د.نعمان محمد أمين طه، دار المعارف (القاهرة)، د ت، د ط.
٤٢- رصف المعاني في شرح حروف المعاني: للإمام أحمد بن عبد النور المالقي المتوفي سنة ٧٠٢هـ، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق، د. ت، د. ط.
٤٣- سر صناعة الإعراب، تأليف أبو الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق د. حسن هنجاوي، الطبعة الأولى ١٩٨٥م دار القلم دمشق.
٤٤- السلسلة الصحيحة: عمر ناصر الدين الألباني: الناشر مكتبة المعارف(الرياض)
٤٥- سيرأعلام النبلاء:تصنيف الإمام شمس الدينمحمدبن احمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٨٤هـ ١٣٧٤ م، أشرف على تحقيق الكتاب وخرّج أحاديثه شعيب الأرنؤوط، حقق هذا الجزءعلي أبوزيد، مؤسسة الرسالة (بيروت) الطبعة السابعة١٤١٠هـ١٩٩٠م .
٤٦- الشامل لجموع التصحيح والتكسير: تأليف دكتور عبد المنعم سيد عبد العال، مكتبة عزيب، الطبعة الأولى(د. ت).
٤٧- شذ العرف في فن الصرف، تأليف: أحمد بن أحمد الحملاوي،حققه وعلق عليه محمدبن فريد، المكتبة التوفيقية.
٤٨- شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة التراث (القاهرة).
٤٩- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك قَدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن محمد، اشراف الدكتور اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية (بيروت)، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٥٠- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، وهو شرح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري المتوفي سنة ٩٠٥هـ على أوضح المسالك

إلى ألفية ابن مالك تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية(بيروت)، الطبعة الثانية ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ.
٥١- شرح التصريف، تأليف عمر بن ثابت الثمانيني المتوفي في سنة ٤٤٢هـ، تحقيق د. إبراهيم بن سليمان الصيمي، مكتبة الرشيد(الرياض ط١، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٠م.
٥٢- شرح ألفية ابن مالك الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد، ابن الإمام العلامة حجة العرب جمال الدين محمد بن مالك صاحب الألفية(رحمهما الله تعالى" حققه وضبط وشرح شواهده ووضع فهارسه الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المدرس بكلية الآداب – جامعة أسيوط ، دار الجيل بيروت،
٥٣- شرح القاموس المسمى تاج العروس من جواهر القاموس: للإمام محب الدين أبي فيض السيد محمد مرتضى الحسين الواسطي الزبيدي الحنفي، دار الفكر للطباعة والنشر.
٥٤- شرح القصائد السبع الطوال، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الخامسة، دار المعارف القاهرة.
٥٥- شرح المفصل: موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي المتوفي سنة ٦٤٣هـ، حققه أحمد السيد أحمد، راجعه اسماعيل عبد الجواد، المكتبة التوفيقية، (القاهرة).
٥٦- شرح المقدمة الجزولية الكبير: للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين ٥٦٢ – ٦٥٤هـ، درسه وحققه د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي الاستاذ المشارك مكتبة الرشيد"الرياض"، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
٥٧- شرح مختصر التصريف العزّي في الصرف: لمسعود بن عمر سعد الدين التفتازاي، شرح وتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار السلاسل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى،(الكويت) ١٩٨٣م.
٥٨- الصرف الكافي: تأليف أيمن أمين عبد الغني، مراجعة أ. د عبده الراجحي، أ. د رشدي طعيمة، منشورات محمد علي بيعنون، دار الكتب العلمية (بيروت) الطبعة الأولي ٢٠٠٠م.
٥٩- ضياء السالك إلى أوضح المسالك وهو صفوة الكلام على توضيح ابن هشام: تأليف محمد عبد العزيز النجار الناشر(مكتبة ابن تيمية القاهرة).

٦٠- طبقات الفقهاء لأبي اسحق الشيرازي ،طبعة دار الرائد العربي . بيروت . الطبعة الثانية١٩٨١متحقيق د.احسان عباس.
٦١- ظاهرة التنوين في اللغة العربية: تأليف الدكتور عوض المرسي جهاوي، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م، الناشر مكتبة الخانجي(القاهرة، دار الرُّفاعي الرياض).
٦٢- الظواهر اللغوية في التراث النحوي: تأليف الدكتور علي أبو المكارم، كلية دار العلوم(القاهرة) دار القاهرة الحديثة للطباعة ١٣٨٧هـ - ١٩٩٠م.
٦٣- علل التثنيه: لأابي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د.صبحي التميمي، الناشر مكتبة الثقافة الدينيه – القاهرة ، الطبعة الأولى.
٦٤- الفصول المفيدة في الواو المزيدة: تأليف صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي، دار البشير (عمَّان)،الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، تحقيق د. حسن موسى الشاعر.
٦٥- الفوائد الجديدة: تحتوي على نظم الفريدة وشرحها المطالع السعيدة وكلاهما للشيخ عبد الرحمن الأسيوطي المتوفي سنة ٩١١هـ، والمواهب الحميدة للشيخ عبد الكريم المدرس، (د، ط) (د،ت).
٦٦- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب: نور الدين عبد الرحمن الجامعي المتوفي سنة ٨٩٨هـ دراسة وتحقيق د. اسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ١٤٠٢هـ- ١٩٨٣م.
٦٧- فيض نشر الانشراح تأليف الإمام اللغوي المدِّث أبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي ١١٦٠ – ١١٧٠هـ وفي أعلاه الاقتراح في أصول النحو وجدله تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفي سنة ٩١١هـ، تحقيق وشرح الاستاذ الدكتور محمد يوسف سعود الإسلامية، دار البحوث للدِّراسات والإسلامية وإحياء التراث – الإمارات العربية المتحدة(دبي) الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٦٨- القاموس المحيط: تأليف: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، دار الجيل، بيروت.

٦٩- قطر الندى وبل الصدى، تصنيف ابن هاشم الأنصاري ومعه كتاب سبيل الصدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية(بيروت).
٧٠- الكامل في النحو والصرف والإعراب: تأليف أحمد قبّس دار الجيل بيروت لبنان، الطبعة الثانية.
٧١- كتاب إيضاح المشكل من المقرب: تألأيف علي بن مؤمن بن عصفور ، تحقيق د.جميل عبد اغلله عويضه ، الطبعة الأولي ٢٠٠٨م الناشر أمان عمان الأردن ،
٧٢- كتاب أسرار العربية، تصنيف الإمام أبي البركات الأنباري، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.
٧٣- كتاب التوجيه النحوي لوجوه القراءات القرآنية المشكلة في كتاب سيبويه ومواقف النحاة والمفسرين منه: تأليف د. سليمان يوسف خاطر، مكتبة الرشيد، ط١
٧٤- كتاب الجمل في النحو: تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٧٥- كتاب المفتاح في الصرف صفه عبد القاهر الجرجاني المتوفي سنة ٤٧١هـ، رحمهُ الله، حقَّقه وقدَّم له الدكتور على توفيق الحمد كلية الآداب جامعة اليرموك عمَّان، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٧٦- كتاب نظرية الأصل والفرع في النحو العربي الدكتور حسن خليفة الملخ، الطبعة العربية الأولي، الإصدار ٢٠٠١م، دار الشروق للنشر والتوزيع
٧٧- كتابة اللغة العربية والإملاء الأصول والقواعد والطرق: تأليف أ.د.حسني عبد الجليل يوسف أستاذ اللغة العربية وآدابها، دار السلام للطباعة والنشروالتوزيع والترجمة(القاهرة) ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ٢٠٠٦م.
٧٨- كشف المشكل في النحو: لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ت ٥٩٩هـ، دراسة وتحقيق د. هادي عطية مطر الهلالي الاستاذ بجامعة بغداد، دار عمار للنشر والتوزيع(عمان)،الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٧٩- الكفاف: كتاب يعيد صوغ قواعد اللغة العربية تأليف، يوسف الصيداوي، دار الفكر(دمشق)، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٦.

٨٠- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، ٥٣٨ -٦١٦هـ، تحقيق د.غازي مختار طليمات، دار الفكر(دمشق)، الطبعة الأولى.
٨١- لسان العرب: للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر(بيروت) الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٨٢- اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام الأنصاري: الاستاذ الدكتور هادي نصر، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع (الاردن - عمان)، (د. ط) (د. ت).
٨٣- اللمع في العربية: تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق حامد المؤمن (عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية) (د. ت) (د، ط).
٨٤- المدخل إلى علم النحو والصرف: الدكتور عبد العزيز عتيق، ط٢، ١٩٦٧م، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
٨٥- المدخل إلى علم النحو والصرف: الدكتور عبد العزيز عتيق، ط٢، ١٩٦٧م، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،
٨٦- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للعلامة السيوطي، شرح وتعليق محمد أبو الفضل إبراهيم، عمر جاد المولى، علي محمد البيجاوي المكتبة العصرية، حير بيروت لبنان ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٨٧- المساعد على تسهيل الفوائد: شرح منقح مصفى للإمام بهاء الدين بن عقيل على كتاب الشهيل لابن مالك، تحقيق د. محمد كامل بركات ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م. دار الفكر(دمشق).
٨٨- مسند الإمام أحمد بن حنبل ،تأليف: أحمد بن حنبل ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثانية ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م
٨٩- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: عوض أحمد القوزي، الناشر عمادة شؤون المكتبات(جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨٦م.
٩٠- معاني القرآن للأخفش: سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، دراسة وتحقيقد.عبد الأميرمحمد أمين الورد، عالم الكتب (بيروت) اطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ١٩٨٥.

٩١- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج أبي اسحق إبراهيم بن السرى المتوقي سنة ٣١١هـ، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م. عالم الكتب بيروت.
٩٢- معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية: تأليف محمد حس شُرَّاب، دار المعارف للتراث ،الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ -١٩٩٠م.
٩٣- معجم المصطلحات النحوية والصرفية: تأليف د. محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٩٤- المعجم المفصل في النحو العربي: إعداد الدكتورة عزيزة قوّال بابتي، دار الكتب العلمية(بيروت)، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
٩٥- المعجم المفصل في النحو العربي، إعداد الدكتورة عزيزة فوال بابتي، دار الكتب العلمية(بيروت)، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٩٦- المعجم الوافي في النحو العربي: صنفه د. على توفيق الحمد، يوسف جميل الزعبي دار الجيل (بيروت)،(د، ط) (د.ت)
٩٧- معجم مقاييس اللغة: لأبن الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت٣٩٥هـ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية (إيران).
٩٨- المغني الجديد في الصرف، تأليف محمد خير حلواني دار الشرق العربي بيروت، (د. ت)، (د. ط).
٩٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؛ تأليف الامام ابن هاشم الأنصاري ٧٦١هـ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية (بيروت)، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
١٠٠- المفراح في شرح مراح الأرواح في التصريف تأليف حسن باشا بن علاء الدين الأسود ت ٨٢٧، تحقيق ودراسة الدكتور شريف عبد الكريم النجار، عمار للنشر والتوزيع، الطببعة الأولى (عمَّان)، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
١٠١- المفصَّل في صنعة الإعراب: تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري المتوفي سنة ٥٣٨هـ، قدم له ووضع له هوامشه وفهارسهُ د. اميل بديع

يعقوب، منشورات محمد علي يبغون، دار الكتب العلمية(بيروت)، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ -١٩٩٢م.

١٠٢- المقتضب: للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، الاستاذ بجامعة الأزهر، ١٩٩٤.

١٠٣- من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم: تأليف الدكتور محمد الأمين الحضري، كلية اللغة العربية الأزهر، مكتبة وهبة (القاهرة)، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

١٠٤- المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق: إبراهيم مصطفى عبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم وزارة المعارف (القاهرة)، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

١٠٥- المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر لابن الحذري، تأليف، أ. د محمد سالم محسن المكتبة الأزهري للتراث(د، ط).

١٠٦- موسوعة الحروف في اللغة العربية:اعداداميل بديع يعقوب،الطبعة الثانية،١٤١٥هـ-١٩٩٥م، دار الجيل(بيروت).

١٠٧- موقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري؛ تأليف د. شعبان صلاح، دار عربي للطباعة والنشر (القاهرة) ٢٠٠٢م.

١٠٨- نتائج الفكر في النحو: لأبي القاسم عبد الرحمن عبد الله السهيلي المتوفي سنة ٥٨٠هـ، حققه وعلق عليه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ على محمد معوض، دار الكتب العلمية (بيروت-لبنان)الطبعة الأولي ١٤١٢هـ-١٩٩.

١٠٩- النحو الأساسي: الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف الدكتور أحمد مختار عمر، الدكتور مصطفى النحاس زهران، دار الفكر العربي(القاهرة) ٢٠٠٥م.

١١٠- النحو الجامع : تألأيف د.محمد أحمد قاسم ، الطبعة الأولي ١٤١٩هـ-١٩٩٨م ،

١١١- النحو الوافي : مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة الغوية المتجددة، تاليف عباس حسن الاستاذبكلية دار العلوم جامعة القاهرة ، الطبعة الحادية عشرة دار المعارف.
١١٢- النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري: عرض ونقد الدكتور محمد آدم الزاكي ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، المكتبة الفيصلية(مكة المكرمة).
١١٣- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم دار الفكر العربي(القاهرة)، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م (د. ط).
١١٤- النكت الحسان في شرح غابة الإحسان: للشيخ الكبير أبي حيان النحوي الأندلسي القناطي المتوفي سنى ٧٤٥هـ، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الحسين الفتلي، كلية الآداب جامعة بغداد، مؤسسة الرسالة(بيروت) الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨.
١١٥- النكت الحسان في شرح غاية الإحساس: للشيخ الكبير أبي حيان النحوي الأندلسي الغرناطي المتوفي سنة ٧٤٥هـ ، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الحسين الفتيلي: كلية الآداب جامعة بغداد مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١١٦- همع الهومع في شرح جمع الجوامع، تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفي في سنة ٩١١هـ تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب
العلمية(بيروت)، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

فهرست الموضوعات

استهلال	ا
إهداء	ب
شكر والعرفان	ج
مقدمة	د - ي
تمهيد	١-٧
الفصل الأوَّل: مَاهِيَّةُ الزِّيادَة	٩-٤٠
المبحث الأوَّل: تعريف الزِّيادَة في اللُّغة والاصطلاح.	٩-١٤
المبحث الثاني: أنواع الزيادة وكيفية معرفتها	١٥-١٨
المبحث الثالث: مواضع زيادة أحرف الزِّيادة.	١٩-٣١
المبحث الرابع: أغراض الزِّيادَة.	٣٢-٣٦
المبحث الخامس: موقف علماء اللغة من الزِّيادَة	٣٧-٤٠
الفصل الثاني: الزيادة في أبنية الأفعال وحروف المعاني ودلالاتها الصرفية والنحوية	٤٢-٨٨
المبحث الأول: الفعل الثلاثي والرباعي المزيدين	٤٢-٤٨
المبحث الثاني:زيادة همزتي الوصل والقطع	٤٩-٥٤
المبحث الثالث : حروف الجر والعطف الزائدة	٥٥-٧١
المبحث الرابع : الأدوات الحرفية الزائدة غير العطف والجر	٧٢-٨٠

المبحث الخامس: الدلالة النحوية للفعل المتعدي المزيد	٨١-٨٨
المبحث السادس: الدلالة النحوية للزيادة في الأفعال الخمسة	٨٩-٩٤
الفصل الثالث: الزيادة في أبنية الأسماء ودلالاتها الصرفية والنحوية	٩٦-١٣٩
المبحث الأول. الزيادة للتثنية.	٩٦-١٠٦
المبحث الثاني: الزيادة للجمع السالم والملحق به ودلالاتها الصرفية والنحوية.	١٠٧-١١٩
المبحث الثالث: الزيادة في المشتقات العاملة ودلالاتها الصرفية والنحوية.	١٢٠-١٣١
المبحث الرابع: الزيادة لجمع التكسير.	١٣٢-١٣٤
المبحث الخامس: الزيادة في الأسماء الستة ودلالاتها الصرفية والنحوية.	١٣٥-١٣٩
الخاتمة	١٤٠-١٤١
النتائج والتوصيات	١٤١
فهرست الآيات القرآنية	١٤٢-١٥١
فهرست الأحايث النبوية	١٥٢
فهرست الأشعار	١٥٣-١٥٧
فهرست الأعلام	١٥٨
فهرست المصادر والمراجع	١٦٠-١٧١
فهرست الموضوعات	١٧٢-١٧٣